

التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا

ورقة بحث 2021

بتمويل من الاتحاد
الأوروبي



unicri
United Nations
Interregional Crime and Justice
Research Institute

ملاحظة هامة: لقد تم إجراء الكثير من البحوث من أجل إعداد هذا التقرير قبل نهاية عام 2020، ومع أن عددا من التغييرات السياسية قد حدثت في أوائل عام 2021، بما في ذلك إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتعيين الوزراء، فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير يمكن أن تكون مفيدة لحكومة الوحدة الوطنية وكذلك للمسؤولين الآخرين وأصحاب المصلحة الدوليين.

تصدير

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بطرق لا تعد ولا تحصى. يتسبب هروب الثروات بطريقة غير موثقة من وإلى بلد ما - وكذلك داخله - في تداعيات خطيرة على الإيرادات الحكومية، فهذه الثروة كان بالإمكان استثمارها في الإنفاق العام وأشكال أخرى من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالجريمة المنظمة، تسحب الأموال من الاقتصاد المشروع وقد تجبر الدولة على تحويل المزيد من الموارد لمنع النشاطات الإجرامية والتصدي لها أو معالجة الضحايا أو تعويضهم. ويعرقل استنزاف الموارد والإيرادات الضريبية الذي تسببه التدفقات المالية غير المشروعة توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية وبرامج البنية التحتية التي تهدف إلى تحسين رفاه وقدرات جميع المواطنين، وبالأخص من هم في فقر مدقع.

ومن نتائج التدفقات المالية غير المشروعة في العديد من البلدان النامية تقليص عدد المستشفيات والمدارس وأفراد الشرطة والطرق وفرص العمل، وكذلك نقص الموارد لصرف المعاشات التقاعدية. ولهذه الأسباب، يجب على الدول أن تولي أولوية أعلى بكثير لحجز ومصادرة الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، وتوجيه هذه الأصول المستردة لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية.

ويجب وضع نماذج وسياسات جديدة لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة بهدف إحداث سلسلة غير منقطعة من العمل من تتبع وتجميد وحجز ومصادرة واسترداد الأصول المتحصل عليها بطرق غير مشروعة، من خلال الإدارة الشفافة لهذه الأصول وتصفيتها، إلى استخدام العائدات لتلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية. وستمكن هذه الآلية وهذا النموذج البلدان من استرداد المليارات من الأصول واستخدامها مباشرة، على سبيل المثال، في بناء المزيد من المدارس والمستشفيات والعيادات المجتمعية والبنية التحتية، فضلاً عن دفع رواتب المعلمين والممرضين والممرضات والأطباء الذين هم في أمس الحاجة إليها. وستمكن هذه السياسات الدول من خفض معدلات البطالة بين الشباب بشكل كبير. كل هذه العوامل لها أهمية جوهريّة في دفع عجلة التنمية في أي بلد.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، يفخر الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالإعلان عن إطلاق سلسلة من الدراسات حول التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول. تسلط هذه الدراسات الضوء على الأضرار الكبيرة التي تلحق بالدول نتيجة التدفقات المالية التي تفلت من الرقابة، كما أنها تظهر القيمة الكبيرة لإعطاء الأولوية للاستيلاء على الأصول التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة والمرتبطة بهذه التدفقات. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بتقديم الدعم الأساسي والخبرة التي تحتاجها الدول لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة بأكثر فعالية. ولدى استحداث وتنفيذ استجابات أكثر فعالية، والتي تم تحديد الكثير منها في التوصيات الواردة في هذه التقارير، ستتمكن الدول من إضعاف تأثير الجريمة المنظمة، وكذلك ضخ المزيد من التمويل لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية.



أنطونيا ماري دي ميو

مديرة

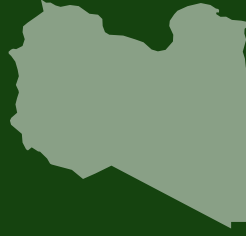
معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة



هنريك تراوتمان

المدير بالنيابة للجوار الجنوبي

مديرية سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع



التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا

موجز تنفيذي:

تنتج الجريمة المنظمة كميات كبيرة من الإيرادات والعائدات غير المشروعة على مستوى العالم ولها تأثير مدمر على الاقتصاد العالمي، ولا سيما على البلدان النامية مثل ليبيا. إن الوضع السياسي الهش والمشتت للغاية في ليبيا يجعلها عرضة بوجه خاص للتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة. وبناءً على المعلومات المتاحة، فإن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات وتهريب النفط والبنزين والديزل وتمويل الإرهاب أمور منتشرة بشكل كبير في المنطقة وتنتوي على أضرار محتملة بالغة مع وجود الترابط عبر الحدود.

يُعتقد أن السياسات والقوانين الوطنية الليبية المتعلقة بالجريمة المنظمة، والنظام القضائي الليبي وسياق الاحتجاز تفتقر إلى التطور والتطبيق بشكل جيد، حيث لم يستوف هذا البلد معظم المعايير التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. من الضروري اعتماد الشفافية في هياكل الشركات وإعادة استثمار الأصول المستعادة لتلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية العالية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وقد بذلت ليبيا بعض الجهود لتطبيق إصلاحات أساسية، مثل إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لإنشاء إطار مؤسسي أقوى لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد.

النتائج الرئيسية:

- إن أعطت ليبيا الأولوية لاسترداد 10% فقط من الأصول المفقودة جراء التدفقات المالية غير المشروعة، سيكون من الممكن تغطية ما يقرب من 400% من متطلبات التمويل التي تم تحديدها في إطار ميزانية خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في قطاع الصحة الليبي. وسيستفيد من ذلك نحو 203 000 فرد يحتاجون إلى المساعدات الصحية الإنسانية المنقذة للحياة والمساعدات المديمة للحياة.
- وكبديل لذلك، يمكن لهذه الأصول المستردة أن تغطي بالكامل الحد الأدنى لتكلفة المعاشات التقاعدية التي تدفع ل 100 000 شخص، أو تدعم تكاليف الحد الأدنى للأجور الخاصة ب 100 000 شخص، أو تغطي متطلبات التمويل الخاصة بميزانية خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لقطاع التعليم، مما يضمن الوصول الآمن والشامل للتعليم الجيد ل 83 500 طالب ودعم أكثر من 1 800 معلم.
- وفي ظل تفشي الفساد في البلد، ينبغي أن تعتمد ليبيا سياسة عامة مفاها أن جميع الأصول الليبية المجمدة والمحموزة والمصادرة في الخارج ينبغي أن تبقى في الخارج؛ لأن إرجاع مثل هذه الأصول في الوضع السياسي الحالي والمتعلق بالصراع قد يفسر على أنه تفضيل لمصالح طرف (حكومي أو جغرافي) على آخر. ولكن، يجب وضع استثناءات لهذه السياسة العامة في حالة وجود مُسهّل موثوق به وشفاف (مثل منظمة الهلال الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، إلخ) يمكنه تسهيل عملية تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.
- ينبغي أن تنظر ليبيا في تمكين المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها باعتباره الكيان الوحيد المكلف بتعقب الأصول المحموزة والمصادرة، على أن يشمل ذلك سلطة إجراء مزادات علنية لبيع الأصول المحموزة المعرضة للانخفاض الكبير في قيمتها، وإجراء مزادات علنية لبيع جميع الأصول المصادرة.
- ينبغي لليبيا أيضا أن تنظر في وضع آليات للتعاون المستدام عبر الحدود، لا سيما من خلال الحوار المباشر مع نظرائها في البلدان الأخرى فيما يتعلق بتعقب الأصول المرتبطة بالنشاط الإجرامي وتجميدها وحجزها ومصادرتها واستردادها.
- وينبغي لليبيا أيضا النظر في بناء قدرات مستدامة ومؤثرة بشكل قابل للقياس بين الموظفين العموميين في مجال التعاون بين المؤسسات، لا سيما فيما يتعلق بمسألة تعقب الأصول المرتبطة بأعمال الفساد وتجميدها وحجزها ومصادرتها.
- كما ينبغي النظر في إنشاء آليات للمصادرة غير الجنائية للأصول المرتبطة بأعمال الفساد، بما في ذلك المصادرة المدنية (مع إبقاء عبء الإثبات الأولي على عاتق الدولة)، والأوامر المتعلقة بالثروات غير المبررة، والتفاوض لتخفيف العقوبة أو المصالحة من أجل الإسراع في إرجاع الأصول المحصّلة بطرق غير مشروعة، وكذلك من أجل تكسّد القضايا أمام المدّعين العامّين والمحاكم.

جدول المحتويات

1.....	تصدير
4.....	1. نظرة عامة على التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة
5.....	1.1. مقدمة
5.....	تعريف التدفقات المالية غير المشروعة
5.....	استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة
7.....	1.2. اللوائح والتوصيات الدولية
9.....	2. التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة في ليبيا
10.....	2.1. لمحة عامة عن ليبيا
10.....	السياق الجغرافي والإقليمي
10.....	السياق الاجتماعي والاقتصادي
11.....	السياق السياسي والحكومة
11.....	2.2. التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في ليبيا
12.....	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
13.....	الاتجار بالأسلحة
14.....	تهريب المخدرات
15.....	تهريب النفط والبنزين والديزل
15.....	غسل الأموال
16.....	تمويل الإرهاب
17.....	الفساد
21.....	3. مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد في ليبيا
22.....	3.1. الإطار القانوني والمؤسسي الليبي
23.....	3.2. امتثال ليبيا للتدابير والتوصيات الدولية
23.....	3.3. التقدم المحرز في ليبيا
23.....	3.4. قدرة ليبيا على تجميد وحجز ومصادرة واسترداد الأصول المرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم والفساد وتمويل الإرهاب
24.....	استرداد الأصول وتوزيعها
25.....	4. تأثير وتكلفة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في ليبيا
26.....	4.1. تقييم ضرر التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا
26.....	الضرر الاقتصادي
27.....	الضرر المجتمعي والإنمائي
27.....	الضرر الجسدي
27.....	الضرر في الهياكل والحكومة
28.....	4.2. التكاليف المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة بالنسبة للدولة والمجتمع في ليبيا
29.....	4.3. استثمار الأصول المسترجعة في التنمية الليبية
29.....	قطاع الصحة
30.....	القطاع الاجتماعي
31.....	قطاع التعليم
32.....	5. الاستنتاجات والتوصيات
36.....	المراجع

1. نظرة عامة على التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة



1.1 مقدمة

- التجارة غير المشروعة، بما في ذلك عائدات التهريب الضريبي والتحرير والإبلاغ الخاطئ والتلاعب بالفواتير المتعلقة بالأنشطة التجارية وغسل الأموال من خلال المعاملات التجارية؛
- الجرائم الخطيرة الأخرى، بما في ذلك عائدات الأنشطة الإجرامية، التي تشمل الاتجار بالبشر والمخدرات، والتهريب، والتزوير، والابتزاز، وتمويل الإرهاب.⁴

هذا التصنيف، الذي يختلف اختلافا طفيفا عن التصنيف الذي استخدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2013، يسلط الضوء ليس فقط على الطبيعة المتنوعة والمتطورة للتدفقات المالية غير المشروعة، ولكن أيضا على الحاجة إلى استجابات متعددة الأوجه (شاملة) تعالج التهديد من جوانب مختلفة - مثلا، عدم الاكتفاء باللجوء إلى العدالة الجنائية.⁵ يتجاهل هذا التصنيف أيضا وصف التدفقات المالية غير المشروعة على أنها ذات طبيعة دولية فقط - فقد تُحدث التدفقات المالية غير المشروعة داخل بلد ما خسائر وأضرار كبيرة للاقتصادات الوطنية وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل. وتختلف ديناميكية أشكال التدفقات المالية غير المشروعة من بلد إلى آخر، حسب التدفقات غير المشروعة التي تدخل بلدا ما أو تمر عبره. ومع ذلك، فإن التدفقات غير المشروعة عالية القيمة، مثل تجارة المخدرات، تميل إلى الارتباط بمستويات أعلى من الجرائم الأخرى، مثل الفساد.⁶

تركز هذه الدراسة على الإيرادات والعائدات والأصول الأخرى المتأتية من الأنشطة الإجرامية في ليبيا. ونظرا لطبيعة الترابط بين التدفقات المالية غير المشروعة، تبحث هذه الدراسة أيضا في الأصول الناتجة عن الفساد والتجارة لتوفير إطار عمل مفيد حول التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا. إن غسل الأموال أداة بالغة الأهمية تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لنقل الإيرادات المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة وتمويل النشاط الإجرامي. وهناك أيضا صلة قوية بين الفساد والجريمة المنظمة حيث أن كلاهما مدفوع بقيود الحكم والقانون ذاتها.

استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة

يعد استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة أمرا ضروريا لمكافحة الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة لأنه يحرم المجرمين من مكاسبهم المالية وقد يكون بمثابة ردع عن ارتكاب الجرائم في المستقبل (إزالة الدوافع المالية للجرائم). وقد يساعد استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة في التخفيف من الأثر الضار للتدفقات المالية غير المشروعة من خلال تصفية تلك الأصول وإعادة استثمارها في الرفاه العام واحتياجات التنمية ذات الأولوية العالية. ولأغراض هذه الدراسة، تشمل عملية استرداد الأصول تعقب الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإدارتها.

تتقدم عملية استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة بوتيرة متواضعة عبر العالم. ففي عام 2012، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة استقصائية لقياس الأصول المجمدة والتي تم إرجاعها بين 2010 ويناير 2012. في هذه الفترة الزمنية، تم تجميد ما يقرب من 1,4 بليون دولار من الأصول المتعلقة بالفساد. وفيما يتعلق بإرجاع الأصول، في الفترة الممتدة

تتناول هذه الدراسة التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن النشاطات الإجرامية المنظمة في ليبيا. وتقدم لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة في البلاد، وتحدد الأطر التشريعية والتشغيلية المعمول بها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة. تُعدّ السياسة الفعالة لاسترداد الأصول عنصراً أساسياً في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتخفيف الضرر الناتج عنها.

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقديم توصيات هادفة للسلطات الوطنية، وكذلك لأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، من أجل إنشاء وتعزيز آليات لحجز الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة (وعند الاقتضاء، المرتبطة بالفساد في المستويات العليا) ومصادرتها بفعالية وكفاءة. كما تقدم الدراسة توصيات لتعزيز الإدارة الفعالة والشفافية لأي أصول مستردة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتوجيه هذه الأصول إلى تلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية العالية. تشمل الاحتياجات ذات الأولوية العالية في ليبيا قطاعات التوظيف والصحة والبنية التحتية.

تم جمع البيانات لهذه الدراسة من مايو 2020 حتى يناير 2021. وتم جمع البيانات من خلال بحث مكتبي مفتوح المصدر ومقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمعلومات المستقاة منهم.

تعريف التدفقات المالية غير المشروعة

لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة، حيث أنها تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة والسلوكيات، مما يعكس الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للتجارة والتمويل الدوليين غير المشروعين.¹ يفسر عدم وجود تعريف مفهوم ومعتمد عالميا لهذه الظاهرة صعوبة تحليلها، وبالتالي التصدي لها بطريقة مستهدفة. أفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة أن هذا الافتقار إلى الوضوح الاصطلاحي يحد من إمكانية اعتماد تدابير سياسية فعالة.² هذا بالإضافة إلى وجود سبب آخر يتعلق بالجدوى الإحصائية لتحديد حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وهو أمر صعب للغاية، ذلك أن المجرمين يقومون بإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة والجرائم ذات الصلة أو تمويهها عن قصد بهدف حماية أنفسهم من تدخلات وكالات إنفاذ القانون. وبالتالي، فإن محاولة جمع معلومات موثوقة لنمذجة الإجراءات الإجرامية والبيانات المطلوبة التي يمكن من خلالها إنتاج ردود دقيقة أمر صعب أيضا.³

وعلى الرغم من هذه القيود، ولأغراض هذه الدراسة ومساعدة الدول في إعداد استجابات شاملة ومجدية لمواجهة هذا التهديد، تُعرّف التدفقات المالية غير المشروعة عموما على أنها إيرادات وعائدات وأي أصول أخرى ناتجة عن الأنشطة التالية:

- الفساد، بما في ذلك عائدات السرقة والرشوة والكسب غير المشروع واختلاس الثروة الوطنية من قبل مسؤولين حكوميين؛

متاحة، ومن المحتمل ألا تكون متاحة على الإطلاق، وبالتالي من المستحيل وضع تقدير مؤكد لمقدار الأموال التي يتم غسلها كل عام عبر العالم. لذلك لا تنشر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أي أرقام في هذا الصدد. ومع ذلك، هناك شبه إجماع عالمي على أن عمليات غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة في جميع أنحاء العالم تفوق معظم الاقتصادات وكذلك التنمية.

وإذا كانت التدفقات المالية غير المشروعة تضعف التنمية، فإن استرداد الأصول المرتبطة بهذه التدفقات قادر على تعزيز التنمية. إن استرداد جزء صغير فقط من الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة والمرتبطة بنشاطات إجرامية خطيرة - سواء داخل البلدان أو خارجها - يمكن أن يزود البلدان النامية بموارد إضافية تمس الحاجة إليها. وفي هذا السياق، فإن إعطاء الأولوية لتعقب الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة وحجزها ومصادرتها واستعادتها يمكن، إلى جانب توفير رادع فعال عن الجريمة، تمويل احتياجات إنمائية ذات أولوية عالية، مثل تلك المتعلقة بقطاعات الصحة أو التعليم أو البنية التحتية.

سمحت العديد من العقبات، لا سيما في التعاون عبر الحدود لاسترداد الأصول، سمحت للمنظمات الإجرامية والمسؤولين الفاسدين بالاستفادة من نقاط الضعف هذه. قد يصعب إثبات ارتباط الأصول بالسلوك الإجرامي، لأن هذه عملية معقدة وطويلة، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. ومع ذلك، فإن البلدان التي حققت أكبر قدر من النجاح في تعقب وتجميد وحجز ومصادرة الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة (سواء كانت في الخارج أو الداخل) هي التي اعتمدت آليات يمكنها التعجيل بإجراءات العدالة الجنائية للمصادرة.¹³ فضلاً عن آليات مصادرة الأصول غير المستندة إلى إدانة.¹⁴

اعتمد عدد متزايد من الولايات القضائية آليات لمباشرة إجراءات الدعوى المتعلقة بالثروة غير المبررة أو الإثراء غير المشروع.¹⁵ تترك العديد من البلدان الآن قيمة إنشاء مكاتب مخصصة لاسترداد الأصول، وهي في الأساس مكاتب يديرها مسؤولون يتمتعون بإمكانية الوصول إلى قواعد بيانات متعددة (على سبيل المثال، سجل المركبات، والسجل التجاري، والمعلومات الضريبية، وقاعدة بيانات الجمارك، والسجلات الجنائية). تستطيع مثل هذه المكاتب المكلفة باسترداد الأصول، بمجرد إنشائها، أن تشكل نظرة شاملة لعدة مؤسسات عن الأصول التي بحوزة شخص ما، بالإضافة إلى الأصول التي يحتفظ بها أفراد أسرته أو شركائه المشتبه في تورطهم في نشاط إجرامي خطير - في كثير من الأحيان، عندما يقوم أحدهم بغسل الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة ولا يسجلها باسمه.

بالإضافة إلى ذلك، تبين أن استحداث وظائف المحللين الماليين المتخصصين في الاستدلال الجنائي وتدريبهم، ليدعموا دور المدعين العامين في إثبات الجرائم المالية، مفيد في الإجراءات الجنائية وكذلك في إجراءات المصادرة المدنية. وقد تبين أيضاً أن الدول التي اعتمدت آليات تعاون قوية بين المؤسسات حققت نجاحاً أكبر في استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة.¹⁶

من 2010 إلى يونيو 2012، تم إرجاع ما مجموعه 147 مليون دولار إلى ولاية قضائية أجنبية. هذه الأرقام ضئيلة جداً مقارنة بالتقديرات التي يُستشهد بها على نطاق واسع بأن الحجم الإجمالي لغسل الأموال عبر العالم يتراوح بين اثنين وخمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ففي عام 2009 فقط، قُدرت العائدات الإجرامية بنسبة 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، منها 2,7% (أو 1,6 تريليون دولار) يتم غسلها.⁷

التقدم في استرداد الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة في الاتحاد الأوروبي متواضع أيضاً. تقدر وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) أن الجماعات الإجرامية المنظمة تحقق أرباحاً تبلغ 110 بليون يورو سنوياً في الاتحاد الأوروبي.⁸ وتشير التقديرات إلى أن الفساد يكلف اقتصاد الاتحاد الأوروبي حوالي 120 بليون يورو سنوياً.⁹ وتقدر اليوروبول أنه يتم مصادرة حوالي 1,2 بليون يورو سنوياً في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل 0,009% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لبلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه 200 بليون يورو (مثلاً فنلندا في عام 2014)، فإن هذا الرقم يصل إلى حوالي 17,7 مليون يورو؛ وبالنسبة لبلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه تريليون يورو (مثلاً إسبانيا في عام 2014)، فإن الرقم يبلغ حوالي 88,7 مليون يورو؛ وبالنسبة لبلد يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه حوالي 2,2 تريليون يورو (مثلاً فرنسا في عام 2014)، فإن الرقم يبلغ حوالي 195,2 مليون يورو.

وبالنسبة للرشوة فقط، فإن تقدير مبالغ الرشوة الذي يحظى بالقبول على أوسع نطاق يضع المجموع بحوالي 1,5 إلى 2 تريليون دولار كل عام.¹⁰

تكلف الرشوة والفساد والسرقة والتهرب الضريبي وغيرها من التدفقات المالية غير المشروعة البلدان النامية 1,26 تريليون دولار سنوياً. يمثل هذا المبلغ الحجم المشترك لاقتصادات سويسرا وجنوب أفريقيا وبلجيكا تقريباً، وهو كافٍ لرفع ما يقدر بـ 1,4 بليون شخص يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم فوق عتبة الفقر، وإبقائهم فوق عتبة الفقر لمدة ست سنوات على الأقل.¹¹

إن الرشوة التي تبلغ قيمتها مليون دولار قد تؤدي بسرعة إلى خسارة قدرها 100 مليون دولار في بلد فقير بسبب عرقلة المشاريع واتخاذ القرارات الاستثمارية السيئة مما يقوض التنمية.¹²

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، ينبغي التعامل مع هذه التقديرات بحذر، حيث أنها تهدف إلى إعطاء فكرة عن حجم غسل الأموال ولكن لا تمثل سوى جزء من التدفقات المالية غير المشروعة. ونظرًا للطبيعة غير القانونية لمثل هذه المعاملات، فإن الإحصاءات الدقيقة ليست

المبلغ السنوي المقدر للعائدات العالمية المغسولة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (2019) للبلدان التالية مجتمعة



1.2. اللوائح والتوصيات الدولية

المعايير الدولية الرئيسية فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988؛
- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام 2000؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003؛
- التوصيات الأربعون (لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية).

تم اعتماد مجموعة واسعة من الاتفاقيات والمعايير وإنشاء هيئات دولية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، تشمل اتفاقيات الأمم المتحدة التي تضع معايير من المتوقع أن تمثل لها جميع البلدان لتجنب توفير ملاذ آمن لأنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة، وتشمل أيضًا معاهدات أو منظمات ذات عضوية محدودة، ولكن تنص على تدابير أكثر تفصيلاً؛ وتسمح بعض من هذه المعاهدات بإجراء مراجعات نظراء مهمة ومفيدة لضمان الامتثال.

آليات التعجيل بالإدانة والمصادرة غير المستندة إلى إدانة:

- التفاوض لتخفيف العقوبة أو المصالحة أو أنواع التسوية السريعة الأخرى للإجراءات الجنائية التي تتطلب من المدعى عليه إعادة الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة مقابل عقوبة مخففة (أو معلومات تتعلق بالأصول التي حصل عليها آخرون بشكل غير مشروع)؛
 - آليات تسمح للمحاكم بفرض أوامر بمصادرة ممتدة مثال: إصدار أمر يفيد بأن جميع الأصول المكتسبة، على سبيل المثال، خلال السنوات الخمس الماضية من قبل مدعى عليه أدين بجريمة خطيرة، يُفترض أنها مكتسبة بطريقة غير مشروعة، ما لم يتمكن المدعى عليه من دحض هذا الافتراض؛
 - أوامر بمصادرة أصول مكتسبة بشكل قانوني من قبل المدعى عليه، حيث تثبت الدولة أنها اتخذت كل التدابير المعقولة لتحديد مكان وجود الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة، لكنها لم تتمكن من تحديد هذا المكان.
- وهناك آليات قيّمة أخرى تشمل: إجراء منفصل لمصادرة مدنية لأصول يعتبر أنها قد اكتسبت بطرق غير شرعية - هذه الإجراءات تضع العبء الأولي على عاتق الدولة لإثبات أن بعض الأصول ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، وإن كان ذلك بعبء إثبات أقل؛ وإجراءات المصادرة المدنية، وإن كانت لا تثبت في الجرم الجنائي لأي شخص معين، أو تسمح للقاضي بحرمان أي شخص من حريته، فإنها تمكن من إصدار حكم في ظرف أشهر، واستعادة الأصول بسرعة أكبر، خلافاً للقضايا التي تنطوي على غسل الأموال الإجرامية، على سبيل المثال، والتي تستغرق عادةً عدة سنوات. إن بدء إجراءات قضية ما تتعلق بمصادرة مدنية والفصل فيها (ضد أصول متحصّل عليها بطرق غير مشروعة) لا يمنع بالضرورة تحريك الدعوى في قضية جنائية موازية والبت فيها (ضد شخص).

تؤكد الأمم المتحدة أيضًا على ضرورة اعتماد منهجية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة من أجل الامتثال لمتطلبات البيانات المنبثقة عن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.¹⁹

يظطلع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضًا بأدوار رئيسية في تحديد الأولويات التي يتعين على الدول مراعاتها من أجل مواجهة تهديدات غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة بشكل أفضل، فضلًا عن تعزيز آليات حجز الأصول ومصادرتها، ومعالجة التهرب من الضرائب.²⁰ توفر الآليات الإضافية مثل شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول (والشبكات المماثلة) دعمًا قيمًا للغاية وحوارًا عبر الحدود للشرطة والمدعين العامين لتحسين ضبط الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد في المستويات العليا.²¹

في عام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل أديس أبابا التي تدعو "المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية المناسبة لنشر تقديرات لحجم وتكوين التدفقات المالية غير المشروعة".¹⁷ وعلى نفس المنوال، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تدعو البلدان إلى:

- الحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة بحلول عام 2030؛
- الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛
- إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة؛
- تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وكذلك من خلال دعم البلدان النامية؛
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي؛
- تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإرجاعها ومكافحة الجريمة المنظمة.¹⁸

2. التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة في ليبيا



2.1. لمحة عامة عن ليبيا

السياق الاجتماعي والاقتصادي

يعاني الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط والغاز، منذ عام 2014 بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، والاضطرابات في إنتاج النفط، وانخفاض أسعار النفط العالمية.²⁵ تعثر الانتعاش الاقتصادي الأخير في أوائل عام 2019 بسبب أخطر أزمة سياسية منذ عام 2011. منع اندلاع الحرب حول طرابلس في أبريل 2019 ليبيا من مواصلة توسعها الاقتصادي. وبعد الركود العميق الذي عانى منه بين 2013 و2016، بسبب قلة إنتاج النفط، تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة إنتاج النفط بشكل كبير في الفترة 2017-2019.²⁶ ونتيجة لذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 21% خلال الفترة 2017-2018، لكنه تباطأ بشكل حاد حيث انخفض إلى 2,5% في عام 2019.²⁷

أدى الصراع في ليبيا وما تلاه من فشل الخصوم السياسيين في التوصل إلى اتفاق سلام مستدام إلى خسائر فادحة في اقتصاد البلاد وحصاد أرواح كثيرة، وتسببت جائحة كوفيد-19 في المزيد من الخسائر. وفي هذا السياق، توقف إنتاج وتصدير النفط بشكل شبه كلي في يناير 2020 بسبب إغلاق الموانئ والمحطات النفطية. ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليكون سلبياً في عام 2020 (تناقص 19,4%)، ولكن من الأرجح أن يتعافى بنسبة 22,2% في عام 2021، ويستقر عند حوالي 1,4% خلال الفترة 2021-2022.²⁸

أدى التضخم المستمر وانخفاض إنتاج النفط إلى تفاقم الفقر في بلد مزقته الحرب الأهلية والهجمات الإرهابية المتكررة. نفذت حكومة طرابلس (حكومة الوفاق الوطني) سياسة نشطة لإحداث فرص العمل، خاصة في القطاع العام، لكن حسب وزارة العمل، بلغ معدل البطالة 18%، ويبقى حوالي نصف الشباب وربع النساء بلا عمل.²⁹

يبدو من الصعب استتباب السلام والاستقرار في المستقبل القريب نظراً لتضارب خطط جميع الأطراف المعنية. وقد يستمر توقف إنتاج النفط وتصديره لفترة أطول، مما سيؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. وعلاوة على ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 المستمرة في أوروبا تعطل توريد السلع وطلبها في ليبيا، مما يؤثر سلباً على تقديم الخدمات الأساسية وكذلك معدل الفقر.³⁰

تضم القوى العاملة في ليبيا 2,5 مليون شخص. حصة الزراعة في الاقتصاد الليبي ضئيلة، حيث شكلت 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017،³¹ وتوظف 7,7% من القوى العاملة.³² تشمل المنتجات الرئيسية القمح والشعير والزيتون والتمر والحماضيات والخضروات والفاول السوداني وفاول الصويا والماشية. يجد المناخ الجاف وسوء نوعية التربة الإنتاج الزراعي بشدة.³³

تعدّ الصناعة العمود الفقري للاقتصاد الليبي بفضل صناعة البتروكيماويات القوية، فهي تمثل 52,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف 26,5% من السكان العاملين.³⁴ يشمل الإنتاج النفط والبتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب ومعالجة الأغذية والمنسوجات والحرف اليدوية والإسمنت.³⁵ تمثل الخدمات 46,4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت حصتها في إجمالي العمالة إلى 65,6%.³⁶



- العاصمة: طرابلس
- عدد السكان: 6,7 مليون نسمة، يعيش أكثر من ثلاثة ملايين منهم في طرابلس²²
- 97% من السكان من أصل عربي بربري، يدينون بالإسلام كديانة رسمية. 96,6% من السكان مسلمون سنيون.
- اللغة الرسمية: العربية
- العملة الرسمية: الدينار الليبي²³
- عضو في: الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتمتع ليبيا بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي من خلال الاستفادة من برامج التعاون الثنائي المختلفة (مثل الآلية الأوروبية للجوار وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ).²⁴

السياق الجغرافي والإقليمي

تقع ليبيا، واسمها الرسمي دولة ليبيا، في منطقة المغرب العربي في شمال أفريقيا، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، ومصر من الشرق، والسودان من الجنوب الشرقي، وتشاد من الجنوب، والنيجر من الجنوب الغربي، والجزائر من الغرب، وتونس من الشمال الغربي. ليبيا رابع أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة التي تبلغ 1 759 541 كم².

على الرغم من هذه النكسات، وبالنظر إلى الموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها ليبيا، وقلة عدد السكان نسبيًا والموقع الاستراتيجي، فإن البلاد لديها الوسائل اللازمة لتحقيق نمو سريع شريطة استعادة الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ آليات مؤسسية ملائمة، لا سيما تلك المتعلقة بمحاربة انتشار الفساد، لضمان حسن إدارة موارد البلاد.³⁷

السياق السياسي والحوكمة

نالت ليبيا استقلالها عام 1951 وتعرضت لانقلاب عسكري عام 1969 بقيادة معمر القذافي الذي حكم البلاد حتى تمت الإطاحة به وقتل في الحرب الأهلية الليبية عام 2011. في البداية، نصّبت سلطتان نفسيهما للحكم: مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس عام 2014. بعد محادثات السلام بقيادة الأمم المتحدة بين حكومتي طبرق وطرابلس، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الموحدة المؤقتة والمدعومة من الأمم المتحدة في عام 2015، وتم حل المؤتمر الوطني العام لدعمها. بعد ذلك، اندلعت حرب أهلية ثانية، حيث انقسمت أجزاء من ليبيا بين حكومتي طبرق وطرابلس، بالإضافة إلى العديد من الميليشيات القبلية والإسلامية. في مارس 2021، تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الجديدة بدعم من الأمم المتحدة نتيجة للمناقشات اللاحقة في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي.

بعد أكثر من تسع سنوات على سقوط معمر القذافي، لا تزال ليبيا تكافح لإنهاء نزاعها العنيف وبناء مؤسسات الدولة. على المستوى المحلي، تعكس العديد من الصراعات المحلية نزاعات قديمة بين مختلف الفصائل والقبائل والجماعات العرقية. وفي ظل الصراع الدائر حول طرابلس، تضاعفت آفاق الحل السياسي بسبب الانقسامات السياسية والقبلية العميقة في البلاد.³⁸

على عكس جارتها المباشرين تونس ومصر، تواجه ليبيا تحدي التحكم في عناصر الإيرادات الوطنية القائمة على النفط، والسياسات القبلية والدينية المعقدة، واستقلالية قوية على المستوى دون الوطني. ويتفاقم هذا الوضع بسبب افتقار الإدارة والمؤسسات الحكومية والمحلية إلى القدرة والهيكل الفعّال - وهو نتاج هيكل الحكم الاستبدادي للنظام السابق.³⁹

اغتنتم شبكة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) النشاط في البلاد هذا الصراع لتبسط سيطرتها على عدة مدن ساحلية، بما في ذلك مدينة سرت التي حكمتها حتى منتصف عام 2017.⁴⁰ ولا بد من حل سياسي لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص وإحداث فرص عمل جديدة.⁴¹

2.2. التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في ليبيا

شكلت الثورة الليبية عام 2011 نقطة محورية في تطور الفساد والجريمة المنظمة في البلاد وجوارها الجنوبي. تغير النشاط الإجرامي رفيع المستوى منذ الإطاحة بمعمر القذافي، حيث فتحت الثورة فرصًا لتطور صناعات إجرامية جديدة، مثل الاختطاف مقابل فدية، وهو أمر لا سابق له في البلاد قبل عام 2011.⁴² أدى عدم سيطرة الحكومة الليبية على أقاليم البلاد ومؤسساتها إلى خلق فرص متزايدة للمجرمين للعمل في ليبيا.⁴³ كما أن انعدام السيطرة هيأ الظروف لتوسيع الأسواق الإجرامية القائمة، مثل تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين، حيث أن هذه الظواهر بلغت مستويات لم تشهدا ليبيا من قبل.⁴⁴

بلغت معدلات الإجرام في ليبيا أعلى المستويات في أفريقيا، حيث تحتل المرتبة السابعة في أفريقيا، والأعلى في شمال أفريقيا.⁴⁵ هناك نوعان من الفاعلين الإجراميين الأكثر نفوذًا في ليبيا وهما جماعات مشكلة على نمط المافيا وجهات فاعلة في أجهزة الدولة.⁴⁶ تسيطر جماعات مختلفة من الميليشيات الإجرامية على العديد من المناطق في جميع أنحاء البلاد، وهي متورطة بشكل كبير في العديد من الأسواق الإجرامية، بما في ذلك تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتهريب النفط غير المشروع.⁴⁷

ليبيا في الأساس لديها حكومتان متنافستان، لكل منهما صلات وثيقة بالميليشيات والجهات الفاعلة الإجرامية.⁴⁸ وفي بعض الحالات، تعتمد هذه الأطراف على بعضها البعض. هذه الجماعات مسلحة تسليحًا جيدًا وتهيمن على أسواق مختلفة، بما في ذلك تهريب المهاجرين، ومدفوعات الحماية، والمخدرات، والوقود، والأسلحة، والاتجار بالبشر.⁴⁹ وفي بعض المناطق، لديها نفوذ يفوق نفوذ السلطات الوطنية.⁵⁰

إن الجهات الفاعلة في أجهزة الدولة لها تأثير كبير. هيكل الدولة الليبية ضعيف ومشتت، وفي بعض المناطق تسيطر الميليشيات على أجهزة الدولة. يفسر قرب الميليشيات والجهات الإجرامية من الطبقة السياسية تطورات الفساد والجريمة المنظمة في ليبيا. وفي بعض الحالات، تكون هذه الأطراف مترابطة، مما يجعل العملية السياسية تعتمد بشكل غير مباشر على عائدات الجريمة المنظمة وتؤثر بها بشدة.⁵¹

تتميز الشبكات الإجرامية في ليبيا عمومًا بسيطرة عائلات منفصلة تستخدم هيكل شبه مؤسسية لاستيراد وتصدير مجموعة واسعة من السلع.⁵² غالبًا ما يكون لهذه الجهات الفاعلة انتماءات سياسية، وتعمل أيضًا في مجال تهريب المهاجرين.⁵³ ومن ناحية أخرى، فإن الجهات الأجنبية الفاعلة أقل انخراطًا في الجريمة المنظمة في ليبيا مقارنة بمعظم الدول الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا. ونظرًا إلى تاريخ البلاد في السيطرة الواسعة على هيكل الدولة، لم تتمكن الكثير من الجهات الأجنبية الفاعلة من السيطرة على الأسواق الإجرامية.⁵⁴ بدلاً من ذلك،

في كثير من الأحيان تكون هذه السيطرة في حوزة جهات حكومية فاسدة، وفي الفترة الأخيرة، في أيدي الميليشيات.⁵⁵ وعلى الرغم من ذلك، فإن أحد الأسواق الإجرامية الرئيسية التي تلعب الجهات الإجرامية الأجنبية دورًا فيها هو تهريب الأسلحة، وتزويد الميليشيات.⁵⁶

بلغ مؤشر الأسواق الإجرامية في ليبيا أعلى المستويات، حيث تحتل ليبيا المرتبة السادسة في أفريقيا في مؤشر الجريمة المنظمة.⁵⁷ بلغت خمسة من بين عشرة أسواق إجرامية تم تسجيلها في المؤشر⁵⁸ درجة عالية، ولها تأثير كبير على هياكل المجتمع والدولة. ويعتبر الاتجار بالبشر من أكثر الأسواق الإجرامية انتشارًا في البلاد.⁵⁹ وهذه أعلى درجة في أفريقيا ليس فقط بالنسبة للاتجار بالبشر، ولكن في أي من الأسواق الإجرامية العشرة. أصبح اختطاف العمال المهاجرين من أجل الحصول على فدية أمرًا شائعًا للغاية في ليبيا. كما أن حالات الاستغلال في العمل والإكراه على الدعارة مرتفعة للغاية.⁶⁰ وعلى الرغم من قلة الوثائق وعدم وجود بيانات حقيقية حول هذا الموضوع، فإن نتائج الرصد الذي يتم في البلاد تشير بقوة إلى أن هذه الأنشطة قد ارتفعت في السنوات الأخيرة (2017-2019)، لا سيما الاختطاف من أجل الحصول على فدية.⁶¹ وتجدر الإشارة إلى الاستغلال الوحشي للمهاجرين، وهو مبني على ثقافة راسخة ينتشر فيها استغلال عمل المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى.⁶²

يشتمل هذا التقرير على وجه التحديد الأسواق غير المشروعة التالية في ليبيا: الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة وتهريب المخدرات وتهريب النفط والبنزين والديزل، وتمويل الإرهاب. تجدر الإشارة إلى أن الفساد وغسل الأموال من القضايا المتداخلة التي تتراكم مع كثير، إن لم يكن جميع أشكال النشاط الإجرامي المذكورة أعلاه. وطبقا للمعلومات المتاحة، فهذه الأسواق الإجرامية منتشرة بشكل كبير في المنطقة وتنطوي على أضرار محتملة مع وجود تراكب وثيق عبر الحدود والاتصال الدولي.⁶³

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين جريمتان منفصلتان، على الرغم من الإشارة إليهما في كثير من الأحيان على أنهما متبادلتين.⁶⁴ وكلاهما غالبًا ما ينطوي على تجنيد ونقل وتسليم المهاجرين من دولة مضيقة إلى دولة المقصد؛ ويكمن الفرق فيما إذا كان للمهاجرين علاقة توافقية مع المهربين، وما إذا كانوا أحرارًا (بدلًا من تعرضهم للاستغلال، على سبيل المثال) في نهاية الرحلة.⁶⁵ الهجرة في حد ذاتها ليست جريمة، لكن العديد من المهاجرين يدفعون المال مقابل خدمات مهربي المهاجرين الذين يديرون عبورهم إلى دولة المقصد. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،⁶⁶ الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير قانونيين وكلاهما من الأشكال المعترف بها دوليًا للجريمة المنظمة.

يعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين حاليًا رابع أكبر قطاع جريمة عالمي - وتقدر قيمته السوقية السنوية بما لا يقل عن 157 بليون دولار.⁶⁷ لقد أتاحت العولمة وزيادة الوصول إلى وسائل النقل أتاحت للشبكات الإجرامية تنظيم حركة اللاجئين والمهاجرين على مستويات غير مسبوقه، حتى بالنسبة للتحركات الجماعية. قدرت اليوروبول والإنتربول قيمة حركة المهاجرين من خارج أوروبا إلى أوروبا في عام 2015 في حدود خمسة إلى ستة بلايين دولار كل عام.⁶⁸

تشير التقديرات إلى أن 3,7 مليون شخص في القارة الأفريقية يقعون ضحية الاتجار بالبشر ولكن الافتقار إلى البيانات الشاملة والبحوث الاستقصائية حول هذا الموضوع يجعل من الصعب قياس أرقام محددة لهذه الظاهرة في ليبيا.⁶⁹ كما أن عدم وجود ضوابط على الحدود يجعل من الصعب معرفة متى ينتقل الفرد طواعية أو يشتبه في الاتجار به عبر الحدود.⁷⁰ وللاتجار بالبشر تأثير سلبي شديد على جميع القطاعات في ليبيا تقريبًا حيث بلغت ليبيا أعلى درجة في مؤشر الجريمة المنظمة في أفريقيا والوضع يزداد تدهورًا.⁷¹

انتشر تهريب المهاجرين في ليبيا بعد عام 2011؛ ولكن، منذ يوليو 2017 انخفض هذا النشاط بشدة.⁷² ومع ذلك، فإن هذه الممارسة موجودة على مستويات أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان المجاورة، إذ تستضيف ليبيا أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة.⁷³

يرتبط تهريب المهاجرين ارتباطًا وثيقًا بجماعات الميليشيات التي تمنع الانتقال السياسي السلمي وتوطيد الدولة.⁷⁴ تُستخدم الأرباح الناتجة عن هذه التجارة لتمويل السيطرة الإقليمية وشراء الأسلحة، مما يؤثر على الحوكمة والأمن في أجزاء كثيرة من البلاد.⁷⁵ وهناك أيضًا جماعات أصغر عددًا وأقل تنظيمًا تنشط في هذا الميدان. تتسبب المنافسة بين الجماعات المرتبطة مباشرة بالسيطرة على اقتصاد التهريب في نشر العنف المحلي والصراع، مما يؤدي إلى النزوح والوفيات بين السكان المحليين.⁷⁶ وترتبط تجارة التهريب أيضًا بمستويات عالية من العنف ضد المهاجرين، ومعدلات عالية لوفيات المهاجرين وما يرتبط بها من أشكال الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاختطاف من أجل الفدية والابتزاز والعمل القسري والاستغلال الجنسي.⁷⁷ كما يؤثر تدفق الأموال من هذه النشاطات غير المشروعة على نزاهة المسؤولين الحكوميين المحليين.⁷⁸

عند استخدامهم طرق التهريب الأقل تعقيدًا قبل اندلاع موجة التهريب في الفترة 2013-2014، كان المهاجرون يدفعون عادةً ثمن رحلتهم نقدًا، ويتقدمون ببطء شمالًا ويتوقفون غالبًا للعمل لدفع ثمن الجزء التالي من رحلتهم.⁷⁹ يُدفع الثمن لمسئول الرحلة وللشخص الذي يوفر النقل، وعادة ما يتم دفع جزء من الثمن كرشوة للسلطات البلدية أو الشرطة أو قوة الأمن المسيطرة في المدينة.⁸⁰ أصبحت الطرق البرية مصدرًا مهمًا للدخل للعديد من المناطق الحدودية، حيث بدأ السكان المحليون يقدمون الخدمات لكل من المهربين والمهريين بحيث سيؤثر فقدان المفاجئ لهذه الصناعة الجانبية على استدامة تلك المدن.⁸¹

الدخل الناتج عن تهريب المهاجرين

من الصعب تحديد الأرباح التي تجنيها صناعة تهريب المهاجرين بدقة أو معرفة من الجهة الرابحة. أصبح تهريب المهاجرين وتسهيل مرورهم على طول الطرق العابرة للصحراء صناعة مربحة للغاية بالنسبة للجماعات المسلحة، حيث تجني هذه الأنشطة إيرادات سنوية تقدر بـ 450 إلى 765 مليون دولار (منها 89 إلى 236 مليون دولار في ليبيا وحدها).⁸² واستنادًا إلى أعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا في عام 2016، ومستويات الأسعار التفصيلية لمختلف مراحل السفر، من الممكن حساب الإيرادات والأرباح التي تجنيها الجماعات المسلحة على مختلف الأصعدة. يبلغ متوسط الأسعار التي يتم تحصيلها في ليبيا وصولاً إلى الساحل الشمالي الغربي، اعتبارًا من تاريخ صياغة هذا التقرير، 300 دولار إلى 500 دولار، بالإضافة إلى 250 دولار للإبحار على متن القوارب. قد يحصل المتجرون والمهزيون على ربح يقدر بـ 15% إلى 30% من الدخل.⁸³ ومع مرور ما يقدر بـ 186 000 إلى 343 000 شخص عبر ليبيا في عام 2016، فإن الإيرادات السنوية لسائر الجماعات المسلحة مجتمعة تبلغ ما بين 93 مليون و 244 مليون دولار، بربح صافي سنوي يتراوح بين 13 مليون و 71 مليون دولار.⁸⁴

تشير بعض التقارير إلى أن المهاجرين يضطرون إلى دفع نسبة مئوية قبل بدء الرحلة، وفي بعض الحالات، يتم سداد تكاليف الرحلة والعمل عند بلوغ الوجهة.⁸⁵ مما يعرض المهاجرين وعائلاتهم للابتزاز.⁸⁶

لا تتوفر إلا دراسة منهجية محدودة للروابط بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة.⁸⁷ إلى حدّ اليوم، يقوم الاقتصاد المتصل بتهريب المهاجرين على النقد إلى حد كبير، أما القدرة على تتبع التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن هذا النشاط فهي محدودة. ومع تشكيل المزيد من الشبكات الدولية لقياس وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة، من المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرات الدولية لتحديد ومصادرة الأصول المتعلقة بتهريب المهاجرين.⁸⁸

الاتجار بالأسلحة

يشمل الاتجار بالأسلحة استيراد وتصدير وحيازة وبيع وتسليم وحركة ونقل الأسلحة عبر الحدود الوطنية، وكذلك التحويل المعتمد للأسلحة النارية من التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة، دون الحاجة إلى نقل المواد عبر الحدود المادية.⁸⁹

تهريب الأسلحة متفشي في ليبيا، حيث يحتل مرتبة عالية جدًا في مؤشر الجريمة المنظمة لعام 2019.⁹⁰ وفي كثير من الأحيان، يسهل الاتجار بالأسلحة ارتكاب أنشطة أخرى للجريمة المنظمة. يبدو أن العلاقة بين الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة قوية للغاية، مما يشير إلى وجود صلة مهمة بين هذين السوقين الإجراميين.⁹¹ تعد ليبيا سوقًا ونقطة عبور للأسلحة وتجارة الأسلحة غير المشروعة. تنخرط الجماعات المسلحة الليبية في تهريب الأسلحة داخل البلاد وعبر حدودها، ولا تزال ليبيا مركزًا مهمًا لتدفقات

الأسلحة غير المشروعة إلى البلدان المجاورة.⁹² ومع أن التدفقات الخارجة تظل متواضعة، وتتكون بشكل رئيسي من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة،⁹³ فإن المعدات التي تدخل ليبيا أصبحت ذات طبيعة معقدة بشكل متزايد.⁹⁴

أدت الإطاحة بنظام القذافي إلى انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة في ليبيا.⁹⁵ وينعكس الارتفاع الحاد في تدفقات الأسلحة بعد الثورة في كمية الأسلحة التي يتم تداولها بانتظام، وتنوع المواقع والمنصات المستخدمة لتسهيل المبيعات.⁹⁶ وقد أدى تصاعد تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى ظهور بائعي السوق السوداء وتوطيدهم في مناطق مكتظة بالسكان في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك طرابلس ومصراتة، حيث يتم الآن تداول الأسلحة النارية بصفة علانية أو شبه علانية في الأسواق.⁹⁷

لقد ساهمت محدودية قدرة الحكومة على السيطرة الفعالة على الأراضي الصحراوية الشاسعة في ليبيا في خلق ملاذًا لتهريب الأسلحة. وساهم هذا الافتقار إلى السيطرة على الأولوية ومخزوناتهما من قبل هيكل قيادة وطني ساهم في خطر الانتشار غير المشروع داخل ليبيا وخارجها.⁹⁸ ولا تزال إمدادات الأسلحة المعتبرة وغير المؤمنة (المتراكمة منذ الحرب الأهلية الليبية التي استمرت ثمانية أشهر) معرّضة بشكل كبير للمتشددين الذين لديهم القدرة المالية لتوفيرها لمقاتليهم، إذ تستطيع الجماعات المتشددة بسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والصواريخ المضادة للطائرات والقنابل الصاروخية من بعض أكبر مستودعات الأسلحة في العالم.⁹⁹

تتوفر في منطقة غرب أفريقيا كمية مفرطة من الإمدادات بالأسلحة غير المشروعة من مصادر مختلفة، وتشكل ليبيا مصدرًا خارجيًا رئيسيًا لهذه الأسلحة.¹⁰⁰ وقد أدت حالة الصراع في ليبيا وفي بعض البلدان المجاورة إلى زيادة توافر الأسلحة وتداولها والإنتاج بها في شمال أفريقيا ومنطقة غرب أفريقيا.¹⁰¹ تتسبب الجهات الخارجية في تفاقم مشاكل ليبيا من خلال تحويل الأموال والأسلحة إلى وكلاء وضغوا المصالح الشخصية فوق مصالح الشعب الليبي. ولا تزال الحدود الليبية مليئة بالثغرات، مما يسهل زيادة الإنتاج بالأسلحة وتهريبها.¹⁰²

تطور الاتجار بالأسلحة بين 2012 و 2015 إلى سوق إجرامي من الدرجة الأولى في البلاد. ومنذ ذلك الحين، تغير الإنتاج بالأسلحة في ليبيا بشكل كبير.¹⁰³ تواجه البلاد الآن نقصًا في الذخيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة في مواجهة الطلب المتواصل بسبب استمرار القتال في جميع أنحاء ليبيا.¹⁰⁴ وبدأ النقص في التأثير على ديناميكيات ساحة المعركة.¹⁰⁵ ففي السنوات الأخيرة، أدت هذه التغييرات في العرض والطلب إلى إعادة تنظيم هذه الصناعة، والتي شهدت تحولًا في ملامح مهربي الأسلحة المتورطين وطرق عملهم.¹⁰⁶ لا تزال تجارة الأسلحة الثقيلة قائمة ولكنها محدودة وغير منتظمة.¹⁰⁷ وفي ظل حالة الندرة الحالية، هناك تردد عن ترك الأسلحة الثقيلة، خاصة وأنها قد تقع في أيدي قوى معادية.¹⁰⁸ تشمل غالبية ما يُعرف الآن بتجارة الأسلحة الليبية أسلحة صغيرة وذخيرة، لا سيما المسدسات والبنادق، يتم توريدها إلى الأسواق الليبية والإقليمية،¹⁰⁹ وأيضًا المناطق الشمالية من تشاد والنيجر.¹¹⁰

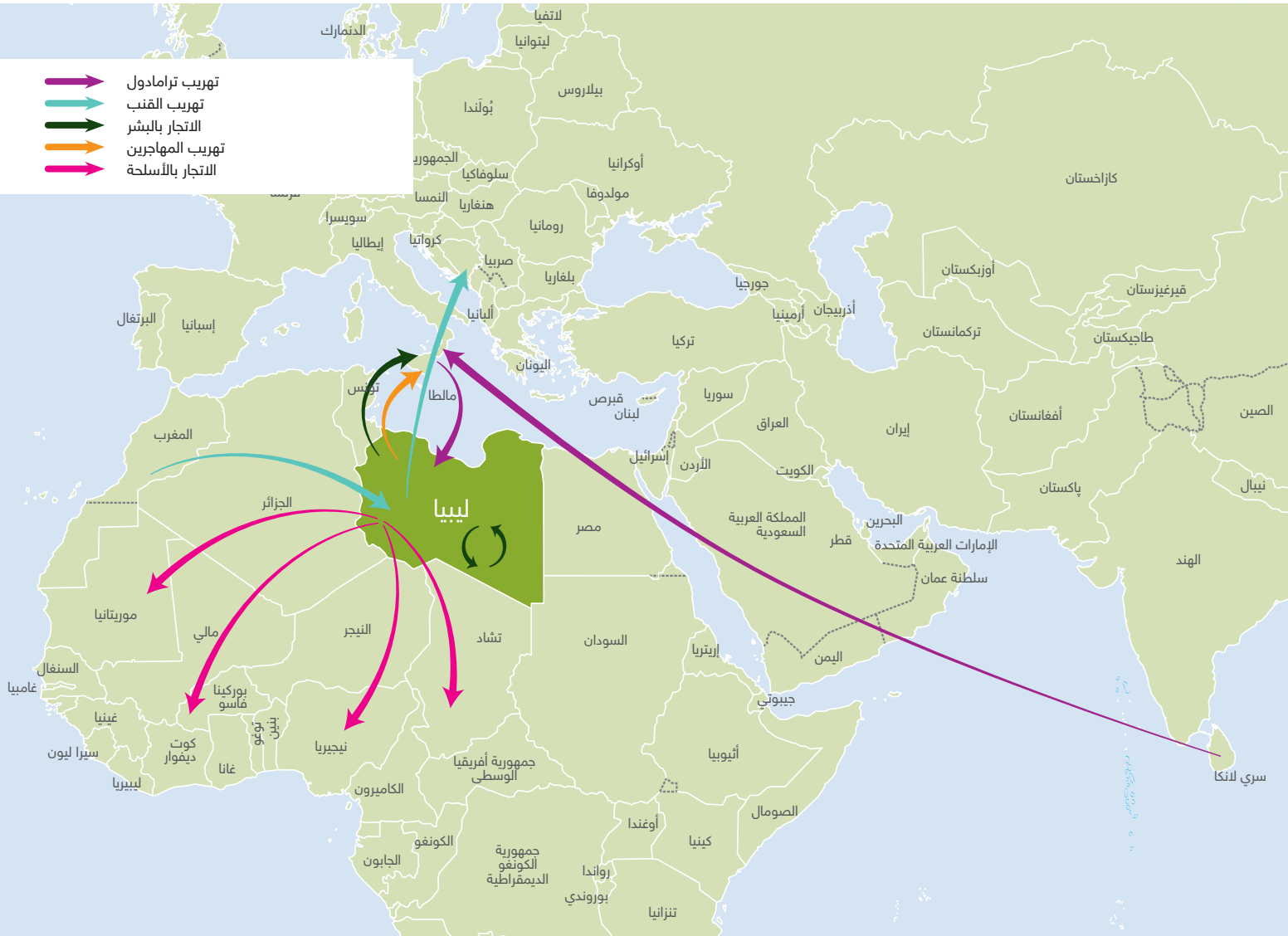
الأسواق الافتراضية

إن توافر الأسلحة الصغيرة والذخيرة، ليس فقط وجودها في المجال غير المشروع، عاملٌ محددٌ مهمٌ لأنواع الحروب التي قد تنخرط فيها الجماعات المسلحة من غير الدول. فإن التوافر لا يشمل فقط العدد الإجمالي للأسلحة المتداولة بشكل غير قانوني، بل هو عامل من عوامل إمكانية الوصول، والتي تحدد الموارد الجماعات وتنظيمها وأهدافها ودعمها الخارجي.¹¹¹ ووجود المجموعات المنظمة التي تتاجر بالأسلحة وتنشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي والأسواق الافتراضية يزيد من التوافر العام للأسلحة والذخائر في ليبيا.¹¹² يتلقى بائعو معظم السلع المعروضة عبر الإنترنت عروضاً من المشتريين المهتمين قد تتراوح بين 95 دولار لسلاح إطلاق العيارات الخلية أو 150 دولار للبندقية، إلى 3 000 دولار للسلاح اليدوي، 5 900 دولار لبندقية آلية ثقيلة،¹¹³ 6 500 إلى 30 000 دولار لقاذفة صواريخ، أو 9 000 دولار لمنظومة صواريخ مضادة للدبابات.¹¹⁴ وقد يشمل العتاد المعروض أنظمة أثقل وأكثر تطوراً.¹¹⁵

تقدر قيمة تجارة الأسلحة الليبية في حقبة ما بعد القذافي بنحو 15 إلى 30 مليون دولار سنوياً،¹¹⁶ مع أن القيمة الحقيقية قد تكون ضعف ذلك الرقم بسبب عدم التأكد بشأن كميات الأسلحة التي يتم الاتجار بها.¹¹⁷ وتعتبر القيمة الاقتصادية للأسلحة إلى جانب نقص القدرة و/أو الإرادة السياسية من جانب الحكومة المركزية، وغياب تأمين الحدود بالشكل اللائق، من التحديات الرئيسية التي قد تشجع على زيادة الانتشار داخل وخارج ليبيا.¹¹⁸

تهريب المخدرات

منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي تحولت ليبيا إلى منطقة عبور وسوق صغير للمخدرات.¹¹⁹ وبعد عام 2011، أصبح الاتجار والتهريب أكثر لامركزية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدفق المخدرات غير المشروعة وانتشار أسواق المخدرات المحلية.¹²⁰ الترتيب الهرمي للربح



هوامش ربح كبيرة للمهربين.¹³⁵ ومنذ عام 2017، انخفضت بشدة كميات الوقود الذي يتم تهريبه بحراً، مع وجود ملامح النشاط الإجرامي المرتبط بهذه الصناعة.¹³⁶ ولكن في الوقت نفسه، فإن تهريب الوقود برّاً عبر الحدود الليبية وداخل البلاد أمر شائع جداً.¹³⁷ وفي عام 2014، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2014/2146¹³⁸ الذي يحظر صادرات النفط الخام غير المشروعة من ليبيا ويسمح بتفتيش السفن المشبوهة في أعالي البحار.

تهريب النفط والبنزين والديزل كمصدر للدخل

تمثل مبيعات كميات النفط والبنزين والديزل المكتسبة بطرق غير قانونية ما يقدر بـ 20% من دخل الجماعات المسلحة غير الحكومية المنخرطة في الصراع، وكانت هذه المواد مصدر الدخل الرئيسي لداعش في عامي 2014 و2015.¹³⁹ يعتبر النفط أيضاً مصدر دخل للجماعات المتمردة والجريمة المنظمة، وتفيد التقارير بأن هذا الدخل مصدره تهريب البنزين والديزل في مناطق من ليبيا.¹⁴⁰ وتفيد التقارير أيضاً بأن كميات تقدر قيمتها ما بين 750 مليون دولار و بليون دولار من النفط الليبي يتم تهريبها إلى مالطا كل عام.¹⁴¹

تصدر العديد من الميليشيات الديزل من ليبيا. ففي عام 2017، فككت الشرطة الإيطالية جماعة كانت تهرب الديزل من خلال شبكة مافيا إيطالية كانت متورطة مع عصابة تهرب الوقود الليبي حيث تم بيع ما قيمته على الأقل 30 مليون يورو من الديزل في محطات الوقود الأوروبية.¹⁴²

غسل الأموال

يرتبط غسل الأموال بأنشطة غير مشروعة مثل الفساد وتهريب المخدرات والإتجار بالأسلحة والعقارات وصرف العملات وأسواق الأوراق المالية والكثير من الأنشطة الأخرى. وتسهل العديد من الاقتصادات الأفريقية الكبيرة، ذات الطابع غير الرسمي والقائمة على النقد، حركة الأموال عبر البلدان إلى خارج القارة، دون الإفصاح عن هوية أصحابها، ودون ترك آثار.¹⁴³ وترتبط أكثر قضايا غسل الأموال المعروفة على نطاق واسع في المنطقة بالفساد، ولا سيما تلك التي تورط فيها الأشخاص البارزون سياسياً الذين يسيئون استخدام وصولهم إلى الأموال العامة والمعرفة والقدرة على التحكم في الميزانيات والشركات العامة والعقود.¹⁴⁴

تتم معظم عمليات غسل الأموال في دول شمال أفريقيا بشكل أساسي من خلال الاقتصادات غير الرسمية، والتي تعتمد على النقد.¹⁴⁵ يمكن أن يؤدي تأثير غسل الأموال إلى تسريع "انهيار سيادة القانون، وفساد الموظفين العموميين، وزعزعة استقرار الاقتصادات، فضلاً عن تهديد الاستقرار السياسي والديمقراطية والأسواق الحرة".¹⁴⁶

ظلت ليبيا على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للبلدان التي لا تشكل مصدر قلق فوري ولكنها مهمة من حيث مراقبة وضع غسل الأموال.¹⁴⁷ ليبيا عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لكنها الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي

في الأسواق غير المشروعة في ليبيا وأهميتها الاستراتيجية الجغرافية، ليس فقط أسواق المخدرات ولكن أيضاً أسواق الأسلحة والمهاجرين والسلع مثل الوقود، له آثار بالغة على ديناميكيات الصراع في البلاد. يتداخل الاتجار بالمخدرات ويتشابك مع جميع التدفقات الأخرى تقريباً في الاقتصاد الليبي غير المشروع المعقد.¹²¹ وفي نهاية المطاف، فإن الاتجار بالمخدرات يغذي العنف ويتغذى عليه.¹²²

غالباً ما يتم التغاضي عن استهلاك المخدرات غير المشروعة والاتجار بها داخل ليبيا وعبرها كعوامل مسببة للوضع الهش في البلاد. لكن ديناميكيات الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدامها في ليبيا ليست سوى مظهر واحد من التحدي المتعاضم الذي تمثله المخدرات في البلاد.¹²³ يتزايد إنتاج هذه المواد والاتجار بها واستهلاكها ويتحول في جميع أنحاء المنطقة، مما يشكل تحدياً متزايداً للاستقرار والأمن والصحة العامة في ليبيا.¹²⁴

تنتشر تجارة القنب غير المشروعة بشكل كبير في ليبيا، نظراً لدور هذا البلد كمناطق عبور للقنب الذي يتم تهريبه من المغرب إلى البلقان. وتمول هذه التجارة عدداً من الشبكات الإجرامية التي تنقل المنتج. انخفضت مضبوطات الهيروين في ليبيا بعد عام 2011.¹²⁵ ومن المرجح أن تهريب الهيروين إلى ليبيا أو عبرها، سواء للاستهلاك المحلي أو العبور إلى أوروبا، لا يزال مستمراً، لكنه أصبح ظاهرة لا يتم الإبلاغ عنها.¹²⁶

تجارة عقار الترامادول والمخدرات الاصطناعية

وعلى نفس المنوال، فإن تجارة المخدرات الاصطناعية في ليبيا مرتفعة للغاية بسبب تزايد انتشار عقار الترامادول وغيره من الأدوية الموصوفة، التي يتم تهريبها من الخارج عبر موانئ البلاد، وكذلك عبر حدودها الجنوبية.¹²⁷ يتلقى جنوب ليبيا شحنات من المنطقة الساحلية الليبية وكذلك من البلدان المجاورة على الحدود الجنوبية.¹²⁸ ويبدو أن ليبيا تمثل البوابة الرئيسية للترامادول إلى المنطقة، سواء للاستهلاك المحلي أو للعبور و/أو الاتجار نحو دول أخرى.¹²⁹ تعد إيطاليا نقطة عبور مهمة للترامادول الذي يتم تهريبه إلى ليبيا، مما يشير إلى صلات محتملة مع عصابات الجريمة الإيطالية وأيضاً مع جماعات من الهند وسريلانكا.¹³⁰ في عام 2017، قامت سلطات إنفاذ القانون الإيطالية بمصادرة 61 مليون حبة ترامادول مصدرها من الهند كانت موجهة إلى ليبيا.¹³¹

تهريب النفط والبنزين والديزل

إن تهريب الموارد غير المتجددة يعد سبباً رئيسياً في عدم استقرار البلاد.¹³² فقد سجلت ليبيا مستويات عالية جداً في الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة، وهي واحدة من أعلى المستويات في القارة.¹³³ تحتل المنتجات النفطية، مثل البنزين والديزل، مركزاً جوهرياً في نشاطات التهريب، لكن الكثير من الوقود المهرب إلى خارج البلاد هو في الواقع مستورد وليس منتجاً في البلاد.¹³⁴ عندما يدخل الوقود إلى البلاد، يتم عرضه في السوق بسعر مدعوم بنسبة كبيرة، مما يوفر

لم تخضع بعد للتقييم المتبادل.¹⁴⁸ وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم العثور على أرقام دقيقة أو تقديرات موثوقة أو تقييم مخاطر غسل الأموال في ليبيا خلال إنجاز هذا البحث.

منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، لم يتم الحصول على الكثير من المعلومات أو البيانات الموثوقة حول نطاق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا، بما في ذلك التحقيقات ومصادرة الأصول والمحاكمات والإدانات.¹⁴⁹ أعلن مصرف ليبيا المركزي عام 2018 عن اعتماد استراتيجية وطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا. ومع ذلك، تفتقر ليبيا بشكل عام إلى القدرات والموارد اللازمة لإجراء تدريب فعال ومؤثر في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد.¹⁵⁰ أنشأت وزارة الداخلية مؤخرًا فريق عمل متعدد المؤسسات لمكافحة غسل الأموال؛ ولكن، بنهاية عام 2020، لم تظهر أي أدلة ملموسة (مثلًا، المزيد من عمليات الحجز أو المصادرة، أو إدانات بجريمة غسل الأموال، أو تفكيك شبكات الجريمة المنظمة) على النتائج التي حققتها فرقة العمل.

لا تزال الأسواق الليبية قائمة بشكل أساسي على النقد، وهناك شبكات غير رسمية تنشط في مجال تحويل القيم المالية. وقد أدى نقص العملات الأجنبية إلى نمو السوق السوداء للعملات، ومن الأرجح أن نظام التحكم في العملة وعدم توفر العملات الأجنبية قد أدّى إلى تفاقم ظاهرة غسل الأموال في ليبيا.¹⁵¹ وتسبب تدفق العملة الليبية المزيفة المطبوعة في روسيا في السنوات الأخيرة إلى تفاقم التحديات الاقتصادية في ليبيا.¹⁵² على سبيل المثال، صادرت مالطا ما قيمته 1,1 بليون دولار من العملة الليبية المزيفة التي طبعتها شركة روسية مملوكة للدولة وطلبها كيان مواز غير شرعي.¹⁵³

يعد تحويل الأموال إلى خارج ليبيا دون موافقة مصرف ليبيا المركزي غير قانوني، ويقدر أن ما يصل إلى عشرة بالمائة من التحويلات الأجنبية تتم من خلال وسائل غير قانونية (أي ليس من خلال البنك المركزي).¹⁵⁴ هناك تقارير عن عمليات غسل أموال تتم من خلال إصدار فواتير كاذبة عن معاملات التجارة الخارجية.¹⁵⁵ ويصعب على الحكومة الليبية مراقبة تحويلات الأموال من قبل العمال المهاجرين (معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا).¹⁵⁶ ونظرًا لرداءة ومحدودية قدرات المراقبة لدى النظام المصرفي الليبي، يعتمد العديد من الليبيين والأجانب على آليات غير رسمية للمدفوعات والمعاملات النقدية.¹⁵⁷ لا يزال مصرف ليبيا المركزي ينظر في الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع الاقتصاد غير الرسمي لإضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التجارية واستخدام المؤسسات المالية التجارية.¹⁵⁸ في عام 2015، أنشأ البنك المركزي وحدة الامتثال المصرفي للعمل مع دائرة مكافحة غسل الأموال.¹⁵⁹

الشبكات غير الرسمية لتحويل القيم المالية في ليبيا

”أدت الصعوبة المتزايدة للحصول على العملة الصعبة من خلال القنوات الرسمية إلى هرع الناس إلى البنوك. رد الفعل هذا متوقع في بيئة حيث الوصول إلى الدولار أمر حيوي. كل السلع تقريبًا التي يتم تداولها في ليبيا، تُشترى من الخارج بالعملة الصعبة. فعندما قيّد مصرف ليبيا المركزي قابلية تحويل العملة، كان رد فعل أصحاب المتاجر وأصحاب الأعمال الصغيرة سحب أموالهم من النظام المصرفي تمامًا، وسرعان ما حذت الأسر حذوهم. وبالنظر إلى أن الدولار لم يعد متاحًا من خلال القنوات الرسمية، فإن التجار والأسر لا يرون الآن أي سبب لإيداع دنانيرهم في البنوك. بدلاً من ذلك، يودعون مبالغ كبيرة من أموالهم في السوق السوداء، حيث يحتفظ لهم تجار هذه السوق بالدينار كودائع غير رسمية. وباستخدام شبكة تشبه نظام الحوالة، يقومون أيضًا بالتحويلات والخدمات الأخرى، حتى أنهم يشتررون الشيكات المصرفية من المستخدمين النهائيين بجزء صغير من قيمتها الاسمية.“ المصدر:

Harchaoui, Jalel. *Libya's Monetary Crisis - Lawfare*.2018
<https://www.lawfareblog.com/libyas-monetary-crisis>.

في عام 2015، أحال مصرف ليبيا المركزي 30 شركة إلى مكتب المدعي العام للاشتباه في قيامها بغسل الأموال باستخدام وثائق مزورة بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 2,2 بليون دولار.¹⁶⁰ وفي عام 2012، حققت السلطات الأمريكية في ادعاءات تفيد بأن شركة إتش اس بي سي (HSBC) قامت بغسل أموال مصدرها دول خاضعة لعقوبات فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما في ذلك ليبيا. وفي عام 2010، دفع بنك رويال بنك أوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland) غرامة قدرها 500 مليون دولار بسبب معاملات قام بها بشكل غير قانوني مع زبائن في ليبيا.¹⁶¹ وفي عام 2009، دفع بنك كريدي سويس (Credit Suisse) غرامة قدرها 538 مليون دولار لإخفاء معاملات قام بها زبائن من ليبيا. وفي العام نفسه، تجنبت مجموعة لويديز المصرفية (Lloyds Banking Group) الملاحقة القضائية بسبب تعاملاتها مع زبائن في ليبيا بدفع 350 مليون دولار.¹⁶²

تمويل الإرهاب

في عام 2017، أفادت الأنباء أن داعش كان أخطر تهديد لمنطقة شمال أفريقيا، وخاصة ليبيا، بسبب الامتداد الدولي لهذا التنظيم وما يشتهه من حيازته من احتياطات مالية.¹⁶³ وحسب التقارير،

المستضعفين.¹⁷⁹ تتوفر مجموعة متنوعة من مصادر التمويل للجماعات المسلحة، وبالتحديد تهريب الوقود والاتجار بالبشر والتدخل في المؤسسات والاتجار بالأسلحة.¹⁸⁰ وإذا لم تسيطر هذه الجماعات على الأقاليم، غالبًا ما تجني عائداتها من أنشطة مثل الاختطاف من أجل الفدية، أو تهريب السلع عالية القيمة، مثل المخدرات والنفط.¹⁸¹

منع الصراع بين قوات حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، بالإضافة إلى جهات فاعلة أخرى غير رسمية، منع السلطات الليبية من تخصيص موارد كافية لمحاربة الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، استحدث مؤتمر برلين الدولي الذي عقد في يناير 2020، والمناقشات اللاحقة، بما في ذلك تلك التي جرت في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي، بذل المزيد من الجهود الموحدة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.¹⁸²

ليبيا عضو في التحالف الدولي لهزيمة داعش الذي يتعاون، بالتنسيق مع السلطات في طرابلس، في التحقيقات بشأن الإرهابيين المشتبه بهم.¹⁸³

أصدرت ليبيا قانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم 3) بعد استنتاجات مجلس النواب الليبي في جلسته العادية الحادية والعشرين المنعقدة في 9 سبتمبر 2014، ومع ذلك يحتاج هذا القانون إلى تحسين. بتاريخ إعداد هذا التقرير، لم تصدر أي قرارات قضائية تشير إلى تطبيق هذا القانون. يجرم قانون العقوبات الليبي الأعمال التي تهدد الأمن القومي، بما في ذلك الإرهاب، والترويج للأعمال الإرهابية، والتعامل بالأموال لدعم مثل هذه الأعمال.¹⁸⁴ صادقت ليبيا على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته، والتي تلزم الدول بتجريم الأعمال الإرهابية بموجب قوانينها الوطنية.¹⁸⁵

في مناطق كثيرة من ليبيا، توفر الجماعات المسلحة، بدلا من مؤسسات الدولة، وظائف في مجال الأمن وإنفاذ القانون، بما في ذلك احتجاز العناصر الإرهابية.¹⁸⁶ الشرطة الوطنية وقوات الأمن متفرقة وغير مدربة ولا مجهزة بشكل كافٍ وتفتقر إلى سلاسل إبلاغ واضحة وآليات التنسيق، كما أن القوات العسكرية الليبية ضعيفة ومتفرقة.¹⁸⁷ الجماعات المسلحة غير الحكومية غالبًا ما تلقي بظلالها على الهياكل الأمنية الرسمية.¹⁸⁸ وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يفتقر موظفو إنفاذ القانون الليبيون أيضًا إلى صلاحيات واضحة والقدرة على اكتشاف الأفعال الإرهابية والتحقيق فيها وردعها.¹⁸⁹ وضعت حكومة الوفاق الوطني، بدعم فني دولي، استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وأفادت الأنباء أنها اعتمدت في نوفمبر 2020. كما أنشأ رئيس الوزراء السابق السراج مركزًا لمكافحة الإرهاب لتنسيق الاستراتيجية وتنفيذها. ولا يُعرف حتى الآن ما إذا كانت حكومة الوحدة الوطنية قد تبنت هذه الاستراتيجية أو إذا تم تنفيذ أي أنشطة في إطارها.

الفساد

تنص المواد 15 إلى 25 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)¹⁹⁰ على سلسلة الأفعال المرتبطة بالفساد التالية: الرشوة والارتشاء من قبل الموظفين العموميين الوطنيين أو الأجانب، بما في ذلك موظفي المؤسسات الدولية؛ واختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي؛ وإعاقه

كان التنظيم بجني ما يصل إلى عشرة ملايين دولار من العائدات شهريًا.¹⁶⁴ وفي منتصف عام 2018، كان تمويل التنظيم في العراق وسوريا عُشر ذلك، ما مجموعه 6 ملايين إلى 24 مليون دولار سنويًا.¹⁶⁵ وأشارت تقارير أخرى إلى أنه تم تحويل أكثر من 100 مليون دولار من العراق وسوريا، وتم غسل جزء منها في استثمارات في ليبيا.¹⁶⁶ أفادت الأنباء أن عدد أعضاء هذا التنظيم يقدر بحوالي 15 600 فرد، بما في ذلك 5 600 مقاتل أجنبي عائد.¹⁶⁷ ويُعتقد أن ما بين 1 350 و 3 400 مقاتل أجنبي انتقلوا إلى ليبيا منذ عام 2011.¹⁶⁸ تمثل عودة هؤلاء المقاتلين أو هجرتهم إلى دولة أخرى تهديدًا لدول المنطقة، وكذلك لأوروبا.¹⁶⁹

مشهد ليبيا الأمني المشتت جعل منها بيئة عمل جذابة للتنظيمات المتطرفة العنيفة التي لديها طموحات لزيادة نفوذها في ليبيا وكذلك استخدامها كقاعدة لعملياتها في الخارج.¹⁷⁰ نفذ تنظيم الدولة الإسلامية معظم هجماته الإرهابية في ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية (2016-2019).¹⁷¹ ومع ذلك، من المحتمل أن تكون المنظمات المتطرفة العنيفة مندمجة في المجتمع الليبي والبنية الليبية أكثر من تنظيم الدولة الإسلامية.¹⁷²

وفي عام 2014، أرسل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية آنذاك أبو بكر البغدادي مجموعة من عناصر التنظيم من سوريا إلى ليبيا لتأسيس فرع للتنظيم الإرهابي. ومنذ تأسيسه، نفذ التنظيم في ليبيا هجمات متعددة في جميع أنحاء ليبيا وهدد بتوسيع وجوده في دول أخرى في أفريقيا. تشير التقديرات إلى أن لدى التنظيم في ليبيا أقل من 500 مقاتل ويحصل على تمويله من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك النشاط الإجرامي، مثل التهريب والابتزاز داخل البلاد، فضلًا عن المصادر الخارجية.¹⁷³ تم تصنيف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ليبيا (داعش - ليبيا) على أنها منظمة مموله للإرهاب في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، يتلقى هذا التنظيم دعمًا ماليًا من داعش.¹⁷⁴

استمرت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية المسجلة، مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش، في العمل في ليبيا، مع وجود جماعات سلفية جهادية ليبية أخرى مثل سرايا الدفاع عن بنغازي. وأدى غياب حكومة مركزية قادرة على الاضطلاع بمهامها وتشتت البيئة الأمنية إلى توفير ظروف مواتية لعمليات التنظيمات الإرهابية. ومع ذلك، فقد انخفضت الاحتياطيات المالية للمنظمات المتطرفة العنيفة في السنوات الأخيرة.¹⁷⁵ ومنذ عام 2016، افتقر تنظيم داعش إلى الوجود المادي المكثف في ليبيا وعضواً عن ذلك بدأ ينتشر في جماعات أصغر تتواجد في بيئات حضرية وفي بعض المناطق الصحراوية.¹⁷⁶

ومنذ عام 2018، بينما فقد داعش السيطرة على الأراضي في سوريا والعراق، لم يختف قط في ليبيا، بيد أنه لا يمارس الحكم في أي منطقة محددة.¹⁷⁷ تستخدم المنظمات المتطرفة العنيفة أيضًا مساحتها الآمنة نسبيًا في ليبيا كمنصة انطلاق لدعم أنشطتها الإرهابية في الخارج. وبالفعل، قبل عام 2014، كان يُنظر إلى ليبيا على أنها مركز رئيسي لتدريب ونقل الجهاديين المسافرين إلى سوريا والعراق.¹⁷⁸

وبالإضافة إلى التهريب والابتزاز المذكورين أعلاه، تمويل الجماعات الإرهابية أنشطتها من خلال فرض ضرائب غير قانونية على السكان، أو من خلال النشاط التجاري غير المشروع أو ابتزاز المهاجرين

العدالة؛ والمتاجرة بالنفوذ بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وإساءة استغلال الوظائف؛ والإضرار غير المشروع.

العليا والمتوسطة نظام المحسوبة لتوسيع دائرة الأشخاص المعتمدين عليهم في الوظائف ومعيشتهم، وبالتالي زيادة نفوذهم.²⁰⁶

وتؤكد دراسة استقصائية أجريت عام 2012 مع موظفين رفيعي المستوى من الوزارات والحكومة والقطاع الخاص هذا الانطباع.²⁰⁷ وافق حوالي 63% من المستجوبين بشدة على أن الرشوة والفساد لا يزالان من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الدولة لبرامج التنمية، حيث وافق 93% منهم بقوة على أن انتشار المحسوبة يعيق تنفيذ برامج التنمية.²⁰⁸ وهذه هي الحال أيضًا على المستوى الإداري حيث يوافق 83% من المستجوبين أو يوافقون بشدة على أن القادة في القطاع العام يفتقرون إلى المهارات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة.²⁰⁹

الفساد في قطاع البناء

قطاع البناء في ليبيا معرض بشدة لخطر الفساد وقبول الرشاوى؛ ومن الشائع جدًا منح العقود للشركات العائلية من أجل تعظيم الأرباح.²¹⁰ وإلى جانب عدم كفاءة استخدام الموارد، فإن هذه الممارسات تسبب احتمال وجود مباني قد تكون خطيرة بسبب الممارسات الفاسدة والإهمال.²¹¹ فمُنذ الثورة، شهدت ليبيا عدة حالات انهيار مباني بسبب سوء الصيانة والتشييد.²¹²

الفساد في المشتريات العامة

المشتريات العامة مجال آخر ينطوي على مخاطر عالية للفساد في ليبيا، حيث تقدر منظمة الشفافية الدولية أن حوالي 10 إلى 25% من جميع قيم العقود يتم فقدها بسبب الفساد.²¹³ تنص القوانين الليبية على أن العقود التي تزيد قيمتها على 500 ألف دينار ليبي (323 408 دولار) يجب طرحها في مناقصة مفتوحة والإعلان عنها قبل أن تمنح، ولكن نادرًا ما يتم ذلك على أرض الواقع.²¹⁴

في قطاع النفط، يؤدي الافتقار إلى الشفافية، إلى جانب الأداء الرديء للمؤسسات العامة وإدارة الإيرادات في ليبيا، إلى زيادة مخاطر الممارسات الفاسدة.²¹⁵ ففي ليبيا، تمول عائدات النفط شبكة أمان معتدلة لفائدة السكان، حيث تقدم خدمات تعليمية وصحية مجانية في الغالب.²¹⁶ ولكنها تمول أيضًا قطاعًا عامًا واسعًا غير فعال يوصف بأنه أكثر القطاعات فسادًا في البلاد.²¹⁷

أحد الأمثلة على هذا الفساد ظهر في عام 2014 عندما تم تغريم شركة إسكندنافية مبلغ 48 مليون دولار لدفعها أو موافقتها على دفع أكثر من 12 مليون دولار في شكل رشاوى بين عامي 2004 و2009 لكبار المسؤولين الحكوميين في ليبيا، بما في ذلك وزير النفط.²¹⁸ في قضية أخرى، تورطت فيها الشركة الكندية اس ان سي للافالين (SNC-Lavalin)، تم تغريم هذه الشركة مبلغ 280 مليون دولار كندي لدفعها 112 مليون دولار كندي في شكل رشاوى، من 2001 إلى 2011، لشركات وهمية، دفعت منها أموال لمسؤولين عموميين في نظام القذافي للحصول على مشاريع البناء.²¹⁹

الاعتماد المفرط على عائدات النفط له آثار جانبية سلبية على نظام الحكومة في ليبيا ويزيد من مخاطر الفساد. تصعب أسعار النفط المتقلبة على الحكومة المركزية إجراء الإدارة المالية والتخطيط

الفساد أحد المصادر الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. تشمل التدفقات المالية غير المشروعة الأموال المحولة إلى الموظفين العموميين الأجانب، مثل الأموال التي تدفع في الرشوة والابتزاز والعمولات غير القانونية والهدايا والترفيه.¹⁹¹ تفيد التقارير أن المبالغ التي تدفع كرشوة في العالم النامي تصل إلى ما يعادل نسبة 15-30% من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.¹⁹² قد يلحق الفساد الضرر بالاقتصاد بأكثر من مجرد تكلفته المالية، وقد تتسبب رشوة بمبلغ قدره مليون دولار أمريكي مقابل عقد قيمته 100 مليون دولار لتقديم خدمات عامة، إلى أوجه قصور كبيرة في الاستثمار واختلاس الأموال العامة وتقويض الشرعية الجبائية.¹⁹³

تبلغ التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للتدفقات المالية غير المشروعة مستويات ضخمة تستمر في عرقلة التنمية في جميع البلدان المتضررة.¹⁹⁴ وبالإضافة إلى استنزاف احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، والحد من تعبئة الموارد المحلية، ومنع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفاقم انعدام الأمن والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، تقوض التدفقات المالية غير المشروعة أيضًا سيادة القانون، وتعزل التجارة، وتؤدي إلى تدهور ظروف الاقتصاد الكلي في البلدان المتضررة. الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في صميم المناقشات حول التنمية في أفريقيا نظرًا لتأثيرها السلبي على تمويل التنمية في القارة، وقد بلغت اليوم مستويات واسعة النطاق لدرجة أن أفريقيا تخسر 50 بليون دولار سنويًا.¹⁹⁵ ومع ذلك، فإن هذا الرقم أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع لأنه من الصعب الحصول على إحصاءات موثوقة، وبسبب الطبيعة السرية لهذه الأموال.¹⁹⁶

توجد في ليبيا تقريبًا جميع أشكال الفساد الموصوفة في اتفاقية الأمم المتحدة.¹⁹⁷ تفيد التقارير بأن ليبيا واحدة من أكثر الدول فسادًا في العالم، حيث احتلت المرتبة 168 من بين 198 دولة في مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد لعام 2019.¹⁹⁸ ويعرقل الوضع الأمني الحالي في ليبيا الجهود المبذولة، حيث يمنع السلطات من معالجة الأسباب الرئيسية للفساد.¹⁹⁹ تتمثل إحدى نقاط الضعف الرئيسية في نظام النزاهة الليبي في الإدارة العامة الواسعة، التي وُصفت بأنها ضعيفة الأداء فيما يخص قضايا الحوكمة والشفافية والإدارة والتنفيذ السليم في مجموعة واسعة من القطاعات.²⁰⁰ للقطاع العام صورة سلبية لدى الجمهور، ووفقًا لمقياس الفساد العالمي، فإن 48% من الليبيين يرون أن المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية إما فاسدون أو فاسدون للغاية.²⁰¹ وعلاوة على ذلك، أشار ما يقرب من نصف المستجوبين في الدراسة الاستقصائية إلى أن الفساد قد ازداد بين عامي 2011 و 2013، حيث أشار 67% منهم إلى تحسن طفيف أو معدوم بعد الثورة.²⁰²

تعّد المحسوبة من أهم المشاكل في القطاع العام.²⁰³ غالبًا لا يتم تعيين الموظفين على أساس الجدارة؛ ومن الممارسات الشائعة في المجتمع الليبي تقديم الأقارب أو الأعضاء الأقوياء في نفس المجموعة الاجتماعية المساعدة أو المعاملة التفضيلية للأخريين في نفس المجموعة.²⁰⁴ يوظف القطاع العام الغالبية العظمى من الليبيين (ما بين 70 و 85% من القوى العاملة الرسمية) ويدعم السلع الأساسية مثل الأغذية والوقود.²⁰⁵ يستخدم أعضاء الإدارة

ثروة القذافي أصولاً في الولايات المتحدة (تقدر بـ 37 بليون دولار)، وفي المملكة المتحدة (15 بليون دولار)، وفي هولندا (2,1 بليون دولار)، وفي النمسا (1,8 بليون دولار)، وفي السويد (1,6 بليون دولار)، وفي سويسرا (416 مليون دولار)، من بين العديد من البلدان الأخرى.²³⁰

في عام 2012، استعادت الحكومة الليبية قصرًا في لندن بقيمة 16 مليون دولار من أحد أبناء القذافي، بعد أن قضت محكمة بريطانية بأنه تم شراؤه باستخدام أموال الدولة الليبية المسروقة.²³¹ كما حولت الخزينة الليبية مبلغًا يقدر بحوالي 1,5 مليون يورو (1,97 مليون دولار) إلى سفارتها في بروكسل، تم سحب معظمه نقدًا.²³² وأفادت وحدة معالجة الاستخبارات المالية البلجيكية أن الأموال قد تكون تابعة لمنظمات ليبية تسيطر عليها عائلة القذافي.²³³

ويتضح من هذه اللوحة العامة أن ميراث نظام القذافي قد أثر ولا يزال يؤثر على ليبيا وسكانها. ساهمت عوامل مثل نقص الشفافية، وقضايا الفساد في المستويات العليا في قطاع النفط، وتصور قوي لدى المجتمع بأن هناك فساد في القطاع العام ونظام العدالة، والتفاوتات المستمرة الكبيرة، ساهمت في قلة الثقة في المؤسسات العامة والدولة، مما أدى إلى تأجيج الصراع.²³⁴ تفيد الأنباء أن ما يزيد عن 160 بليون دولار من الأموال العامة تمت سرقتها من قبل مسؤولين في الأنظمة الحاكمة في ليبيا وفي الدول المجاورة.²³⁵ وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات لوضع حد للإفلات من العقاب ولتعزيز مساءلة الحكومة،²³⁶ وكذلك إعطاء الأولوية لحجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالفساد.

تعد مكافحة الفساد عنصرًا أساسيًا في تحسين الحوكمة في ليبيا، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتحقيق أهداف التحول الهيكلي، حيث أن الفساد يترك الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام التدفقات المالية غير المشروعة.²³⁷ تشير التقديرات إلى أن خمسة بالمائة من

المناسبين. ففي عام 2018، حققت صادرات النفط في ليبيا عائدات بلغ مجموعها 24,5 بليون دولار.²²⁰ يتحكم البنك المركزي في طرابلس في هذه الأموال وهو مسؤول عن صرفها في جميع أنحاء البلاد، لكن لا توجد آليات قانونية وتنظيمية كافية تضمن شفافية كافية من البنك للإفصاح عن كيفية استخدام هذه الأموال العامة.²²¹ وعلاوة على ذلك، استخدم النظام السابق الثروة النفطية كوسيلة للتوظيف في القطاع العام وبالتالي تزويد أفراد المجتمع بمصدر رزق لتجنب استياء الشعب.²²² وقد أدى ذلك إلى انتشار ثقافة تعتبر الرواتب في القطاع العام على أنها حق أكثر منها شيئًا يكتسب بالعمل، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الجذرية لأخلاقيات العمل السيئة التي لوحظت في جميع أنحاء القطاع العام.²²³

لا يزال النظام القضائي الليبي مثقلًا بعبء ثقيل موروث من النظام السابق الذي كان يسيطر بشكل كامل على القضاء.²²⁴ هناك عدم ثقة عامة في قطاع العدالة،²²⁵ حيث أن 35% من الشعب الليبي يوافقون بشدة أو يوافقون على أن القضاء فاسد، بينما اعترف 20% من المتقاضين أنهم دفعوا رشوة.²²⁶ إحدى المشاكل الرئيسية في النظام القانوني في ليبيا هي الريبة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والقواعد القانونية، حيث يرجع القضية إلى القوانين والقواعد الموروثة عن نظام القذافي والعهد الملكي والعهد العثماني.²²⁷ ويتسبب هذا التطبيق لمعايير قانونية مختلفة في احتمال وجود الفساد في القضاء.²²⁸

بنى القذافي، مثل حكام شمال أفريقيا السابقين الآخرين، ثروته غير المشروعة إلى حد كبير من الاستيلاء على الأصول العامة، من خلال عمليات الخصخصة الغامضة، وإقامة الاحتكارات الخاصة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، واختلاس الأموال العامة، بما في ذلك على الأرجح القروض الخارجية والمساعدات الإنمائية من الخارج.²²⁹ ومع انهيار نظامه، تم الكشف عن كميات كبيرة من الأصول كان يحتفظ بها القذافي وأفراد أسرته في الخارج. وحسب ما ورد تشمل

أسئلة الاستقصاء



يظل الفساد والرشوة من أهم العوائق التي تعرقل تنفيذ البرامج الإنمائية للدولة



المسؤولون في القطاع العام يفتقرون إلى الكفاءات اللازمة للقيام بمهامهم بفعالية



تنفي المحسوبة يعيق تنفيذ البرامج الإنمائية

على المقاضاة الناجحة لهذه الجرائم²⁵⁰ ويمكن، فيما يتعلق بجرائم الفساد، استخدام أساليب التحري الخاصة التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.²⁵¹

تعاون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مع ليبيا

يعمل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على توطيد الجهود مع الشركاء الليبيين لتعزيز الشفافية والمساءلة في البلاد. ففي سبتمبر 2020، تم إطلاق مشروع جديد لمكافحة الفساد بعنوان "بناء القدرات الوطنية الليبية لمنع ومكافحة الفساد وغسل الأموال" لمساعدة الحكومة الليبية في وضع آليات أكثر فاعلية لمكافحة الفساد، وكذلك جميع الآليات المتعلقة بحجز ومصادرة الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة.²⁵²

للاستثمار في سياسات مكافحة الفساد آثار إيجابية، إذ تظهر تجربة الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه مقابل كل دولار يُنقّق على التحقيق في عائدات الفساد المتأتية من العالم النامي والمحوّلة إلى دول هذه المنظمة، تم تتبع وتجميد ما يصل إلى 20 دولار.²⁵³ ويمكن أن يؤدي التصدي للفساد إلى انتخاب قادة يتمتعون بالمصداقية، وتحسين إنفاذ القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية، وتحسين مقاضاة المسؤولين العموميين على الجرائم المتعلقة بالفساد. ويمكن إدارة التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا وتقييدها بشكل أفضل إذا أعطيت لمكافحة الفساد الأولوية القصوى.²⁵⁴

التدفقات المالية غير المشروعة في العالم ناتجة عن أعمال الفساد وإساءة استخدام السلطة.²³⁸ ومع ذلك، قد لا يعكس هذا الرقم الوضع في القارة الأفريقية، ناهيك عن الواقع الليبي، حيث أصبحت الظاهرة مقلقة جدًا.²³⁹

وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، وصادقت عليها في عام 2005.²⁴⁰ وعلى هذا النحو، كان برنامج مكافحة الفساد موجود بالفعل في ظل نظام القذافي. تتطلب المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الموقعة أن تنشئ هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد عن طريق تنفيذ سياسات مختلفة بالإضافة إلى زيادة المعرفة العامة بمنع الفساد. لذلك، أنشأ النظام أجهزة لدعم الشفافية المالية والحد من الفساد، مثل هيئة الرقابة الشعبية العامة. ولكن، كان تأثيرها على مكافحة الفساد محدودًا.²⁴¹

يشمل الإطار الوطني لمكافحة الفساد في ليبيا أحكاما مقتبسة من عدة نصوص تشريعية، وخاصة القانون الجنائي؛ وقانون الإجراءات الجنائية؛ وقانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ وقانون الجرائم الاقتصادية؛ وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.²⁴² وضعت ليبيا بالفعل إطارا قانونيا ومؤسسيا لمكافحة الفساد على المستوى الوطني. ولكن، نظرًا لغياب البيانات ذات الصلة، يصعب إجراء تقييم مفصل للممارسات الليبية فيما يتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون في قضايا الفساد. وتنص التشريعات القائمة على أن الجرائم التالية مرتبطة بالفساد: رشو الموظف العمومي،²⁴³ وغسل الأموال المتأتية من عائدات إجرامية والإخفاء،²⁴⁴ والاختلاس،²⁴⁵ وإساءة استخدام الوظائف،²⁴⁶ والإثراء غير المشروع،²⁴⁷ وإعاقه سير العدالة،²⁴⁸ وإفشاء السرية المصرفية،²⁴⁹ من بين عدة أعمال أخرى. ومع ذلك، لا تتوفر الكثير من الأمثلة في ليبيا

3. مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد في ليبيا



تشمل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مجالات متعددة للسياسات، داخل وخارج نظام العدالة الجنائية. وتتطلب معالجة آثارها استجابات عبر القطاعات وعبر الحدود، من مكافحة الجريمة إلى اعتماد اللوائح في القطاع المالي. كما تتطلب مكافحة هذه الظاهرة تدخل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات مختلفة، تعزز بعضها البعض، على شتى مستويات الإدارة.

ويتعين على سلطات إنفاذ القانون والجمارك زيادة الوعي والإجراءات التشغيلية، كما يحتاج القطاع المالي إلى تنفيذ التدابير الوقائية الأساسية. الشفافية في هياكل الشركات ضرورية أيضًا ويجب اتخاذ خطوات لتعزيز نزاهة القطاع العام والتركيز على حجز الأصول التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع ومصادرتها واستعادتها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إعادة استثمار الأصول المستعادة لتلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية العالية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

من أولويات الخطة الدولية للسياسة الإنمائية ضرورة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تخطط للقضاء على الفقر وضمان حياة كريمة للجميع، في هدفها 16 بضرورة مكافحة الفساد من جميع جوانبه (الهدف 16.5: "الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما")، وتدعو إلى التخفيض بشكل كبير في التدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك استرداد الأصول التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع (الهدف 16.4: "بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من الأموال غير المشروعة وتدفقات الأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإرجاعها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة")²⁵⁵.

3.1 الإطار القانوني والمؤسسي الليبي

يحدد التشريع الليبي إجراءات تجميد وحجز ومصادرة الأصول المتأنية من عائدات الجريمة²⁵⁶، كما ينص على وجوب إتاحة السجلات المصرفية والمالية والتجارية عند الضرورة، وأن أي شخص يشبهه في حصوله على أموال غير مشروعة يجب أن يصرح بالمصدر الشرعي لأصوله²⁵⁷.

يُعتقد أن السياسات والقوانين الوطنية الليبية المتعلقة بالجريمة المنظمة والنظام القضائي الليبي وإطار الاحتجاز غير متطورة وغير مطبقة بشكل جيد²⁵⁸. يفتقر النظام القضائي إلى القدرات اللازمة لمواجهة الجريمة المنظمة في البلاد²⁵⁹. وفي حين أن الحكومة الليبية والمؤسسات المالية تفتقر عمومًا إلى القدرة على تحديد واعتراض التدفقات المالية غير المشروعة، حقق مصرف ليبيا المركزي ووحدة الاستخبارات المالية تقدماً حاسماً لبناء قدراتهما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب²⁶⁰. أصدرت ليبيا في أكتوبر 2017 قانوناً محدثاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينص على إنشاء "لجنة وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" برئاسة محافظ مصرف ليبيا المركزي وتتكون من موظفي مصرف

ليبيا المركزي وممثلين عن الوزارات المعنية. يتبع القانون المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التعريفات والمحظورات وينص على التنسيق مع الكيانات العالمية ذات الصلة²⁶¹. وينص هذا القانون أيضاً على إنشاء وحدة استخبارات مالية تتمتع بصلاحيات تمكنها من جمع المعلومات ذات الصلة وتبادلها مع السلطات حسب ما تقتضيه الضرورة. كما يحدد القانون إجراءات وقائية واسعة النطاق يجب على المؤسسات المالية اتخاذها، بالإضافة إلى بعض الأحكام المحددة، مثل منع العلاقات مع البنوك الوهمية أو الاحتفاظ بحسابات بأسماء وهمية²⁶² وفقاً لمصرف ليبيا المركزي، مع أن القانون يبدو صارماً، إلا أن تنفيذه يتأخر بشكل كبير نظراً للوضع السياسي في ليبيا بالإضافة إلى نقص القدرات والأدوات في مصرف ليبيا المركزي وفي البنوك نفسها²⁶³.

فيما يلي أهم الهيئات والسلطات المنخرطة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلاد:

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** - الاختصاصات الرئيسية للهيئة هي التحقيق والكشف عن جرائم الفساد؛ والتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات الصلة لاسترداد الأموال الناتجة عن الفساد داخل وخارج البلاد؛ وتلقي الإفصاحات المالية وفحصها والاحتفاظ بها؛ وطلب أي بيانات أو توضيحات تتعلق بالأشخاص المعنيين أو الكيانات المختصة؛ وإعداد اقتراحات حول تعديل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد²⁶⁴.
- **هيئة الرقابة الإدارية** - تتمثل الاختصاصات الرئيسية لهذه الهيئة في إجراء التحقيقات اللازمة بشأن الهيئات التنفيذية في الدولة للتأكد من أن أداء مهامها يتوافق والتشريعات وأن موظفيها يؤدون وظائفهم دون محاباة أو إساءة استخدام للسلطة؛ ومكافحة الفوضى الإدارية؛ وإجراء التحقيقات اللازمة للكشف عن أي ممارسة إدارية غير عادلة تتعارض مع القوانين والأنظمة، ضد الموظفين العموميين²⁶⁵.
- **ديوان المحاسبة الليبي** - الديوان أعلى سلطة تنظيمية مالية في الدولة. تتمثل صلاحيته الرئيسية في منع الفساد من خلال تقييم السياسات المتبعة في إدارة الأموال العامة. ويضطلع بدور مهم فيما يتعلق بالرقابة المالية على السلطتين التنفيذية والتشريعية²⁶⁶.
- **مصرف ليبيا المركزي** - مصرف ليبيا المركزي هو السلطة النقدية في ليبيا المكلفة بالحفاظ على الاستقرار النقدي في البلاد، وتعزيز النمو المستدام للاقتصاد وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة²⁶⁷. تشمل صلاحياته الرئيسية إصدار وتنظيم الأوراق النقدية والقطع النقدية في ليبيا؛ والقيام بدور المصرفي مع البنوك التجارية، والدولة والهيئات العامة؛ والإشراف على الصرف الأجنبي²⁶⁸.
- **وحدة الاستخبارات المالية** - وحدة الاستخبارات المالية الليبية هيئة وطنية مركزية مسؤولة عن تلقي وتحليل المعلومات من الكيانات الخاصة بشأن المعاملات المالية التي يشبهه في ارتباطها بنشاط إجرامي خطير. ومع ذلك، تعتبر وحدة الاستخبارات المالية الليبية غير فعالة وغير متوافقة مع المعايير الدولية²⁶⁹.

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. لم تقم ليبيا بعد بإعداد تقرير حول التقييم المتبادل فيما يتعلق بتنفيذ قوانينها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.²⁷⁴

3.3. التقدم المحرز في ليبيا

في ظل النظام السابق، تم تقويض القدرات والهيكل المؤسسية الليبية بهدف الحد من التحديات المحتملة للسلطة. ونتيجة لذلك، تعاني المؤسسات العامة الليبية من ضعف شديد في القدرات، وغياب إطار عمل وتخطيط استراتيجي، ونقص في الخبرة الفنية.²⁷⁵ ويقوض ضعف القدرة القيادية في المستويات الإدارية العليا للمؤسسات العامة نجاح التنسيق المؤسسي والحوكمة.²⁷⁶

ومع ذلك، قامت الحكومة الليبية ببعض الخطوات نحو إصلاحات محدودة ولكنها أساسية، مثلًا، تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها، وتم تقييم مصرفين مركزيين متوازيين من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.²⁷⁷ ومع ذلك، ينبغي القيام بمزيد من الخطوات لبناء إطار قانوني ومؤسسي قوي لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد وحماية الأصول الوطنية على جميع المستويات - وتضم التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة بعض الخطوات الرئيسية. وفي غياب حكومة موحدة سيشغل تنفيذ مزيد من الإصلاحات القوية الضرورية لتعزيز الحوكمة الشاملة في ليبيا أمراً محدوداً.²⁷⁸

إنشاء مكتب جديد لاسترداد الأصول

نتيجة لتنفيذ المشروع المشترك السابق بين الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة قامت ليبيا بإنشاء المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها. يقوم المكتب من خلال هذه المبادرة، بمساعدة فنية من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بتتبع وتحديد مكان وجود أصول ليبية بقيمة 54 بليون دولار خارج البلاد؛ ولا تزال العديد من هذه الأصول في الخارج، غير مصفاة، حيث أشار العديد من المسؤولين الليبيين الرئيسيين إلى أنه قد يكون من الصعب إعادتها إلى البلاد حيث لا يزال الفساد متفشياً. ويجب تجميد العديد من الأصول الأخرى، وهي عرضة للتنقل أو لأي شكل آخر من أشكال الخسارة في أيدي مسؤولين ليبياين سابقين و/أو أفراد عائلاتهم وشركاء الأعمال.

• **وزارة المالية** - تتعاون وزارة المالية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق باعتماد التشريعات والسياسات الخاصة بالمشترقات العامة، وفي إعداد الإحصاءات الاقتصادية الوطنية.²⁷⁰

• **وزارة العدل** - تعزز وزارة العدل سيادة القانون والعدالة في ليبيا، وتهدف إلى ترسيخ نظام قضائي فعال ونظام السجون، وهي مسؤولة عن صياغة القوانين المتعلقة بقطاع العدالة.

• **وزارة الداخلية** - تشرف وزارة الداخلية على المهام الشرطية، وفي عام 2020، أنشأت فرقة عمل جديدة لمكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم تشكيل فرقة العمل لتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكشف مرتكبي الجرائم المالية بالتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

• **مكتب النائب العام** - يتولى مكتب النائب العام مسؤولية تحريك الدعوى القضائية والمقاضاة في القضايا التي تنطوي على أعمال فساد، فضلاً عن جرائم متعددة أخرى مدرة للدخل.

• **المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها** - تم إنشاء هذا المكتب بدعم فني من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وفقاً للمعايير الدولية، وهو مكلف بتسهيل تتبع الأصول المتحصلة عليها بطرق غير مشروعة، فضلاً عن الإدارة الشفافة للأصول المستردة. إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت المؤسسات الأخرى مثل مصرف ليبيا المركزي ومكتب النائب العام والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي كانت تضطلع بهذه المهام، قد تخلت تماماً عن ولايتها لصالح المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها.

في الوقت الحاضر، العلاقات بين هذه الهيئات الرئيسية لم تتضح بعد، حيث يبدو أن ولاياتها متداخلة. لا تزال مهمة التحقيق في الجرائم المالية مشتركة بين مصرف ليبيا المركزي ووحدة الاستخبارات المالية ووزارة الداخلية. ويقوم المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها أيضاً بدور رئيسي في تتبع الأصول. كما يقوم مكتب النائب العام بدور رئيسي، ولكن يتعين إنشاء آليات تنسيق واضحة أو لجان مشتركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتنفيذها بشكل فعال.²⁷¹

3.2. امثال ليبيا للتدابير والتوصيات الدولية

حتى الآن، لم تف ليبيا بمعظم المعايير التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.²⁷² تظل متطلبات الإعلان غير مستوفاة بشكل كبير ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإطار القانوني والممارسات العملية.²⁷³ علاوة على ذلك، تعاني ليبيا من أوجه قصور في هيكل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تحديدها في التوجيه الرابع والخامس للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال (2019). كما أن ليبيا مدرجة في قائمة البلدان التي تعاني من نقص في تدابير مكافحة غسل الأموال التي وضعتها

3.4. قدرة ليبيا على تجميد وحجز ومصادرة واسترداد الأصول المرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم والفساد وتمويل الإرهاب

قامت ليبيا بتجميد وحجز ومصادرة كميات متوسطة من الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة وأعمال الفساد الكبرى.²⁷⁹ وتفتقر ليبيا إلى سياسة متماسكة لاسترداد الأصول.²⁸⁰ وبدلاً من إعداد

استراتيجية طويلة الأمد وتفويض مؤسسة واحدة أو اتحاد مؤسسات لتنفيذها، تجاهلت الحكومات المتتالية الجهود التي بذلت في السابق، مما أدى إلى عدم تحديد واضح للمسؤوليات والسلطة، وقد أدى ذلك في النهاية إلى خسارة محتملة لأصول تقدر قيمتها بالملايين، إن لم يكن مئات الملايين من الدولارات.²⁸¹ وهذا النقص في تحديد الأدوار والولاية الواضحة، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرة النوعية، يقلل من التعاون مع السلطات القضائية الأجنبية (وثقة هذه الأخيرة)، حيث تحجم السلطات القضائية الأجنبية عن التعامل مع مؤسسات لا تملك ولاية واضحة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار العنف وتفشي الفساد وانعدام الاستقرار السياسي في البلاد يقلل من ثقة السلطات القضائية الأجنبية واستعدادها لتجميد الأصول التي قد تكون مملوكة لليبيا أو حجزها أو إرجاعها.²⁸²

وتواجه الدولة العديد من القيود، حيث تفتقر إلى المهنيين ذوي الخبرة في التحقيق في قضايا الفساد، وخاصة من لهم معرفة بتعقب الأصول وتجميدها وحجزها ومصادرتها واستعادتها.²⁸³ ونظراً لتعدد الهيئات المسؤولة عن التحقيق في الفساد ومقاضاته هناك الكثير من العراقيل التي تعيق التنسيق الفعال في التحقيقات بشأن الفساد ومقاضاة الفاسدين (فضلاً عن منع الفساد). ومن المحتمل أن يؤدي التعاون بين المؤسسات في قضايا الفساد، وكذلك جميع القضايا التي ينبغي فيها تعقب الأصول وضبطها، إلى تحسن كبير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مبلغ الأصول التي تم استرجاعها أقل بكثير من قيمة الأصول المجمدة في الخارج.²⁸⁴ ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بصعوبة جمع المعلومات وتحويلها إلى أدلة يمكن اتخاذ إجراءات على أساسها على مستوى قطاع العدالة الليبي والمحاكم في الولايات القضائية الأجنبية.²⁸⁵ وعلاوة على ذلك، فإن افتقار ليبيا إلى الشفافية والتنسيق بين المؤسسات يصعب تحديد النهج الذي يتعين على السلطات اتباعه لتجميد الأصول في الخارج.²⁸⁶

وقد يؤدي سوء إدارة هذه الأصول، وسوء إدارة صناديق الثروة السيادية الليبية، إلى خسارة سنوية تعدّ ببلليين الدولارات.²⁸⁷

استرداد الأصول وتوزيعها

إن استرداد الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة إلى بلد يفتقر إلى حكومة مستقرة، كما في الحالة الليبية، يسلط الضوء على مسألة كيفية ضمان استخدام الأصول المسترجعة

لتلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية العالية والحد من الفقر.²⁸⁸ وقد أعربت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن قلقهما من أن أصول الدولة الليبية المجمدة في الخارج قد تتعرض لسوء الاستعمال من قبل المؤسسات المالية؛ وهذه المسألة تثير سؤالاً حول ما إذا كانت بعض المؤسسات المالية في الولايات القضائية الأجنبية قد تستفيد من الفوائد (أو "الرسوم المصرفية" الأخرى) المترتبة على هذه الحسابات.²⁸⁹

ونظراً لانتشار الفساد في معظم مؤسسات الدولة، فإن استرداد هذه الأصول يعني المخاطرة بإساءة استخدامها عن طريق الفساد مرة أخرى.²⁹⁰

هناك إجماع عام بين المسؤولين الرئيسيين على ضرورة إبقاء الأموال المستردة خارج دائرة الفساد. وعلى وجه التحديد، ينبغي استخدامها بشكل مناسب في تهيئة الظروف للامتثال للالتزامات حقوق الإنسان وتجنب تحويل هذه الأموال مرة أخرى عن طريق الفساد. حسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "ينبغي تخصيص الأموال المعادة إلى الوطن والمتأثرة من مصدر غير مشروع لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتفق مع مبدأ الموارد القصوى المتاحة، من خلال عمليات صنع القرار وإجراءات التنفيذ التي تضمن احترام مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة".²⁹¹

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي، في حوار مع الحكومة الليبية، تجاهل الاحتياجات الإنسانية الفورية حتى ينتهي الصراع الحالي والعملية السياسية ذات الصلة - يجب النظر في إرجاع وتوزيع بعض الأصول على الأقل، من خلال آلية شفافة - على سبيل المثال، يحتاج مرضى السرطان إلى العلاج الآن، ويحتاج الأطفال إلى كتب مدرسية الآن.

4. تأثير وتكلفة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في ليبيا



المنظمة من الفساد، مما يضاعف ويعزز الجريمة والفساد، كما أن الفساد قد يقلل من العواقب القضائية والقانونية على النشاط الإجرامي، مما يضعف الأثر الرادع للنظام القانوني.

4.1. تقييم ضرر التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا

تركز معظم الدراسات على الأضرار الاقتصادية التي تسببها التدفقات المالية غير المشروعة، ومع ذلك فهناك عدد من الأنشطة غير المشروعة المدرة للدخل التي لها تأثير أكبر وأكثر ضرراً على التنمية في بلد ما، وقد تحدث التدفقات المالية غير المشروعة التأثيرات التالية في ليبيا ومجتمعها:

الضرر الاقتصادي

- بشكل مباشر، تسحب التدفقات المالية غير المشروعة الأموال من الاقتصاد المشروع، وقد تجبر الدولة على تحويل الموارد من أجل منع النشاط الإجرامي والتصدي له. وبشكل غير المباشر، تضرر التدفقات المالية غير المشروعة بالمناخ الاقتصادي والقدرة التنافسية والاستثمار وريادة الأعمال.³⁰¹
- قد تزيد التدفقات المالية غير المشروعة من عجز ميزانية الدولة ومن الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل من أجل التنمية، كما أنها تُضعف الأنظمة المالية وتسمح للأفراد بإخفاء الأصول المسروقة والتهرب من الضرائب وتجنب الآثار السلبية لانخفاض قيمة العملة. وبدلاً من إفادة الناس والاقتصادات المحلية، قد ينتهي الأمر بالأموال في الملاذات الضريبية الخارجية. في بعض الحالات، تبرز أقلية لها نفوذ سياسي ونفوذ على معظم السكان، وليس لها حافز كبير لتطوير الاقتصاد المحلي والخدمات الاجتماعية.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن استنزاف الموارد والإيرادات الضريبية بسبب التدفقات المالية غير المشروعة له تأثيرات كبيرة على الميزانية ويزيد من العجز. ويؤدي فقدان الموارد المالية إلى منع توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية وبرامج البنية التحتية التي تهدف إلى تحسين رفاهية وقدرات جميع المواطنين، بما في ذلك فئة المجتمع التي تعيش في فقر مدقع.³⁰²
- لقد تمت دراسة الأسباب الجذرية للتدفقات المالية غير المشروعة على نطاق واسع (تتراوح من ضعف أنظمة الإدارة المالية، إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، والافتقار إلى التحرير المالي، والبحث عن عائدات أعلى للاستثمار)، ولا يمكن الاستهانة بتأثيرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا. تعتبر العواقب المباشرة وغير المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة (أي انخفاض الاستثمار والإيرادات في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والدخل، وما إلى ذلك) من المعوقات

التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الموارد التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة التي تشتد الحاجة إليها، من الأمن والعدالة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم، كما تضعف الأنظمة المالية والتنمية الاقتصادية، وتبطئ النمو الاقتصادي المستدام.²⁹² تحدث هذه الممارسات في معظم البلدان، ولكن في البلدان النامية تكون وطأتها الاجتماعية والاقتصادية أكثر حدة بالنظر إلى قاعدة مواردها وأسواقها الأصغر، فضلاً عن الفساد الذي يؤدي إلى سوء إدارة هذه الموارد. تقوض التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا الجهود المبذولة للانتقال من الحرب إلى السلم، وتزيد من ضعف الحوكمة وتغذي الفساد، كما أنها تؤثر سلباً على حياة المواطنين لأنها تقلل الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى التي من شأنها تحسين الرفاهية.

قد يكون للتدفقات المالية غير المشروعة تأثير مباشر على قدرة الدولة على تعبئة مواردها الخاصة والاحتفاظ بها واستخدامها لتمويل التنمية المستدامة.²⁹³ وبالإضافة إلى مناقشة حجم التدفقات المالية غير المشروعة، من الضروري فهم ومعالجة الأضرار البليغة ومتعددة الأبعاد التي تسببها.²⁹⁴ وإذا أخذ في الحسبان ما تسببه من آثار إلى جانب خسائر الإيرادات، فمن الواضح أن هذه التدفقات المالية غير المشروعة تكبد أضراراً واسعة النطاق ومتعددة الأوجه على أهداف التنمية²⁹⁵ وبالتحديد يمكن أن تضعف بشكل مباشر ومعتبر القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.²⁹⁶

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة على الثقة في الموظفين العموميين والمؤسسات الحكومية وسيادة القانون. يمكن أن تؤدي المستويات المنخفضة من الثقة والمشاركة المدنية ورأس المال الاجتماعي إلى إعاقة التنمية وتدعيم الجماعات الإجرامية المنظمة.²⁹⁷ ويحدث مثل هذا الوضع حلقة صارة تزيد من عدم الاستقرار السياسي وتضعف الحوكمة، كما أن تكلفة الفساد على البلدان النامية باهظة، حيث يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي تكلفته السنوية بـ 1,26 تريليون دولار في البلدان النامية.²⁹⁸

ما يمكن فعله بمبلغ 1,26 تريليون دولار؟

لتوضيح التكلفة الباهظة التي يتسبب فيها الفساد، مبلغ 1,26 تريليون دولار كافٍ لرفع ما يقدر بـ 1,4 بليون شخص يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم فوق عتبة الفقر وإبقائهم فوق عتبة الفقر لمدة ست سنوات على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مارس 2020 ضخ تريليون دولار من السيولة من خلال صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19- وتوفير الأموال للخدمات الصحية الطارئة وبرامج الإغاثة الاجتماعية.

الفساد يولد بشكل مباشر تدفقات مالية غير مشروعة (مثل الاحتيال المصرفي والاختلاس) ويخلق أيضاً بيئة تساعد على ازدهار النشاط الإجرامي المنظم؛ وكلاهما يعزز الآخر.²⁹⁹ تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة ضعف السلطات العامة الناجم عن الفساد، كما أنها تحصل في كثير من الأحيان على فوائد ووصول إلى السلطة السياسية.³⁰⁰ وينتج عن هذا الوضع بيئة تستفيد فيها الجريمة

الرئيسية للتنمية في ليبيا. الفساد المتفشى المقترن بالمخاطر والمخاوف المحدقة بالاقتصاد المحلي كلها عوامل تضعف التدابير الاقتصادية والاجتماعية المتخذة، ومن ثم فإنها تحد احتمالات تحقيق نمو أكثر شمولاً.³⁰³

الضرر المجتمعي والإنمائي

يؤدي الضرر المجتمعي والإنمائي إلى حدوث أو تفاقم التوترات المجتمعية، فضلاً عن التهميش الاقتصادي أو الاجتماعي.³⁰⁴ وقد تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على المجتمعات من خلال تسهيل النشاط الإجرامي المنظم. ولهذا السبب، قد يساعد التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة في تحسين تلبية الاحتياجات المجتمعية والإنمائية.³⁰⁵

المجتمع الليبي ممزق، ويتم استبعاد العديد من فئات المجتمع من الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية. تشمل هذه الفئات نسبة كبيرة من النساء والشباب، وكذلك المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. يؤدي عدم الاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى زيادة التهميش الاجتماعي والاقتصادي ويظل عقبة أساسية أمام توحيد ليبيا،³⁰⁶ كما يرتبط الفقر والتفاوتات الاجتماعية بزيادة الجريمة المنظمة - وبصورة رئيسية الاتجار بالبشر وتهريب السلع المقلدة - والفساد. في ليبيا، ينتج عن اجتماع مجموعات الاتجار والتهريب، وكذلك المتورطين في غسل الأموال والفساد، تأثير كبير على التنمية البشرية.³⁰⁷ ويحذر تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية من أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عقبة أمام التنمية البشرية من خلال "إضعاف الحوكمة، وتقليل الاستثمار والإنفاق الاجتماعي، مما يضر ببناء القدرات الجماعية على المدى الطويل وتوسيع التنمية البشرية".³⁰⁸

وعلاوة على ذلك، تدهور الوصول إلى الخدمات العامة في ليبيا. الوزارات التنفيذية غير قادرة على تلبية الطلب على الخدمات لأنها تعاني في كثير من الأحيان من نقص القدرات والخبرة وآليات التنسيق.³⁰⁹ كما أن تكاليف البنية التحتية غير الملائمة والمرتفعة (الطاقة والمياه) تعرقل التنمية الاجتماعية.³¹⁰

الضرر الجسدي

يمكن أن تسبب التدفقات المالية غير المشروعة أيضًا ضرراً لسلامة الأفراد الجسدية والنفسية.³¹¹ مثلاً، تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ("ضمان الصحة الجيدة وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار")³¹² في ليبيا بعدة طرق.

وبسبب الاضطرابات السياسية والأمنية المستمرة التي بدأت في عام 2011، تعتبر البلاد في حالة طوارئ معقدة.³¹³

خلال السنوات القليلة الماضية، عانت البلاد من صراع واسع النطاق خلف العديد من القتلى والجرحى والمشردين.³¹⁴ ومع أن ما يجري في البلاد لم يسمح بإجراء تقييم دقيق للوضع الفعلي على الأرض، يُعتقد أن عدد الإصابات الجسدية والصدمات النفسية في ارتفاع مستمر.³¹⁵ وتعتبر الصدمات المرتبطة بالحرب إحدى أهم المشاكل الصحية في البلاد. لقد أثر النزاع الحالي على تقديم الرعاية الصحية والإمدادات الطبية بشكل كبير. كما أدى تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين، معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الداخلين البلاد إلى تدهور المشاكل الصحية والأمنية أثناء الصراع.³¹⁶

تسبب الصراع في تفاقم انقطاع الإمدادات في البلاد، مما أدى إلى نقص حاد في الأدوية والإمدادات الطبية واللقاحات. ونتيجة لهذا الوضع يفتقر ما يقدر بنحو 1,1 مليون شخص إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة.³¹⁷ ومن جهة أخرى، فقد ارتفع تعاطي المخدرات خاصة بين الشباب، كما تنتشر أشكال مختلفة من سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة.³¹⁸

الضرر في الهياكل والحكومة

تتضرر سمعة الحكومة عندما يتم انتهاك القانون وتبدو الحكومة عاجزة عن الرد على النشاط الإجرامي.³¹⁹ وتتضرر الهياكل والحكومة بفعل تدني جودة الحوكمة وشرعية العقد الاجتماعي، وسيادة القانون، وعملية التنمية نتيجة للفساد والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والإفلات من العقاب.³²⁰

يمنع هذا النوع من الضرر، على سبيل المثال، تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.³²¹ على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة المرتفعة والمستويات العالية من الفساد إلى إضعاف تقديم الخدمات واستخدام الأموال العامة في غير ما تحتاج إليه برامج الحكومة الليبية. ويمكن أن يساهم أثر غسل الأموال في انهيار سيادة القانون، وفساد الموظفين العموميين، وزعزعة استقرار الهياكل الاقتصادية للدولة، كما يهدد الاستقرار السياسي والديمقراطية والأسواق الحرة.³²² وعلى نفس المنوال، فإن الحاجة إلى زيادة الإنفاق على الأولويات الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة يمكن أن تحول الموارد الحكومية المحدودة بعيداً عن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.³²³ كما يمكن أن

تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة أيضًا إلى تفاقم الصراع، والعكس صحيح، حيث أن ضعف مؤسسات الدولة قد يكون سبباً ونتيجة.³²⁴

المجموع الكلي للتدفقات السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية (48 بليون دولار) والاستثمار الأجنبي المباشر السنوي (54 بليون دولار) التي تتلقاها البلدان الأفريقية - وهو متوسط 2013 إلى 2015.³²⁹

معظم رؤوس الأموال الهاربة غير قانونية وناجئة عن الفساد والتهرب الضريبي والأنشطة الإجرامية وتهريب البضائع وغيرها من الأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود.³³⁰ التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية غير المشروعة كان متفاوتاً، حيث تجاوزت منطقتي غرب ووسط أفريقيا المناطق الأخرى بقيمة 494 بليون دولار (37%)، تليها شمال أفريقيا (415,6 بليون دولار، أي 31%) والجنوب الأفريقي (370 بليون دولار، أي 27%). سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل زيادة التدفقات المالية غير المشروعة في العالم، بمتوسط زيادة قدرها 31,5% كل عام على مدار العقد المنتهي في عام 2011.³³¹ وكانت البلدان الخمسة الأولى التي شهدت أعلى تدفقات مالية غير مشروعة خلال الفترة 2009-2000 نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر وليبيا.³³² من عام 2004 إلى عام 2013، بلغ المتوسط السنوي للتدفقات المالية غير المشروعة الليبية 1,2 بليون دولار، وفي المجموع 11,8 بليون دولار.³³³

يعطي تحليل تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الليبي صورةً لهذه التدفقات تختلف عن الصورة المقدمة فقط من خلال حجمها، حيث أنه يشير إلى التأثير المحتمل لهذه الظاهرة على الاقتصاد.³³⁴ بالنسبة لليبيا، ظلت التدفقات المالية غير المشروعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية منذ عام 2008 (2% من الناتج المحلي الإجمالي)، والسبب الأكثر منطقية لهذا التقدير المنخفض للغاية هو، كما أوضحنا سابقاً، نقص البيانات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في البلاد.

ومع ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية النامية، مثل ليبيا، تعني عددًا أقل من المستشفيات والمدارس والطرق والمعاشات التقاعدية، فضلاً عن فرص عمل أقل. أشارت الأمم المتحدة إلى وجود "أضرار جانبية" واضحة للتدفقات الخارجة الناتجة عن الاختلاس وتسريب الأموال العامة ونهب الخزينة العامة.³³⁵ سيكون للتركيز المتزايد على حجز ومصادرة جزء فقط من الأصول المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة تأثير كبير على تسريع التنمية في ليبيا، بافتراض تصفية الأصول المستردة وتوزيعها بشكل فعال على احتياجات التنمية ذات الأولوية العالية.

يعرض القسم التالي تحديات التنمية في القطاعات الرئيسية، فضلاً عن فرص التنمية في ليبيا إن أعطت السلطات الأولوية لاسترجاع 10% فقط من الأصول التي يُقدّر بأنها مُقدت من خلال التدفقات المالية غير المشروعة.

تظل الحوكمة المحلية أولوية رئيسية بالنسبة للسياسيين والمواطنين الليبيين، إذ في غياب دولة مركزية قوية قادرة على ضمان التوزيع العادل للثروة وتقديم الخدمات، يتجه الناس إلى المستويات الحكومية الوسيطة لتلبية احتياجاتهم ومطالبهم.

4.2. التكاليف المباشرة للتدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة بالنسبة للدولة والمجتمع في ليبيا

بحكم طبيعتها التدفقات المالية غير المشروعة مخفية، وبالتالي، لا يمكن قياسها إلا بشكل غير مباشر باستخدام البيانات ذات الصلة، مما يجعل هذا القياس غير دقيق. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من أشكال التدفقات غير المشروعة التي لا يمكن اكتشافها باستخدام البيانات والأساليب الاقتصادية المتاحة (مثل المعاملات النقدية).³²⁵ لهذه الأسباب، يحتمل أن تكون التقديرات المقدمة في هذا الدراسة متحفظة، ومع ذلك، فإنها توفر واحداً من المقاييس لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة التي لا يمكن رصدها إلى حد كبير. وإن كان تقدير هذه الظاهرة متحفظاً فإنه يدل على درجة كبيرة من التأثير على المجتمع الليبي.

تتباين تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان النامية بشكل كبير، ومع أن الأمم المتحدة قامت بتقدير عائدات مختلف الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، فلا تزال هناك فجوات كبيرة في المعارف، بما في ذلك مدى تدفق هذه العائدات عبر النظام المالي الدولي.³²⁶ ومع ذلك، فإن أي مؤشر على الأهمية الجماعية للتدفقات المالية غير المشروعة مفيد لصانعي السياسات والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين في ليبيا.

على مدى 30 عامًا (2009-1980)، تم استنزاف ما يقرب من 1,4 تريليون دولار من أفريقيا.³²⁷ ففي الفترة من 2010 إلى 2015، بلغ إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة الواردة من أفريقيا 836 بليون دولار. كل عام، يغادر القارة الأفريقية في شكل تدفقات مالية غير مشروعة ما يقدر بـ 88,6 بليون دولار، أي 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.³²⁸ وهذا يعني أن التدفقات الخارجة تقارب

4.3. استثمار الأصول المسترجعة في التنمية الليبية

قطاع الصحة

من المشاكل الخطيرة التي تواجه نظام الرعاية الصحية الليبي الافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية، مثل العيادات المحلية ومستشفيات المقاطعات. تنفق الدولة 3,3% من ناتجها المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية.³⁴² ولكن، بسبب عدم وجود استراتيجية شاملة طويلة الأجل للرعاية الصحية، فإن نفقات الرعاية الصحية غالبًا ما تكون غير مستهدفة وغير متنسقة. يتلقى عشرات الآلاف من الليبيين حاليًا رعاية صحية في الخارج، مما يكلف الدولة ملايين الدولارات يوميًا.³⁴³

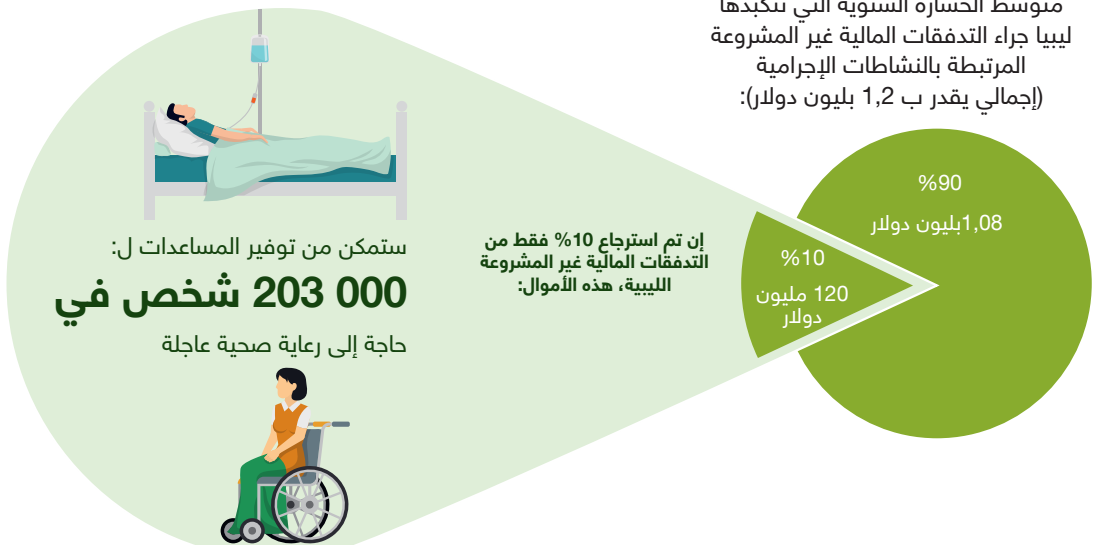
وفقًا لتقرير صدر عن وزارة الصحة عام 2014، فإن 8% فقط من مرافق الرعاية الصحية الأولية القائمة تعمل؛ والبقية (92%) معطلة بسبب نقص الصيانة أو الصراع أو النقص في العاملين في قطاع الصحة أو الإمدادات أو الأضرار. وقد أدى انعدام الأمن إلى فرض قيود على حركة الأشخاص والعاملين في قطاع الصحة في مناطق الصراع.³⁴⁴ تتعرض رعاية الأم والطفل ورعاية المرضى المصابين بأمراض مزمنة أو إعاقات أو اضطرابات نفسية للخطر بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المرافق الصحية القليلة التي تعمل. يتم استنزاف القوى العاملة الصحية بسرعة؛ حيث يغادر الموظفون المؤهلون البلاد ويواجه الباقون عقبات في الوصول إلى المرافق الصحية.³⁴⁵

إن أعطت ليبيا الأولوية لاسترداد 10% فقط (تقريبًا 120 مليون دولار) من الأصول المفقودة جراء التدفقات المالية غير المشروعة، سيكون من الممكن تغطية ما يقرب من 400% من متطلبات التمويل التي تم تحديدها في إطار ميزانية خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في قطاع الصحة الليبي (اعتبارًا من عام 2020)، وسيستفيد من ذلك نحو 203 000 شخص يحتاجون إلى المساعدات الصحية الإنسانية المنقذة للحياة والمساعدات المدمجة للحياة.³⁴⁶ وإذا تم توجيه هذا التمويل من خلال فريق الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية سيساعد على ضمان تقديم الدعم بطريقة عادلة عبر جميع المناطق الجغرافية في ليبيا، كما سيقفل من احتمالية استخدام هذه الأموال على نحو فاسد، إذ أن ذلك يشكل مصدر قلق كبير بالنظر إلى الأوضاع الليبية الحالية.

أدى الصراع الذي اندلع عام 2011 إلى تغييرات كبيرة في النظام الصحي الليبي: فقد أدى إغلاق مراكز الرعاية الصحية الأولية بسبب الأضرار الناجمة عن الحرب، والنقص الحاد في الأموال والأدوية والإمدادات، ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى إجبار المواطنين على طلب الرعاية الصحية في المستشفيات التي عانت من أعباء ثقيلة.³³⁶ وتسبب تعطيل برامج التحصين والوقاية من الأمراض إلى جانب إضعاف أنظمة مراقبة الأمراض والسيطرة على تفشي الأمراض إلى زيادة كبيرة في مخاطر تفشي الأمراض المعدية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطط التي وضعت لإجلاء جرحى الحرب لتلقي العلاج الخاص في الخارج افتقرت إلى الشفافية والمساءلة.³³⁷

في الوقت الحالي، لا تزال خدمات الرعاية الصحية في ليبيا متدهورة للغاية، حيث أن 17,5% فقط من المستشفيات كانت تعمل في عام 2018. ولا تتوفر البلاد على خطة صحية وطنية فاعلة.³³⁹ ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في الفترة بين 2005 و2013 من 219 دولار إلى 432 دولار. ويتسم نظام التمويل الصحي بحصة عالية من الإنفاق الشخصي، حيث بلغ 29,7% في 2013، بانخفاض عن 2005 لما كان يبلغ 35,3%.³⁴⁰ ساهمت قيود التمويل الصحي التي واجهتها البلاد وندرة مخصصات الميزانية للعام الماضي في تدهور الخدمات الصحية بشكل كبير. وعلى الرغم من زيادة ميزانية الصحة في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال متواضعة مقارنة بميزانية الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة. ويجري البحث عن مصادر تمويل جديدة للقطاع الصحي مع التركيز أيضًا على ترشيد الميزانية الحالية لقطاع الصحة.³⁴¹

كيف يمكن للأصول المستردة أن تعزز قطاع الرعاية الصحية في ليبيا



القطاع الاجتماعي

التقدم المحرز في هذه الإصلاحات غير معروف بالنظر إلى المناخ السياسي غير المستقر في البلاد.³⁵³

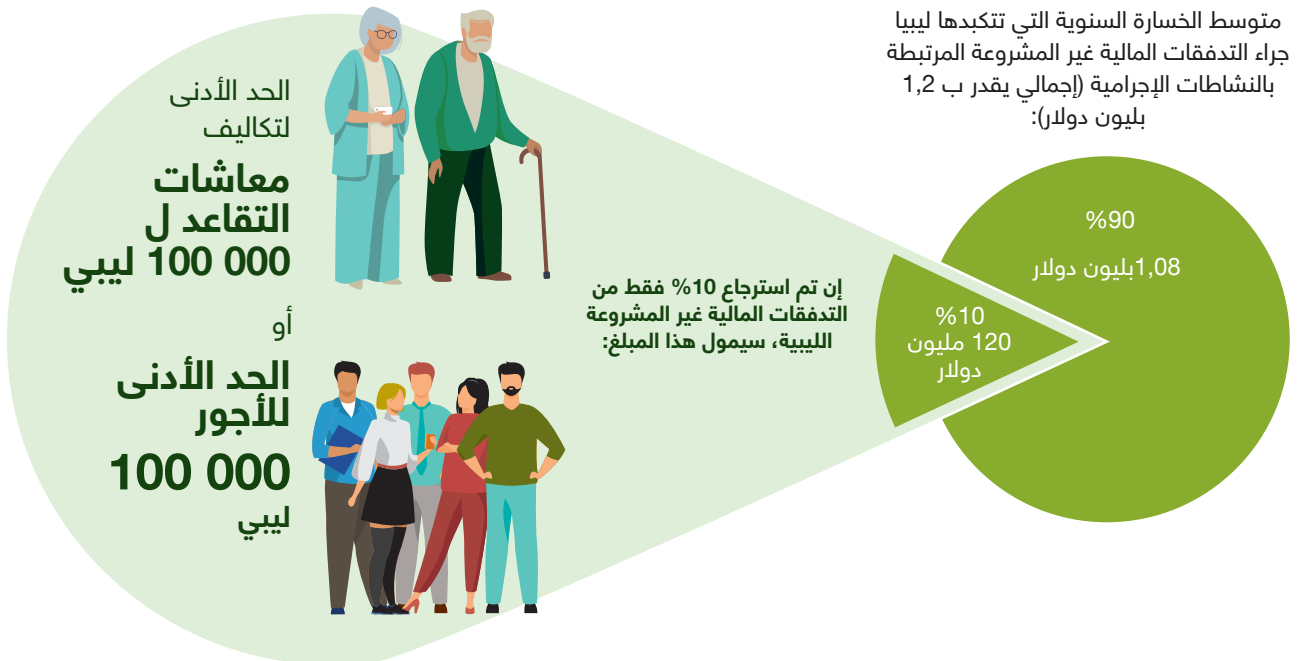
المجتمع الليبي ممزق، حيث يتم استبعاد العديد من فئات المجتمع من الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية. وتشمل هذه الفئات نسبة كبيرة من النساء والشباب، وكذلك المهاجرين واللاجئين، وطالبي اللجوء. لا تزال المرأة في ليبيا تواجه قيودًا كبيرة على التنقل، وتعاني من تفاوتات خطيرة من حيث فرص العمل، والمساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وعموما المشاركة في صنع القرار. تحتل ليبيا المركز 41 من أصل 148 دولة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2018.³⁵⁴

إن أعطت ليبيا الأولوية لاسترداد 10% فقط (تقريبا 120 مليون دولار) من الأصول المفقودة جراء التدفقات المالية غير المشروعة، سيكون من الممكن تغطية مجمل تكاليف الحد الأدنى من "معاشات الشيخوخة" (الأشخاص البالغون من العمر 65 عامًا أو أكثر) لـ 100 000 ليبي، بمعدل تم الإبلاغ عنه لعام 2019 يبلغ 450 دينار ليبي.³⁵⁵ وبدلاً من ذلك، يمكن للأصول المستردة أن تدعم مجمل تكاليف الحد الأدنى للأجور لحوالي 100 000 ليبي، كل عام، بنفس المعدل تقريبًا البالغ 450 دينارًا ليبيًا في الشهر.³⁵⁶

تفتقر الدولة الليبية إلى تخطيط آليات الحماية الاجتماعية.³⁴⁷ لا توجد بيانات موثوقة وحديثة بشكل كبير يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في ليبيا. وتشير التقديرات، وفقًا مصدر واحد على الأقل، إلى أن ما يقرب من ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن أزيد من 30% من السكان عاطلون عن العمل.³⁴⁸ وفقًا لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019، بلغ دليل التنمية البشرية في ليبيا 0,708 عام 2018، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المرتفعة إذ تحتل المرتبة 110 من أصل 189 دولة وإقليم.³⁴⁹

ومع ذلك، فشلت ليبيا في معالجة البطالة (التي بلغت في أوساط الشباب نسبة 50%).³⁵⁰ يمنع الوضع السياسي والأمني المتقلب في البلاد ظهور إطار إنمائي جديد يمكن أن يولد فرص عمل.³⁵¹ وقد تم التخفيف من تأثير ذلك على مستويات الفقر في البلاد من خلال برامج شبكة الأمان الاجتماعي الحكومية. ويُعتقد أن الدعم الذي شكل حوالي 16% (7,7 بليون دولار) من ميزانية 2013 يقلل من الكفاءة ويزيد من تهريب الوقود دون أن تستفيد منه الجماعات الأكثر احتياجًا.³⁵² ومن المقرر استبدال الدعم بالتحويلات النقدية للمواطنين.

كيف يمكن للأصول المستردة أن تعزز القطاع الاجتماعي في ليبيا



قطاع التعليم

سيكون من الممكن بسهولة تغطية مجمل متطلبات التمويل التي تم تحديدها في إطار ميزانية خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في قطاع التعليم الليبي (حسب تقديرات عام 2020)، مما يضمن الوصول إلى التعليم الآمن والشامل وعالي الجودة لـ 83 500 طفل ومراهق (46 000 فتاة و37 500 فتى).³⁶¹

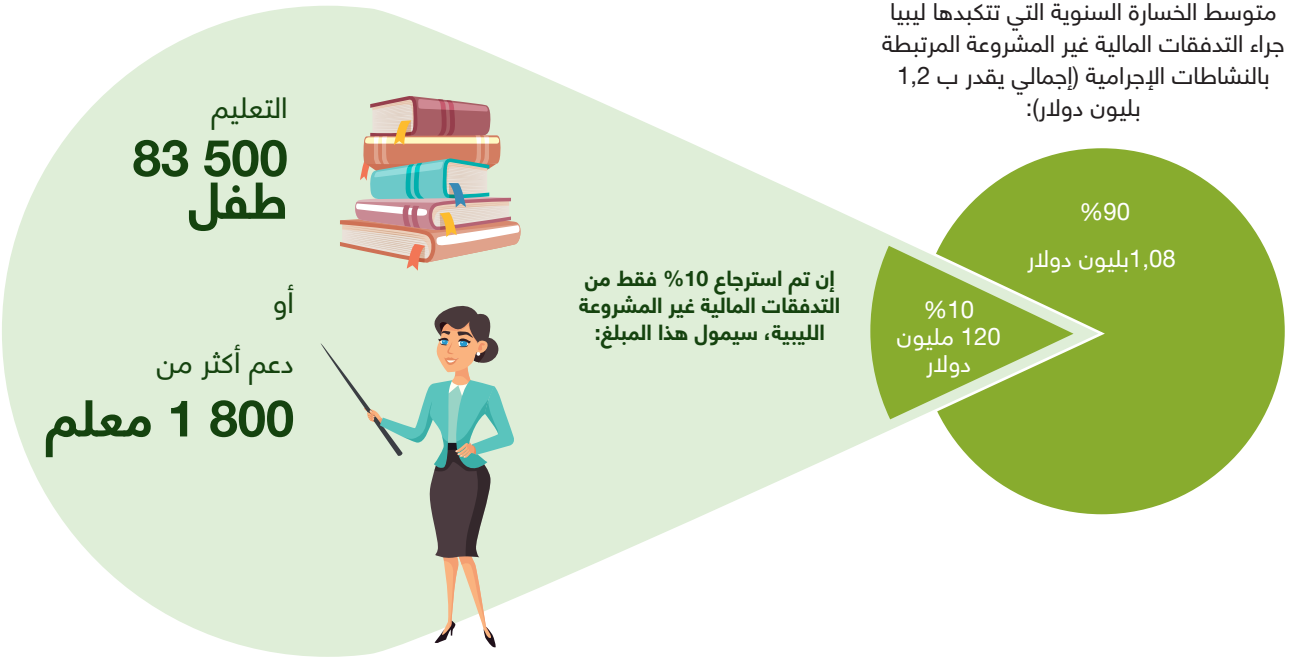
كما ستوفر الأصول المستردة الدعم الذي يحتاج إليه أكثر من 1 800 معلم وموظف في قطاع التعليم في مناطق جغرافية متعددة، بما في ذلك بلديات مناطق الجبل الغربي والجفرة والكفرة والزاوية وبنغازي ودرنة والجابية ومصراتة وسبها وطرابلس وزوارة.³⁶² وهنا أيضا، إذا تم توجيه هذا التمويل من خلال فريق الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية سيساعد على ضمان تقديم الدعم بطريقة عادلة عبر جميع المناطق الجغرافية في ليبيا، كما سيقفل من احتمالية استخدام هذه الأموال على نحو فاسد، إذ أن ذلك يشكل مصدرا قلق كبير نظرا للأوضاع الليبية الحالية.

تفتقر ليبيا إلى أنظمة تعليمية عالية الجودة.³⁵⁷ وعلى الرغم من النسبة العالية من السكان الذين يحسنون القراءة والكتابة التي تبلغ حوالي 84%، وهي من أعلى المعدلات في المنطقة، فإن درجات ليبيا ضعيفة للغاية عندما يتعلق الأمر بجودة الخدمات التعليمية. حسب مؤشر التعليم، تحتل ليبيا المرتبة 119 من بين 189 دولة في تقرير التنمية البشرية.³⁵⁸ ومن المحتمل أن تتفاقم هذه المشكلة خلال العقد القادم بسبب الصراعات التي تعرقل الأنشطة المدرسية والجامعية.³⁵⁹ ينبغي أن يكون التعليم والتدريب في صميم التنمية في ليبيا، لا سيما بالنظر إلى أهميتهما في معالجة البطالة وتوفير التدريب والفرص للشباب الليبيين.³⁶⁰

إن أعطت ليبيا الأولوية لاسترداد 10% فقط (تقريبا 120 مليون دولار) من الأصول المفقودة جراء التدفقات المالية غير المشروعة،

كيف يمكن للأصول المستردة أن تعزز قطاع التعليم في ليبيا

متوسط الخسارة السنوية التي تتكبدها ليبيا جراء التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالنشاطات الإجرامية (إجمالي يقدر بـ 1,2 بليون دولار):



5. الاستنتاجات والتوصيات



5. نشر بيانات وسياسات واضحة لا لبس فيها بشأن يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة/ غسل الأموال

نشر بيانات وسياسات واضحة لا لبس فيها بشأن التدفقات المالية غير المشروعة/غسل الأموال وألوية الحكومة في حجز ومصادرة الأصول (مع مراعاة الإجراءات القانونية الصحيحة) المرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم.

6. ترسيخ استخدام المصادرة الممتدة كمعيار في نظام العدالة الجنائية

اعتماد وتنفيذ، كقاعدة وليس استثناء، في نظام العدالة الجنائية، المصادرة الممتدة التي تسمح للمحكمة بعد إدانة شخص ما بجرائم خطيرة محددة يمكن أن تولد تدفقات مالية كبيرة، بإصدار أمر يقضي بوجود افتراض قانوني بأن جميع مداخيل وأصول المدعى عليه التي تم اكتسابها، على سبيل المثال، على مدى السنوات الخمس إلى العشر الماضية، تعتبر متحصلة عليها بطرق غير مشروعة ما لم يتمكن حامل الملكية من إثبات أن الممتلكات قد تم الحصول عليها بطرق قانونية وبأصول مكتسبة بشكل قانوني وبحسن نية.

7. ترسيخ استخدام مصادرة القيمة المعادلة كمعيار في نظام العدالة الجنائية

اعتماد وتنفيذ، كقاعدة وليس استثناء، في نظام العدالة الجنائية، استخدام الأوامر لمصادرة الأصول المكتسبة قانوناً ذات القيمة المعادلة، إذا لم يكن ممكناً تحديد موقع الأصول التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع أو التي تم استنفادها من قبل المدعى عليه أو غيره. وهذا يتفق مع المبدأ القائل بأن الجريمة لا ينبغي أن تنفع.

8. التأكد من أن نظام العدالة الجنائية يمكنه مواصلة الإجراءات ضد أصول المتهمين بجرائم خطيرة مدرة للدخل، حتى وإن:

أ. كان المدعى عليه هارباً من العدالة (طالما أثبتت الدولة للمحكمة أنها فعلت كل ما هو معقول لتقديم إشعار للمدعى عليه بالإجراءات الجنائية ضده)؛ أو

ب. توفّي المدعى عليه قبل انتهاء الإجراءات الجنائية؛ أو

ج. تم الإعلان بأن المدعى عليه غير قادر عقلياً أو جسدياً على المشاركة في الإجراءات الجنائية ضده.

كل ما سبق يتفق مع المبدأ القائل بأنه لا ينبغي للجريمة أن تنفع، حتى وإن وُجد أن الأصول مسجلة باسم أشخاص آخرين أو في حيازتهم. الاستثناء الوحيد في هذه الحالة يتعلق بالأشخاص الذين حصلوا على هذه الأصول بحسن نية ودون أي معرفة بأن الأصول ناتجة عن جريمة.

9. ترسيخ استخدام الإجراءات المتعلقة بالإثراء غير المبرر كمعيار في نظام العدالة الجنائية

اعتماد وتنفيذ، كقاعدة وليس استثناء، إقامة الدعوى ضد الأفراد بسبب الإثراء غير المشروع أو الإثراء غير المبرر، إذا أثبتت الدولة للمحكمة

يحلل هذا التقرير إشكالية التدفقات المالية غير المشروعة في ليبيا ويشرح أهم الجرائم المنظمة الموجودة في البلاد والأضرار التي يمكن أن تسببها للاقتصادات الإجرامية. وتهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في توفير خارطة طريق جزئية على الأقل لإنشاء نهج أكثر شمولية للتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز الجهود المبذولة لحجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد وتمويل الإرهاب.

وعلى الرغم من تنوع الاقتصادات الإجرامية التي تم تناولها في هذا التقرير، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات المشتركة. وتتعلق هذه الاستنتاجات بشكل خاص بالظروف التمكينية في ليبيا التي تسمح للأشخاص بالقيام بهذه الأنشطة في ليبيا دون مقاومة كبيرة.

يوصي بأن تنظر ليبيا في اتخاذ الإجراءات التالية لتحسين استهداف التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين حجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالفساد والنشاط الإجرامي المنظم، وبالتالي تسهيل التنمية المتسارعة في البلاد:

1. تحديد وتنفيذ آليات تحسين الكفاءة في حجز الأصول

تحديد وتنفيذ الآليات التي تعمل على تحسين الكفاءة في حجز، ومصادرة الأصول، وتصفية تلك الأصول، وتوزيع الأموال، بطريقة شفافة للغاية، لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية القصوى (الاحتياجات المحددة بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، والاحتياجات التي تم تحديدها من خلال الملاحظات المنتظمة التي يبديها المواطنون).

2. توفير الموارد اللازمة لمواجهة الجريمة المنظمة، وغسل الأموال/تمويل الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة

توفير التوجيه والموارد اللازمة لتحديد أولويات الإنفاذ لمواجهة الجريمة المنظمة، وغسل الأموال/تمويل الإرهاب، والتدفقات المالية غير المشروعة في البلاد. ويتطلب ذلك زيادة الميزانية وعدد الموظفين وتحسين المهارات، وكذلك تمويل الأبحاث التي تدعم السياسة الفعالة من خلال التحليل القائم على الأدلة لتحديد حجم التدفقات المالية غير المشروعة، والأشكال التي يتخذها هذا التهديد، والطرق التي يتطور بها في ليبيا وفي المنطقة.

3. تحسين جودة الإحصائيات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة

تحسين جودة المعلومات الإحصائية وقياس التدفقات المالية غير المشروعة. علاوة على ذلك، ينبغي إجراء البحوث لتحسين فهم العوامل السياسية والاقتصادية التي تحرك التدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك تأثير التدفقات المالية غير المشروعة.

4. جمع الإحصاءات وتحليلها لإجراء التقييمات الاستراتيجية

جمع وتحليل الإحصاءات المتعلقة بمستوى الجرائم المولدة للأموال إلى جانب عمليات الحجز والمصادرة، لإجراء تقييم استراتيجي لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

لتمكين المكتب بتزويد أجهزة إنفاذ القانون (الشرطة والمدعين العامين) بتقارير موحدة عن الأصول التي في حوزة المشتبه في ارتكابهم نشاط إجرامي خطير، فضلاً عن الأصول التي في حوزة أفراد أسرهم و/أو الشركاء المحتملين - نظراً لأن معظم الذين يقومون بغسل الأصول لا يستخدمون أسماءهم في هذه العمليات.

13. إنشاء أو تعزيز آليات غير عقابية (المصادرة المدنية)

نظراً إلى أن قضايا غسل الأموال غالباً ما تستغرق سنوات للفصل فيها ولإصدار الأوامر النهائية لمصادرة الأصول المرتبطة بالنشاطات الإجرامية المنظمة والفساد؛ ولأن هذا الوضع يحدث تصوراً لدى الجمهور، مبرراً في الغالب، بأن العدالة الجنائية بطيئة للغاية في استرداد الأصول، ينبغي النظر في إنشاء و/أو تعزيز آليات غير عقابية لحجز الأصول ومصادرتها (المصادرة المدنية) - عندما يتم وضع وتنفيذ هذه الآليات (مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لأي فرد يطالب بحق ملكية هذه الأصول)، سيتم التقليل من الوقت اللازم لمصادرة الأصول من سنوات إلى أشهر، وبالتالي سيسمح ذلك بتعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي، وكذلك تسهيل تمويل الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية، وتمويل هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد.

14. تمكين مصلحة الضرائب

بالنظر إلى أن ليبيا تخسر أكثر من 50 مليون دولار من الضرائب كل عام،³⁶³ ينبغي النظر في تعزيز سلطة وقدرات مصلحة الضرائب، للسماح لها بمزيد من الفعالية في حجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالتهرب الضريبي وغيره من الدخل والأصول غير المبلغ عنها.

15. تشديد الضوابط على المؤسسات المالية بهدف:

أ. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة؛

ب. تحديد أصحاب الحسابات المصرفية والشركات والصناديق الاستثنائية الحقيقيين ("المستفيدين")؛

ج. فرض عقوبات صارمة على المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات المبلغ عنها الممثلة، بما في ذلك فرض الغرامات الباهظة و/أو الإغلاق (المؤقت أو الدائم) لهذه المؤسسات المالية أو الكيانات المبلغ عنها؛

د. التأكد من قيام جميع الكيانات المعنية بالإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية.

16. تعزيز الحوافز في القطاع المالي

النظر في تعزيز آليات الحوافز في القطاع المالي للتشجيع على استخدام الخدمات المصرفية وتحديد الطرائق لضمان الانتقال التدريجي والفعال لآليات الدفع غير الرسمية، مثل نظام الحوالة وأنظمة وشبكات التحويل، إلى معاملات مالية رسمية شفافة يمكن تتبعها.

أن الأصول التي في حوزة الفرد تتجاوز بكثير مداخيله المبلغ عنها أو الممكنة بشكل معقول، وانتشار استخدام مثل هذا الإجراء القضائي. ويمكن القيام بذلك في الإجراءات الجنائية أو الإجراءات المدنية أو كليهما.

10. اعتماد آليات أكثر مرونة لتسوية القضايا الجنائية

نظراً لتكدس القضايا أمام المدعين العامين والقضاء، ينبغي اعتماد آليات أكثر مرونة حيثما أمكن لتسوية القضايا الجنائية، حيث يوافق المدعى عليه على إرجاع الأصول التي تعتقد الدولة بشكل معقول أنها ناتجة عن جريمة خطيرة، و/أو تقديم معلومات موثوقة إلى الدولة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة أو الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة التي في حوزة الغير، مقابل تخفيف العقوبة نسبياً. ينبغي النظر في عدم السماح بمثل هذه الآلية لزعماء العصابات الإجرامية المنظمة.

11. تمكين المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها باعتبارها الكيان الوحيد الذي يتولى تعقب الأصول وإدارتها بفعالية

ينبغي إيلاء اعتبار قوي لتمكين المكتب ليكون الكيان الوحيد المسؤول عن تعقب الأصول، وإدارة جميع الأصول المحجوزة والمصادرة بشكل فعال، وإجراء مزادات عامة للأصول المحجوزة المعرضة للانخفاض الكبير في قيمتها (يتعين الاحتفاظ بعائدات هذه المبيعات في حساب مصرفي للدولة حتى يتم الفصل في القضية نهائياً)، وإجراء مزادات عامة، كقاعدة وليس استثناء، فيما يتعلق بجميع الأصول المصادرة، لا سيما إذا لم تتمكن الدولة من تحسين إدارة هذه الأصول بشكل فعال. قد توجد استثناءات، على سبيل المثال، بالنسبة للأصول التي هي شركات والتي قد يفقد فيها الأفراد الأبرياء ووظائفهم إذا تمت تصفية الأعمال المحجوزة أو المصادرة، أو إذا يمكن توزيع بعض الأصول بطريقة شفافة على المجتمعات المحلية للاستخدام الأمثل، أو توزيعها على كيانات الدولة (على سبيل المثال، إعطاء المركبات للشرطة الوطنية لتستخدم في العمليات السرية، طالما وجدت ضوابط لتجنب التوزيع الفاسد أو إساءة استخدام هذه الممتلكات). ينبغي وضع سياسات عامة لضمان توجيه نسبة كبيرة من عائدات بيع الأصول المصادرة نحو تلبية احتياجات التنمية الحالية والملحة ذات الأولوية العالية (على سبيل المثال، لبناء المدارس والعيادات والبنية التحتية)؛ ونظراً للفساد المتفشي في البلاد، ينبغي إيلاء اعتبار قوي لضمان توزيع الأصول المصفاة بطريقة شفافة ومن خلال كيانات موثوقة ذات امتداد وطني في ليبيا (مثل الهلال الأحمر الليبي أو منظمة الصحة العالمية أو برنامج الأغذية العالمي).

12. اعتماد وتنفيذ آليات للتأكد من أن المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها يستقبل تحت سقف واحد مسؤولين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مختلف قواعد البيانات

اعتماد وتنفيذ آليات للتأكد من أن المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها يستقبل تحت سقف واحد مسؤولين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مختلف قواعد البيانات، على سبيل المثال، هيئة الضرائب، وهيئة تسجيل المركبات، وهيئة السجل العقاري، وهيئة السجل التجاري، وهيئة السجلات الجنائية، والهيئات ذات الصلة،

17. رصد وتنفيذ وتطوير سياسة وطنية لمكافحة الفساد مع إشراك المجتمع المدني، من خلال:

أ. وضع سياسات شاملة قائمة على الأدلة لمكافحة الفساد - في كل مؤسسة عامة - لها أهداف وجدول زمنية ومؤشرات نتائج واضحة وميزانية للتنفيذ. علاوة على ذلك، ينبغي تحليل مخاطر ومشاكل الفساد الموجودة، بشكل منهجي، وتقييم أثر التدابير المتخذة لمكافحة الفساد؛

ب. قيام المؤسسات الليبية بوضع آليات الرصد والتقييم تشجع الشفافية، من أجل مراجعة التقدم المحرز وتقييم أثر التنفيذ بانتظام؛

ج. اعتماد وتنفيذ خطط التوعية بمكافحة الفساد، لا سيما في القطاعات المعرضة للفساد، مثل قطاعات المالية والصحة والأمن، لأن منع الفساد ينبغي أن يكون على رأس أولويات الدولة؛

د. إعداد برامج تدريب منهجية حول السلوك الأخلاقي ومعايير مكافحة الفساد لفائدة القضاة، مع إيلاء اهتمام خاص للمنهجية المطبقة في الأنشطة التدريبية. ينبغي أن يشمل التدريب مواضيع مثل تضارب المصالح، والأنشطة المتنافية، ومتطلبات الإفصاح المالي، وسياسات الهدايا، والإبلاغ عن الفساد؛ وينبغي إيلاء اهتمام كبير باعتماد آليات تحفز السلوك الأخلاقي (وليس مجرد معاقبة السلوك غير الأخلاقي)، وحيثما يكون ذلك مفيداً، يجب الإبلاغ عن أعمال الفساد المحتملة دون كشف الهوية؛

هـ. اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل الوصول السريع والسري إلى المعلومات المصرفية والمالية من قبل المدعين العامين الذين يحققون في قضايا الفساد (والجريمة المنظمة)، مع ضمان عدم سوء استخدام هذه السلطة من قبل المدعين العامين.

18. تعزيز آليات الحوار المنتظم وملاحظات المجتمع المدني والمواطنين، لا سيما فيما يتعلق بكيفية توزيع الأصول المستردة

ينبغي النظر في تعزيز آليات الحوار المنتظم مع المجتمع المدني والمواطنين، وتلقي التعليقات منهم، فيما يتعلق بالقطاعات التي يرون أنها ينبغي أن تكون ذات أولوية عالية لاستثمار الأصول المستردة والمصفاة. وهذا من شأنه أن يساعد على خلق شعور بالمشاركة العامة في القرارات الحكومية، فضلاً عن تسهيل الاستجابات الأكثر مرونة للاحتياجات المحددة.

19. التأكد من أن مكتب المدعي العام يعطي الأولوية لحجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالفساد كإجراء معياري

التأكد من أن مكتب المدعي العام يعطي الأولوية لعمليات حجز ومصادرة الأصول المرتبطة بالفساد (وبالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة)، كإجراء معياري، مع اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة.

20. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، لا سيما من خلال الحوار المنتظم وجهاً لوجه مع جهات التنسيق في الشرطة والنيابة العامة في البلدان الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بتعقب الأصول المرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم (والفساد) وتجميدها وحجزها ومصادرتها واستعادتها، وتعجيل تسوية القضايا المعلقة. يمكن أن يشمل ذلك، على أساس كل حالة على حدة، اتفاقات لتقاسم الأصول المصادرة، كوسيلة لتحفيز التعاون عبر الحدود.

21. اعتماد سياسة عامة مفادها أن جميع الأصول اللبية التي تم تجميدها وحجزها ومصادرتها في الخارج ينبغي أن تبقى في الخارج

في ظل تفشي الفساد في البلاد، ينبغي اعتماد سياسة عامة مفادها أن جميع الأصول اللبية المجمدة والمحجوزة والمصادرة في الخارج ينبغي أن تبقى في الخارج؛ لأن إرجاع مثل هذه الأصول في ظل الوضع السياسي الحالي والمتعلق بالصراع قد يُفسر على أنه تفضيل لمصالح طرف (حكومي أو جغرافي) على آخر - وينبغي النظر في وضع استثناءات لهذه السياسة العامة لتسهيل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وحيث توجد كيانات موثوقة وشفافة ولها امتداد جغرافي واسع في البلاد (مثل الهلال الأحمر أو برنامج الأغذية العالمي أو منظمة الصحة العالمية).

22. اعتماد سياسة على مستوى الحكومة للتعاون بين المؤسسات

في ضوء التشتت الشديد للوظائف الحكومية، فضلاً عن انعدام الثقة في الوكالات الحكومية وفيما بينها في ليبيا، ينبغي إيلاء اعتبار قوي لاعتماد آليات وسياسات في جميع أجهزة الدولة تحفز التعاون داخل المؤسسات وفيما بينها.

المراجع

- وآليات استخدام المصادرة الممتدة، أو أوامر لمصادرة الأصول المكتسبة بشكل قانوني يمتلكها المدعى عليه، حيث تثبت الدولة أنها اتخذت كل التدابير المعقولة لتحديد موقع الأصول المكتسبة بشكل غير مشروع، ولكنها غير قادرة على القيام بذلك.
- 14 غالبًا ما يتضمن ذلك إجراءات المصادرة المدنية، التي تضع العبء الأولي على عاتق الدولة لإثبات أن بعض الأصول ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، وإن كان ذلك بعبء إثبات أقل.
- 15 على سبيل المثال، أنتيغوا وبربودا والنمسا وكندا وكولومبيا وفرنسا وهونغ كونغ وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وسنغافورة وسويسرا.
- 16 على سبيل المثال، كولومبيا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة. على الرغم من ذلك، أثبت بعض الولايات القضائية أنها بارعة في حجز الأصول ومصادرتها، ومع ذلك فإنها تظل ضعيفة للغاية من حيث إرجاع الأصول المحجوزة والمصادرة إلى الدول الطالبة (البلدان التي تم فيها الحصول على الثروة غير المشروعة، إما عن طريق النشاط الإجرامي المنظم أو من خلال الفساد).
- 17 UNDESA. *Goal 16 | Department of Economic and Social Affairs*. <https://sdgs.un.org/goals/goal16>. Accessed on 14 February 2021.
- 18 المرجع نفسه.
- 19 UNCTAD. *Task Force Meeting on Statistical Methodologies for Measuring Illicit Financial Flows | UNCTAD*. 2019. <https://unctad.org/meeting/task-force-meeting-statistical-methodologies-measuring-illicit-financial-flows>.
- 20 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Illicit Financial Flows from Developing Countries: Measuring OECD Responses*. 2013.
- European Commission. *Commission Staff Working Document on the Assessment of the Risk of Money Laundering and Terrorist Financing Affecting the Internal Market and Relating to Cross-Border Activities*. 2019. https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/supranational_risk_assessment_of_the_money_laundering_and_terrorist_financing_risks_affecting_the_union_-_annex.pdf
- 21 CARIN - *The Asset Recovery Network*. <https://www.carin.network/>. Accessed on 14 February 2021.
- 22 The World Bank. *Libya*. 2020. <https://data.worldbank.org/country/libya>
- 23 Treasury - UN Operational Rates of Exchange. *UN Operational Rates of Exchange*. 2020. <https://treasury.un.org/operationalrates/OperationalRates.php>.
- 24 European Commission. *Libya*. 2020.
- 25 Nordea Trade Portal. *The Economic Context of Libya - Economic and Political Overview*. 2020. <https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context>
- 26 The World Bank. *Libya's Economic Update*. Apr. 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2020>
- 1 Hunter, Marcena. *Measures That Miss the Mark: Capturing Proceeds of Crime in Illicit Financial Flows Models | Global Initiative*. 2018. <https://globalinitiative.net/analysis/capturing-proceeds-of-crime-in-illicit-financial-flows-models/>.
- 2 UNECA. *Illicit Financial Flows Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa*. 2015. <https://repository.uneca.org/handle/10855/22695>.
- 3 Aziani, Alberto. *Illicit Financial Flows - An Innovative Approach to Estimation | Alberto Aziani | Springer*. 2018. <https://www.springer.com/gp/book/9783030018894>.
- 4 UNECA. *Illicit Financial Flows Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa*. 2015. <https://repository.uneca.org/handle/10855/22695>.
- 5 Hunter, Marcena. *Measures That Miss the Mark: Capturing Proceeds of Crime in Illicit Financial Flows Models | Global Initiative*. 2018. <https://globalinitiative.net/analysis/capturing-proceeds-of-crime-in-illicit-financial-flows-models/>.
- 6 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Illicit Financial Flows The Economy of Illicit Trade in West Africa*. 2018. https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en.
- 7 Financial Action Task Force (FATF). *Money Laundering*. <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/>. Accessed on 14 February 2021.
- 8 . European Union *Communication from the Commission to the European Parliament, the European Council, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on the EU Security Union Strategy*. 2020. <https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/communication-eu-security-union-strategy.pdf>.
- 9 European Commission. "Anti-Corruption Report.". 2014. https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/organised-crime-and-human-trafficking/corruption/anti-corruption-report_en. Accessed on 14 February 2021.
- 10 International Monetary Fund (IMF). *Corruption: Costs and Mitigating Strategies*. 2016. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1605.pdf>
- 11 World Economic Forum. *How Bad Is the Global Corruption Problem? 2019*. <https://www.weforum.org/agenda/2019/12/corruption-global-problem-statistics-cost/>.
- 12 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Illicit Financial Flows from Developing Countries: Measuring OECD Responses*. 2013.
- 13 قد يشمل ذلك، على سبيل المثال، آليات التفاوض لتخفيف العقوبة أو المصالحة أو خيارات التسوية الأخرى التي تتطلب من المدعى عليه إرجاع الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة مقابل عقوبة مخففة؛ والآليات التي تسمح باتخاذ إجراءات موازية ضد الأصول؛

- 27 المرجع نفسه.
- 28 المرجع نفسه.
- 29 Nordea Trade Portal. *The Economic Context of Libya - Economic and Political Overview*. 2020. <https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context>
- 30 The World Bank. *Libya's Economic Update*. Apr. 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2020>
- 31 Nordea Trade Portal. *The Economic Context of Libya - Economic and Political Overview*. 2020. <https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context> ;
- 32 CIA. *Libya - The World Factbook*. 2021. <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/libya/#economy>.
- 33 The World Bank. *Libya*. 2020. <https://data.worldbank.org/country/libya>
- 34 المرجع نفسه.
- 35 المرجع نفسه.
- 36 المرجع نفسه.
- 37 African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014.
- 38 Nordea Trade Portal. *The Economic Context of Libya - Economic and Political Overview*. 2020. <https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context>.
- 39 African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014.
- 40 The World Bank. *Libya*. 2020. <https://data.worldbank.org/country/libya>
- 41 المرجع نفسه.
- 42 Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net
- 43 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 44 Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net
- 45 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 46 المرجع نفسه.
- 47 المرجع نفسه.
- 48 المرجع نفسه.
- 49 المرجع نفسه.
- 50 المرجع نفسه.
- 51 المرجع نفسه.
- 52 المرجع نفسه.
- 53 المرجع نفسه.
- 54 المرجع نفسه.
- 55 المرجع نفسه.
- 56 المرجع نفسه.
- 57 المرجع نفسه.
- 58 الأسواق الإجرامية الأكثر انتشارًا في ليبيا هي: الاتجار بالبشر، وتهريب البشر، والاتجار بالأسلحة، وتجارة الهيروين، وتجارة الكوكايين، وتجارة القنب، وتجارة المخدرات الاصطناعية، وجرائم النباتات، وجرائم الحيوانات، وجرائم الموارد غير المتجددة.
- 59 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 60 المرجع نفسه.
- 61 المرجع نفسه.
- 62 المرجع نفسه.
- 63 ENACT. *Overview of Serious and Organized Crime in North Africa*. 2018. www.INTERPOL.int.
- 64 OECD. *Illicit Financial Flows - The Economy of Illicit Trade in West Africa*. 2018. https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en.
- 65 Shelley, Louise. *Human Smuggling and Trafficking into Europe - A Comparative Perspective*. 2014. www.migrationpolicy.org/transatlantic.
- 66 ENACT. *United Nations Convention Against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto*. 2004. www.unodc.org.
- 67 91 UNEP, and INTERPOL. *The Rise of Environmental Crime: A Growing Threat to Natural Resources Peace, Development and Security*. United Nations Environment Programme (UNEP). 2016. www.rhpto.org.
- 68 Europol. *Europol and INTERPOL Issue Comprehensive Review of Migrant Smuggling Networks*. 2016. <https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/europol-and-interpol-issue-comprehensive-review-of-migrant-smuggling-networks>.
- 69 OECD. *Illicit Financial Flows - The Economy of Illicit Trade in West Africa*. 2018. https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en.
- 70 المرجع نفسه.
- 71 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 72 المرجع نفسه.
- 73 Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net

- ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>. **95**
- Jenzen-Jones, N. R., and Ian McCollum. *Web Trafficking Analysing the Online Trade of Small Arms and Light Weapons in Libya*. 2017. **96**
- . المرجع نفسه. **97**
- UNSC. *Letter Dated 23 March 2012 from the Chairman of the Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1970 (2011) Concerning Libya Addressed to the President of the Security Council*. 2012. <https://www.undocs.org/S/2012/178>. **98**
- African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014 - 2016*. 2014. **99**
- OECD. *Illicit Financial Flows - The Economy of Illicit Trade in West Africa*. 2018. https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en. **100**
- Roz, Price. *Illicit Financial Flows in North Africa (Algeria, Egypt, Libya, Morocco and Tunisia)*. IDS, 25 June 2019. <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/14985>. **101**
- ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>. **102**
- Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net. **103**
- . المرجع نفسه. **104**
- . المرجع نفسه. **105**
- . المرجع نفسه. **106**
- . المرجع نفسه. **107**
- UNSC. *Letter Dated 23 February 2015 from the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2015. https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_128.pdf. **108**
- . المرجع نفسه. **109**
- UNSC. *Letter Dated 5 September 2018 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2018. <https://undocs.org/S/2018/812>. **110**
- Jenzen-Jones, N. R., and Ian McCollum. *Web Trafficking Analysing the Online Trade of Small Arms and Light Weapons in Libya*. 2017. **111**
- . المرجع نفسه. **112**
- . المرجع نفسه. **113**
- Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net. **114**
- ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>. **74**
- . المرجع نفسه. **75**
- FRONTEX. *People Smugglers: The Latter-Day Slave Merchants*. 2014. <https://frontex.europa.eu/media-centre/news/focus/people-smugglers-the-latter-day-slave-merchants-UARkn1>. **76**
- . المرجع نفسه. **77**
- . المرجع نفسه. **78**
- Shelley, Louise. *Human Smuggling and Trafficking into Europe - A Comparative Perspective*. 2014. www.migrationpolicy.org/transatlantic. **79**
- UNODC. *The Role of Organized Crime in the Smuggling of Migrants from West Africa to the European Union*. 2011. **80**
- Reitano, Tuesday, and Peter Tinti. *Survive and Advance The Economics of Smuggling Refugees and Migrants into Europe*. 2015. **81**
- INTERPOL, and RHIPTO. *World Atlas of Illicit Flows*. 2018. www.interpol.int. **82**
- . المرجع نفسه. **83**
- . المرجع نفسه. **84**
- UNODC. *The Role of Organized Crime in the Smuggling of Migrants from West Africa to the European Union*. 2011. **85**
- . المرجع نفسه. **86**
- FATF. *Trafficking in Human Beings and Smuggling of Migrants*. 2011. **87**
- . المرجع نفسه. **88**
- UN General Assembly. *Protocol Against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, Supplementing the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime*. 2001. **89**
- ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>. **90**
- . المرجع نفسه. **91**
- UNSC. *Letter Dated 1 June 2017 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2017. **92**
- يشير مصطلح "الأسلحة النارية" إلى أي سلاح محمول ذي ماسورة يقذف طلقة أو رصاصة أو قذيفة بفعل مادة متفجرة، أو يكون مصمماً لذلك أو يمكن تحويله بسهولة لهذا الغرض، باستثناء الأسلحة النارية العتيقة أو نسخها المقلدة. يشير مصطلحاً "الأسلحة الصغيرة" و"الأسلحة الخفيفة" إلى مجموعة أسلحة محددة (مجلس الأمن الدولي، 2017). **93**
- UNSC. *Letter Dated 1 June 2017 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2017. **94**

- 140 المرجع نفسه.
- 141 المرجع نفسه.
- 142 المرجع نفسه.
- 143 African Union Commission. *Domestic Resource Mobilization: Fighting Against Corruption and Illicit Financial Flows*. 2019. https://au.int/sites/default/files/documents/37326-doc-k-15353_au_illicit_financial_flows_devv10_electronic.pdf.
- 144 Roz, Price. *Illicit Financial Flows in North Africa (Algeria, Egypt, Libya, Morocco and Tunisia)*. IDS, 25 June 2019. <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/14985>.
- 145 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 146 US Department of State - Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *International Narcotics Control Strategy Report Volume II Money Laundering*. 2019.
- 147 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 148 المرجع نفسه.
- 149 المرجع نفسه.
- 150 المرجع نفسه.
- 151 Roz, Price. *Illicit Financial Flows in North Africa (Algeria, Egypt, Libya, Morocco and Tunisia)*. IDS, 25 June 2019. <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/14985>.
- 152 United States Department of State. *Seizure by Malta of \$1.1 Billion of Counterfeit Libyan Currency*. 2020. <https://2017-2021.state.gov/seizure-by-malta-of-1-1-billion-of-counterfeit-libyan-currency/index.html>.
- 153 المرجع نفسه.
- 154 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 155 المرجع نفسه.
- 156 قبل الثورة، كان يقدر عدد الأجانب ما بين 1,5 و 2 مليون يعيشون ويعملون في ليبيا. انخفض هذا العدد بشكل كبير خلال الثورة، وحاليا، لا يقيم في ليبيا سوى ما يقدر بـ 200000 عامل مهاجر (، Price2019).
- 157 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 158 UNCTAD. *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa*. 2020.
- 159 المرجع نفسه.
- 160 المرجع نفسه.
- 115 Security Assessment in North Africa. *The Online Trade of Light Weapons in Libya*. 2016.
- 116 The Global Initiative Against Transnational Organized Crime. *Libya: A Growing Hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the Trans-Sahara*. 2015.
- 117 UNSC. *Letter Dated 23 March 2012 from the Chairman of the Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1970 (2011) Concerning Libya Addressed to the President of the Security Council*. 2012. <https://www.undocs.org/S/2012/178>.
- 118 المرجع نفسه.
- 119 Mangan, Fiona. *Illicit Drug Trafficking and Use in Libya: Highs and Lows*. 2020. <https://www.usip.org/publications/2020/05/illicit-drug-trafficking-and-use-libya-highs-and-lows>.
- 120 المرجع نفسه.
- 121 المرجع نفسه.
- 122 المرجع نفسه.
- 123 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 124 المرجع نفسه.
- 125 OECD. *Illicit Financial Flows - The Economy of Illicit Trade in West Africa*. 2018. https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en.
- 126 المرجع نفسه.
- 127 151 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 128 Micallef, Mark, et al. *After the Storm - Organized Crime across the Sahel-Sahara Following Upheaval in Libya and Mali*. 2019. www.GloballInitiative.net.
- 129 المرجع نفسه.
- 130 المرجع نفسه.
- 131 المرجع نفسه.
- 132 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 133 المرجع نفسه.
- 134 المرجع نفسه.
- 135 المرجع نفسه.
- 136 المرجع نفسه.
- 137 المرجع نفسه.
- 138 UNSC. *Resolution 2146 (2014)*. 2014. <https://www.undocs.org/S/RES/2146> 2014.
- 139 INTERPOL, and RHIPTO. *World Atlas of Illicit Flows*. 2018. www.interpol.int.

مصراتة"، و"قوة الردع الخاصة" التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، وهي ميليشيا سلفية مدمجة شكلياً في وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني. أجرت غرف العمليات الغربية والشرقية والجنوبية للجيش الوطني الليبي أكثر من 25 عملية اعتقلت خلالها 57 شخصاً على الأقل وقتلت ما لا يقل عن 44 شخصاً مرتبطاً بهذه الجماعات الإرهابية نفسها. 187 نظراً لمحدودية النطاق الجغرافي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، تقتصر قدرتها على ردع الأنشطة الإرهابية أو الحد منها على المناطق الخاضعة لسيطرتها.

- US Department of State - Bureau of Counterterrorism. **187**
Country Reports on Terrorism 2019. 2020.
- 188** المرجع نفسه.
- 189** المرجع نفسه.
- UNODC. *United Nations Convention Against Corruption*. **190**
2004. www.unodc.org.
- UNODC, and The World Bank. *Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan*. 2007. www.worldbank.org.
- 192** المرجع نفسه.
- African Union Commission. *Domestic Resource Mobilization: Fighting Against Corruption and Illicit Financial Flows*. 2019.
https://au.int/sites/default/files/documents/37326-doc-k-15353_au_illicit_financial_flows_devv10_electronic.pdf.
- Herkenrath, Marc. "Illicit Financial Flows and Their Developmental Impacts: An Overview." *Revue Internationale de Politique de Développement*, no. 5.3, OpenEdition, Aug. 2014. <https://journals.openedition.org/poldev/1863>
- African Union Commission. *Domestic Resource Mobilization: Fighting Against Corruption and Illicit Financial Flows*. 2019.
https://au.int/sites/default/files/documents/37326-doc-k-15353_au_illicit_financial_flows_devv10_electronic.pdf.
- 196** المرجع نفسه.
- Transparency International. *Middle East & North Africa: Corruption Continues as Institutions and Political Rights Weaken*. 2019. <https://www.transparency.org/en/news/regional-analysis-mena>.
- Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2019 for Libya*. <https://www.transparency.org/en/cpi/2019/index/lby#details>.
- Zaptia, Sami. "2013 Audit Bureau Report Rebukes Government for Giving Poor Value for Money." *Libya Herald*, 2014.
<https://www.libyaherald.com/2014/03/18/2013-audit-bureau-report-rebukes-government-for-giving-poor-value-for-money/>.
- 200** المرجع نفسه.
- Transparency International. *Global Corruption Barometer 2013*. 2013. https://images.transparencycdn.org/images/2013_GlobalCorruptionBarometer_EN_200525_112757.pdf.

- OECD (2014). *Illicit Financial Flows from Developing Countries*. Measuring OECD Responses. رقوملا ىء رفوتم.
https://www.oecd.org/corruption/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries.pdf.
- 162** المرجع نفسه.
- INTERPOL, and RHIPTO. *World Atlas of Illicit Flows*. 2018. **163**
www.interpol.int.
- 164** المرجع نفسه.
- 165** المرجع نفسه.
- 166** المرجع نفسه.
- 167** المرجع نفسه.
- Watanabe, Lisa. *The Next Steps of North Africa's Foreign Fighters*. 2018. <https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSSAnalyse222-EN.pdf>.
- 169** المرجع نفسه.
- Dirsus, Marcel. *Instability in Libya: Assessing the Regional Impacts*. 2019.
- US Department of State - Bureau of Counterterrorism. **171**
Country Reports on Terrorism 2019. 2020.
- 172** بناءً على المعلومات الواردة من كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي العاملين في ليبيا، مارس 2021.
- US Department of State - Bureau of Counterterrorism. **173**
Country Reports on Terrorism 2019. 2020.
- 174** المرجع نفسه.
- 175** المرجع نفسه.
- 176** المرجع نفسه.
- Trauthig, Ingra Kristina. "Assessing the Islamic State in Libya." *Europol*, 2019. <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/assessing-islamic-state-in-libya>.
- 178** المرجع نفسه.
- UNSC. *Letter Dated 1 June 2017 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2017.
- 180** المرجع نفسه.
- INTERPOL, and RHIPTO. *World Atlas of Illicit Flows*. 2018. **181**
www.interpol.int.
- Remarks of United Nations Secretary General. 8 July 2020. <https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-07-08/remarks-security-council-libya>
- US Department of State - Bureau of Counterterrorism. **183**
Country Reports on Terrorism 2019. 2020.
- 184** المرجع نفسه.
- 185** المرجع نفسه.
- 186** ادعت بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية، من خارج أو تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني الرسمية، مسؤوليات مكافحة الإرهاب. تشمل الجماعات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني والتي تتمتع بأكبر قدرة على مكافحة الإرهاب: "غرفة العمليات الأمنية المشتركة

- Ellsworth, Barry. "Canadian Firm Fined for Bribes to Libyan Officials." AA, 2019. <https://www.aa.com.tr/en/americas/canadian-firm-fined-for-bribes-to-libyan-officials/1677738>. **219** *المرجع نفسه.* **202**
- Transparency International. *Middle East & North Africa: Corruption Continues as Institutions and Political Rights Weaken*. 2019. <https://www.transparency.org/en/news/regional-analysis-mena>. **220**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **222** *المرجع نفسه.* **204**
- International Legal Assistance Consortium (ILAC). *ILAC Rule of Law Assessment Report: Libya 2013*. **224** *المرجع نفسه.* **205**
- Transparency International. *Global Corruption Barometer 2013*. 2013. https://images.transparencycdn.org/images/2013_GlobalCorruptionBarometer_EN_200525_112757.pdf. **226** *المرجع نفسه.* **206**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **227** *المرجع نفسه.* **207**
- Boyce, James K., and Léonce Ndikumana. *Capital Flight from North African Countries. 2012* <https://www.peri.umass.edu/publication/item/486-capital-flight-from-north-african-countries>. **229** *المرجع نفسه.* **208**
- Reuters. "Belgium Thinks Gaddafi Laundered Cash through Embassy." *Reuters*, 2012. <https://www.reuters.com/article/us-libya-gaddafi-laundrying-idUSBRE8430PP20120504>. **231** *المرجع نفسه.* **209**
- Transparency International. *Asset Declarations in Libya - Illicit Enrichment and Conflicts of Interest of Public Officials*. 2015. www.transparency.org. **234** *المرجع نفسه.* **210**
- Asongu, Simplice A., and Jacinta C. Nwachukwu. "Fighting Capital Flight in Africa: Evidence from Bundling and Unbundling Governance." *Journal of Industry, Competition and Trade*, vol. 17, no. 3, Springer New York LLC, Sept. 2017, pp. 305-23. <https://link.springer.com/article/10.1007/s10842-016-0240-1>. **237** *المرجع نفسه.* **211**
- African Union Commission. *Domestic Resource Mobilization: Fighting Against Corruption and Illicit Financial Flows*. 2019. https://au.int/sites/default/files/documents/37326-doc-k-15353_au_illicit_financial_flows_devv10_electronic.pdf. **238** *المرجع نفسه.* **212**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **203** *المرجع نفسه.* **213**
- Kamba, Ibrahim, and M. F. Sakdan. *Reality Assessment of the Corruption in Libya and Search for Causes and Cures*. 2012. https://www.researchgate.net/publication/265945613_REALITY_ASSESSMENT_OF_THE_CORRUPTION_IN_LIBYA_AND_SEARCH_FOR_CAUSES_AND_CURES. **207** *المرجع نفسه.* **214**
- ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ليبيا تفتقر إلى آليات التوظيف، حيث لا توجد وكالات توظيف مما يجعل من الصعب على أصحاب العمل تنفيذ إجراءات التوظيف المناسبة (منظمة الشفافية الدولية، تقييم النزاهة الوطني - ليبيا 2014). https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **208**
- Kamba, Ibrahim, and M. F. Sakdan. *Reality Assessment of the Corruption in Libya and Search for Causes and Cures*. 2012. https://www.researchgate.net/publication/265945613_REALITY_ASSESSMENT_OF_THE_CORRUPTION_IN_LIBYA_AND_SEARCH_FOR_CAUSES_AND_CURES. **209** *المرجع نفسه.* **215**
- Khan, Umar. "Corruption – The Biggest Problem Facing Libya." *Libya Herald*, 2013. <https://www.libyaherald.com/2013/08/03/opinion-corruption-the-biggest-problem-facing-libya/>. **210**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **211** *المرجع نفسه.* **216**
- Associated Press. "Three-Storey Building Collapses in Libya, Kills Five." *NDTV*, 2013. <https://www.ndtv.com/world-news/three-storey-building-collapses-in-libya-kills-five-521761>. **212** *المرجع نفسه.* **217**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **213** *المرجع نفسه.* **218**
- UNDP. *UNDP in Libya*. <https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/about-us.html>. **216**
- Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf. **217**
- Agence France-Presse. "Former Yara International Execs Plead Not Guilty to Bribery Charges." *Industry Week*, 2015. <https://www.industryweek.com/leadership/companies-executives/article/21964357/former-yara-international-execs-plead-not-guilty-to-bribery-charges>. **218**

- 239 المرجع نفسه.
- 240 UNODC. *United Nations Convention Against Corruption*. 2004. www.unodc.org.
- 241 OECD. "OECD Foreign Bribery Report." *OECD Foreign Bribery Report*, OECD, 2 Dec. 2014. <https://www.oecd.org/corruption/oecd-foreign-bribery-report-9789264226616-en.htm>.
- 242 UNODC. *Country Review Report of The State of Libya*. 2018.
- 243 المادة 229 من القانون الجنائي والمادة 22 من قانون الجرائم الاقتصادية.
- 244 المادة 83 والمادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على التوالي.
- 245 المادة 230 من قانون العقوبات.
- 246 المواد 231 و233 إلى 236 من قانون العقوبات؛ المواد 30 و33 و34 من قانون الجرائم الاقتصادية؛ والمادة 1 من قانون إساءة استغلال الوظيفة أو المهنة.
- 247 المادة 6 من قانون الإفصاح عن الأصول، والمادة 1 من قانون الإثراء غير المشروع.
- 248 المادة 269 من قانون العقوبات.
- 249 المادتان 61 و94 من قانون البنوك.
- 250 UNODC. *Country Review Report of The State of Libya*. 2018.
- 251 المرجع نفسه.
- 252 UNICRI. *The European Union, UNODC, and UNICRI Jointly Launch Project to Prevent and Combat Corruption and Money Laundering in Libya*. 2020. <http://www.unicri.it/News/Libya-capacity-corruption-moneylaundering>.
- 253 OECD. "OECD Foreign Bribery Report." *OECD Foreign Bribery Report*, OECD, 2 Dec. 2014. <https://www.oecd.org/corruption/oecd-foreign-bribery-report-9789264226616-en.htm>.
- 254 Asongu, Simplice A., and Jacinta C. Nwachukwu. "Fighting Capital Flight in Africa: Evidence from Bundling and Unbundling Governance." *Journal of Industry, Competition and Trade*, vol. 17, no. 3, Springer New York LLC, Sept. 2017, pp. 305–23. <https://link.springer.com/article/10.1007/s10842-016-0240-1>.
- 255 UNDESA. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. <https://sdgs.un.org/2030agenda>.
- 256 المادتان 163 و164 من قانون العقوبات؛ المواد 53 إلى 59 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والمواد 11 إلى 84 من قانون الإجراءات الجنائية.
- 257 قانون الإجراءات الجنائية (المادتان 43 و84) وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 53) وقانون إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (المادة 5).
- 258 ENACT. *Organised Crime Index 2019*. 2020. <https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2019-09-24-oc-index-2019.pdf>.
- 259 المرجع نفسه.
- 260 The World Bank. *Libya Financial Sector Review*. 2020.
- 261 المرجع نفسه.
- 262 المرجع نفسه.
- 263 المرجع نفسه.
- 264 Law No. 11 of 2014 on the Establishment of the National Anti-Corruption Commission. 2014. [http://ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/98868/117775/F-217627282/613-LawNo.\(11\)f2014_EN.pdf](http://ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/98868/117775/F-217627282/613-LawNo.(11)f2014_EN.pdf).
- 265 "Law No. (20) of 2013 on the Establishment of the Administrative Control Authority." *International Ombudsman Institute*, 2013. <https://www.theioi.org/loi-members/africa/libya/administrative-control-authority-aca>.
- 266 Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf.
- 267 Central Bank of Libya. *Our Vision – Central Bank of Libya*. <https://cbl.gov.ly/en/our-vision/>.
- 268 Central Bank of Libya. *History – Central Bank of Libya*. <https://cbl.gov.ly/en/history/>.
- 269 US Department of State - Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *Money Laundering and Financial Crimes Country Database*. 2015.
- 270 Transparency International. *National Integrity Assessment Libya 2014*. 2014. https://images.transparencycdn.org/images/2014_NIS_Libya_ENG.pdf.
- 271 EU Commission. *Action Document for European Union MOUSANADA for Libya – European Union Support to Public Administration in Libya*. 2019.
- 272 Transparency International. *Asset Declarations in Libya – Illicit Enrichment and Conflicts of Interest of Public Officials*. 2015. www.transparency.org.
- 273 المرجع نفسه.
- 274 EU Commission. *Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to Be Financed from the General Budget of the Union*. 2018. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf.
- 275 African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014.
- 276 المرجع نفسه.
- 277 EU Commission. *Action Document for European Union MOUSANADA for Libya – European Union Support to Public Administration in Libya*. 2019.
- 278 المرجع نفسه.
- 279 EU Commission. *Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to Be Financed*

- Aziani, Alberto. *Illicit Financial Flows - An Innovative Approach to Estimation* | Alberto Aziani | Springer. 2018. <https://www.springer.com/gp/book/9783030018894>. **293**
- يمكن تحليل هذه الأضرار والشعور بها على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية، مع وجود اختلافات حسب التركيبة السكانية وفئات ضعيفة معينة. **294**
- Reitano, Tuesday, et al. *Organized Crime: A Cross-Cutting Threat to Sustainable Development*. 2015. **295**
- UN Sustainable Development Goals. *Take Action for the Sustainable Development Goals*. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>. **296**
- Varese, Federico. *Mafias on the Move: How Organized Crime Conquers New Territories*. Princeton University, 2011. <https://press.princeton.edu/books/hardcover/9780691128559/mafias-on-the-move>. **297**
- Fleming, Sean. "Corruption Costs Developing Countries \$ 1.26 Trillion Every Year - yet Half of EMEA Think It's Acceptable." *World Economic Forum*, 2019. <https://www.weforum.org/agenda/2019/12/corruption-global-problem-statistics-cost/>. **298**
- Center for the Study of Democracy. *Examining the Links Between Organised Crime and Corruption*. 2010. **299**
- UNDP. *National Human Development Report 2015/2016 - Inequalities and Sustainable Human Development in Moldova*. 2017. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/2757/raport_en_nhdr.pdf. **300**
- Greenfield, Victoria A., and Letizia Paoli. "A Framework to Assess the Harms of Crime." *British Journal of Criminology*, vol. 53, 2013, pp. 864-85. <https://academic.oup.com/bjc/article/53/5/864/336249?login=true>. **301**
- Reitano, Tuesday, et al. *Organized Crime: A Cross-Cutting Threat to Sustainable Development*. 2015. **302**
- African Development Bank Group. *Hemorrhage of Illicit Financial Flows in Africa*. 2013. <https://blogs.afdb.org/fr/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/hemorrhage-of-illicit-financial-flows-in-africa-11859>. **303**
- Greenfield, Victoria A., and Letizia Paoli. "A Framework to Assess the Harms of Crime." *British Journal of Criminology*, vol. 53, 2013, pp. 864-85. <https://academic.oup.com/bjc/article/53/5/864/336249?login=true>. **304**
- Blankenburg, Stephanie and Khan, Mushtaq. Governance and Illicit Flows. 2012 in Reuter, Peter. *Draining Development? Controlling Flows of Illicit Funds from Developing Countries*. 2012. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2242/668150PUB0EPI0067848B09780821388693.pdf?sequence=1&isAllowed=y>; **305**
- Levi, M. "Combating the Financing of Terrorism: A History and Assessment of the Control of 'Threat Finance.'" *British Journal of Criminology*, vol. 50, no. 4, Oxford Academic, July 2010, pp. 650-69. <https://academic.oup.com/bjc/article-abstract/50/4/650/434246>; **306**
- Schneider, Friedrich S. "Money Laundering and Financial Means of Organised Crime: Some Preliminary Empirical from the General Budget of the Union. 2018. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf **280**
- Transparency International. *Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia and Yemen*. 2016. www.transparency.org. **281**
- المرجع نفسه. **282**
- المرجع نفسه. **283**
- EU Commission. *Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to Be Financed from the General Budget of the Union*. 2018. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf **284**
- UNCTAD. *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa*. 2020. **285**
- المرجع نفسه. **286**
- Transparency International. *Lost Billions: Recovering Public Money in Egypt, Libya, Tunisia and Yemen*. 2016. www.transparency.org. **287**
- EU Commission. *Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to Be Financed from the General Budget of the Union*. 2018. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf **288**
- OECD. *Illicit Financial Flows from Developing Countries - Measuring OECD Responses*. 2014. **289**
- UNSC. *Letter Dated 5 September 2018 from the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Addressed to the President of the Security Council*. 2018. <https://undocs.org/S/2018/812>; **290**
- EU Commission. *Commission Opinion of 7.6.2019 on Article 5(4) of Council Regulation (EU) 2016/44*. 2019. https://ec.europa.eu/fpi/sites/fpi/files/5_en_act_part1_v5_1.pdf **291**
- EU Commission. *Commission Implementing Decision of 10.8.2018 on the Preparatory Action for Support to EU Neighbours to Implement Asset Recovery to Be Financed from the General Budget of the Union*. 2018. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/c_2018_5142_preparatory_action_asset_recovery_merged.pdf **292**
- OHCHR. *Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption*. 2012. **293**
- Kar, Dev, and Joseph Spanjers. *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013*. 2015; Clark, Helen. "Clark: Illicit Finances Divert Resources Away from Development." *UNDP*, 2011. <https://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2011/05/11/clark-illicit-finances-divert-resources-away-from-development.html>. **294**

- UN Sustainable Development Goals. *Take Action for the Sustainable Development Goals*. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>. **323**
- African Development Bank Group. *Hemorrhage of Illicit Financial Flows in Africa*. 2013. <https://blogs.afdb.org/fr/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/hemorrhage-of-illicit-financial-flows-in-africa-11859>. **324**
- Global Financial Integrity. *Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: 2005-2014*. 2017. **325**
- OECD. *Illicit Financial Flows from Developing Countries - Measuring OECD Responses*. 2014. **326**
- African Development Bank Group. *Hemorrhage of Illicit Financial Flows in Africa*. 2013. <https://blogs.afdb.org/fr/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/hemorrhage-of-illicit-financial-flows-in-africa-11859>. **327**
- Boyce, James K., and Léonce Ndikumana. *Capital Flight from North African Countries*. 2012. <https://www.peri.umass.edu/publication/item/486-capital-flight-from-north-african-countries>. **328**
- UNCTAD. *Africa Could Gain \$89 Billion Annually by Curbing Illicit Financial Flows*. 2020. <https://unctad.org/news/africa-could-gain-89-billion-annually-curbing-illicit-financial-flows>. **329**
- African Development Bank Group. *Hemorrhage of Illicit Financial Flows in Africa*. 2013. <https://blogs.afdb.org/fr/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/hemorrhage-of-illicit-financial-flows-in-africa-11859>. **330**
- Kar, Dev, and Joseph Spanjers. *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013*. 2015. **331**
- African Development Bank Group. *Hemorrhage of Illicit Financial Flows in Africa*. 2013. <https://blogs.afdb.org/fr/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/hemorrhage-of-illicit-financial-flows-in-africa-11859>. **332**
- Kar, Dev, and Joseph Spanjers. *Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013*. 2015. **333**
- المراجع نفسه. **334**
- UNODC and The World Bank. *Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan*. 2007. https://www.unodc.org/pdf/Star_Report.pdf. **335**
- African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014. **336**
- المراجع نفسه. **337**
- African Development Bank. *African Economic Outlook* 2020. 2020. <https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2020>. **338**
- World Health Organisation. *Health Profile 2015 Libya*. 2017. https://extranet.who.int/iris/restricted/bitstream/handle/10665/254933/EMROPUB_2017_EN_19620.pdf;jsessionid=3175E0F08357202D843B981A8885A676?sequence=1. **339**
- Findings.” *Global Business and Economics Review*, vol. 10, no. 3, Inderscience Publishers, 2008, pp. 309–30. <http://www.inderscience.com/offer.php?id=19986>
- Amnesty International. *Libya’s Dark Web of Collusion - Abuses Against Europe-Bound Refugees and Migrants*. 2017. www.amnesty.org. **306**
- UNDP. *Human Development Report 2016 Human Development for Everyone*. 2016. **307**
- المراجع نفسه. **308**
- African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014. **309**
- المراجع نفسه. **310**
- Greenfield, Victoria A., and Letizia Paoli. “A Framework to Assess the Harms of Crime.” *British Journal of Criminology*, vol. 53, 2013, pp. 864–85. <https://academic.oup.com/bjc/article/53/5/864/336249?login=true>. **311**
- UN Sustainable Development Goals. *Take Action for the Sustainable Development Goals*. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>. **312**
- World Health Organisation. *Health Profile 2015 Libya*. 2017. https://extranet.who.int/iris/restricted/bitstream/handle/10665/254933/EMROPUB_2017_EN_19620.pdf;jsessionid=3175E0F08357202D843B981A8885A676?sequence=1. **313**
- المراجع نفسه. **314**
- UNOCHA. *Annual Report 2019*. 2019. **315**
- World Health Organisation. *Health Profile 2015 Libya*. 2017. https://extranet.who.int/iris/restricted/bitstream/handle/10665/254933/EMROPUB_2017_EN_19620.pdf;jsessionid=3175E0F08357202D843B981A8885A676?sequence=1. **316**
- UNOCHA. *Annual Report 2019*. 2019. **317**
- World Health Organisation. *Health Profile 2015 Libya*. 2017. https://extranet.who.int/iris/restricted/bitstream/handle/10665/254933/EMROPUB_2017_EN_19620.pdf;jsessionid=3175E0F08357202D843B981A8885A676?sequence=1. **318**
- Greenfield, Victoria A., and Letizia Paoli. “A Framework to Assess the Harms of Crime.” *British Journal of Criminology*, vol. 53, 2013, pp. 864–85. <https://academic.oup.com/bjc/article/53/5/864/336249?login=true>. **319**
- Reitano, Tuesday, et al. *Organized Crime: A Cross-Cutting Threat to Sustainable Development*. 2015. **320**
- UN Sustainable Development Goals. *Take Action for the Sustainable Development Goals*. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>. **321**
- US Department of State - Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *International Narcotics Control Strategy Report Volume II Money Laundering*. 2019. **322**

- 352 المرجع نفسه.
- 353 المرجع نفسه.
- UNDP. *Human Development Report 2019*. 2019. **354**
- Social Security - Office of Retirement and Disability Policy. *Social Security Programs Throughout the World: Africa, 2019 - Libya*. 2019. <https://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/ssptw/2018-2019/africa/libya.html>. **355**
- S WageIndicator. *Minimum Wage - Libya*. 2021. <https://wageindicator.org/salary/minimum-wage/libya>. **356**
- African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014. **357**
- UNDP. *Human Development Report 2019*. 2019. **358**
- African Development Bank. *African Economic Outlook 2020*. 2020. <https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2020>. **359**
- The World Bank. *World Bank Country and Lending Groups*. 2020. <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>. **360**
- OCHA Humanitarian Response. *Humanitarian Response Plan Libya*. 2020. <https://www.humanitarianresponse.info/>. **361**
- 362 المرجع نفسه.
- Global Alliance for Tax Justice, PSI and Tax Justice Network, *The State of Tax Justice 2020: Tax Justice in the Time of COVID-19*, 2020, https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2020/11/The_State_of_Tax_Justice_2020_ENGLISH.pdf. **363**
- 340 المرجع نفسه.
- 341 المرجع نفسه.
- African Development Bank. *African Economic Outlook 2020*. 2020. <https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2020>. **342**
- African Development Bank. *Libya - Country Re-Engagement Note 2014-2016*. 2014. **343**
- World Health Organisation. *Health Profile 2015 Libya*. 2017. https://extranet.who.int/iris/restricted/bitstream/handle/10665/254933/EMROPUB_2017_EN_19620.pdf;jsessionid=3175E0F08357202D843B981A8885A676?sequence=1. **344**
- 345 المرجع نفسه.
- OCHA Humanitarian Response. *Humanitarian Response Plan Libya*. 2020. <https://www.humanitarianresponse.info/>. **346**
- The World Bank. *World Bank Country and Lending Groups*. 2020. <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>. **347**
- Theodora.com. *Libya Economy 2020*. 2020. https://theodora.com/wfbcurrent/libya/libya_economy.html. **348**
- UNDP. *Human Development Report 2019*. 2019. **349**
- The World Bank. *World Bank Country and Lending Groups*. 2020. <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>. **350**
- 351 المرجع نفسه.

إخلاء المسؤولية

الآراء والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أو الاتحاد الأوروبي أو أي كيان وطني أو إقليمي أو دولي آخر معني. تقع مسؤولية الآراء والاستنتاجات المعبر عنها على عاتق المؤلف وحده، والمنشور لا يشكل تأييداً من قبل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أو الاتحاد الأوروبي لهذه الآراء أو الاستنتاجات. ولا تعني التسمية المستخدمة في هذا المنشور وعرض ولا تقديم المواد الواردة فيه التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة تابعة لسلطاته، أو بشأن تعيين حدوده. يمكن الاستشهاد بمحتويات هذا المنشور أو إعادة نسخها، شريطة ذكر مصدر المعلومات. © معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مايو 2021

شكر وتقدير

تم إنتاج هذا التقرير بفضل التمويل السخي من الاتحاد الأوروبي. في سبتمبر 2020، أطلق الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المشروع "بناء القدرات الوطنية الليبية لمنع ومكافحة الفساد وغسيل الأموال"، وهو مشروع مليء بالتحديات يسعى إلى العمل مع السلطات الوطنية الرئيسية في ليبيا هدفه الرئيسي هو منع أعمال الفساد وتعزيز ثقافة الشفافية والسلوك الأخلاقي في أجهزة الدولة بالإضافة إلى تعزيز القدرة التشغيلية الليبية لتعقب الأصول المرتبطة بالنشاطات الإجرامية المنظمة والفساد ومصادرتها. ملحوظة: بدأ البحث في هذا التقرير في إطار مشروع سابق بين الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة؛ ولكن تأخر البحث واستكمال صياغة التقرير النهائية بسبب القيود المفروضة نتيجة وباء كوفيد-19.

يعرب معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة عن امتنانه للعديد من المسؤولين الليبيين، بمن فيهم موظفي المكتب الليبي لاسترداد الأصول وإدارتها، وإلى وفد الاتحاد الأوروبي في ليبيا والمسؤولين الدوليين الآخرين على ملاحظاتهم وإسهاماتهم القيمة فيما يتعلق بهذا التقرير.

نوجه تقديرًا خاصًا إلى مكتب الاتصالات التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وإلى المطبعة المركزية في لوكسمبورغ لتصميم الرسوم البيانية. تم إجراء البحث الرئيسي وصياغة هذا التقرير من قبل أنا ماريا ماسيدو، مع تحرير إضافي قامت به جوليا ترافيرسو وياسمين شنوخ، بتوجيه من جيمس شو، كبير المسؤولين القانونيين (استرداد الأصول).

حول معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة

تأسس معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة في عام 1968 عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 (XXXIX) لعام 1965، الذي حث على توسيع أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية. المعهد مؤسسة مستقلة يديرها مجلس أمنائها.

ومن خلال العمل ضمن النطاق الواسع لولايته لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات محسنة في مجال منع الجريمة ومكافحتها، يسعى المعهد إلى النهوض بالعدالة ومنع الجريمة وتعزيز الأمن وسيادة القانون دعماً للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

يركز عمل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة على الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة وخالية من الجريمة والعنف. تعد العدالة ومنع الجريمة وسيادة القانون أساس محاربة الفقر والحد من عدم المساواة مع تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وحماية البيئة. يدعم المعهد الحكومات والمجتمع الدولي ككل في معالجة المخاطر الإجرامية التي تهدد السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار السياسي.

تتمثل أهداف المعهد في:

- تعزيز فهم المشاكل المتعلقة بالجريمة؛
- تعزيز أنظمة العدالة الجنائية العادلة والفعالة؛
- دعم احترام الصكوك الدولية والمعايير الأخرى؛
- تسهيل التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون والمساعدة القضائية.

تشمل الأولويات الحالية للمعهد:

- الذكاء الاصطناعي والروبوتات في سياق منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية؛
- التخفيف من المخاطر بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛
- الجرائم الإلكترونية؛
- العنف المنزلي؛
- الجرائم البيئية؛
- التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول؛
- الاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة؛
- قضاء الأحداث؛
- حماية الفئات الضعيفة والضحايا؛
- تعزيز القانون الجنائي الدولي؛
- السياحة وتأمين الفعاليات الكبرى؛
- التطرف العنيف (بما في ذلك إعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين العنيفين).

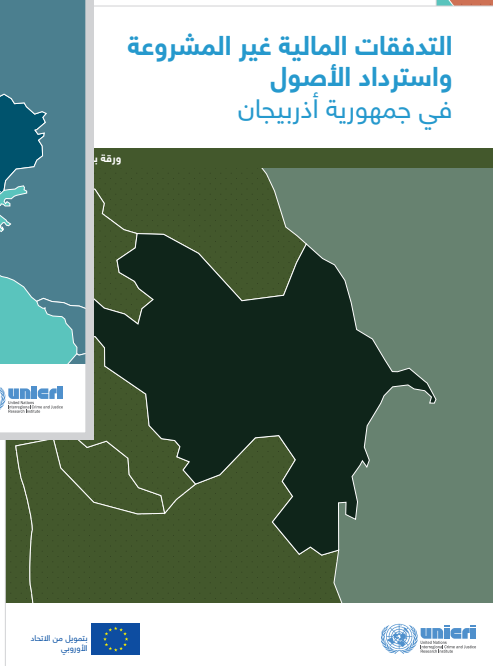
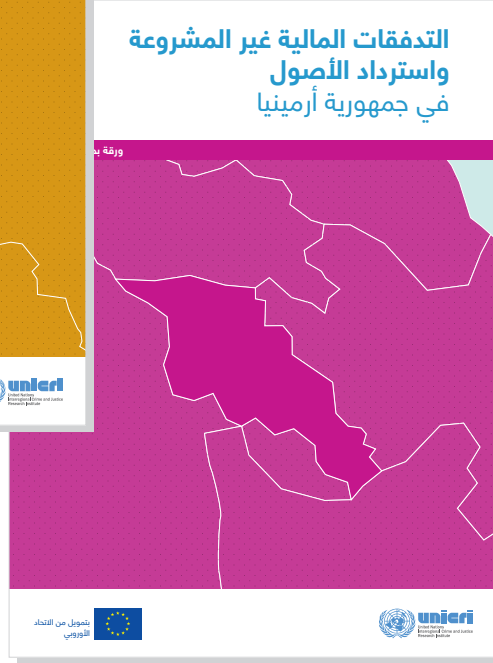
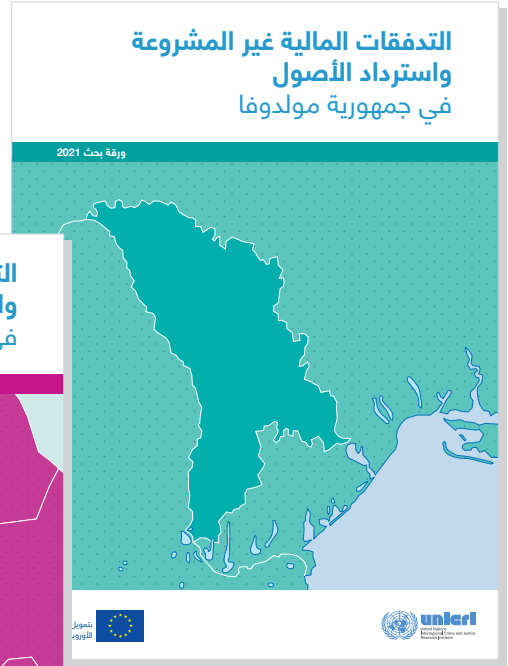
حقوق النشر

© United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI), 2021 Viale Maestri del Lavoro,
10, 10127 Torino – Italy
الهاتف: +390116537111 - الفاكس +390116313368

الموقع الإلكتروني:

www.unicri.it

البريد الإلكتروني: unicri.publicinfo@un.org





بتمويل من الاتحاد
الأوروبي



unicri
United Nations
Interregional Crime and Justice
Research Institute